

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة علي لونيسي-البليدة-2-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

دور رقمنة النظام الضريبي في تحسين مردودية التحصيل الجبائي في
ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر
- دراسة ميدانية -

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: جباية ومالية المؤسسة

تحت إشراف الأستاذ:

شارفي ناصر

من إعداد الطالبة:

حداش أمال

أمام اللجنة المشكلة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عمورة جمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 02	رئيسا
شارفي ناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 02	مشرفا ومقررا
قاسي ياسين	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 02	عضوا ممتحنا
تواتي مريم	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 02	عضوا ممتحنا
سايج فايز	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس	عضوا ممتحنا
سعداوي موسى	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة علي لونيسي-البليدة-2
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

دور رقمنة النظام الضريبي في تحسين مردودية التحصيل الجبائي في ظل
الإصلاحات الضريبية في الجزائر
- دراسة ميدانية -

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: جباية ومالية المؤسسة

تحت إشراف الأستاذ:

شارفي ناصر

من إعداد الطالبة:

حداش أمال

السنة الجامعية: 2023-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى روح أمي أدعو الله سبحانه وتعالى أن يتغمدها برحمته الواسعة وأن يسكنها

فسيح جناته

إلى أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره

إلى إخوتي الأعزاء

إلى كل من ساندني ولو بكلمة طيبة

أهدي هذا العمل

شكر وعرفان

إن الحمد والشكر لله وحده، نحمده ونشكره على أن من علينا بإتمام هذا العمل، فله

الحمد كما ينبغي لجلال وجه وعظيم سلطانه.

أتقدم بجزيل الشكر وبأصدق معاني التقدير والاحترام للأستاذ المشرف الدكتور

"شارفي ناصر" الذي أشرف على هذه الأطروحة، فجزاه الله خيرا على حرصه،

ودقة ملاحظاته، وكل ماتفضل به علي من توجيهات ونصائح قيمة.

كما أشكر السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بمناقشة هذا العمل

وتصويبه.

كما أتوجه بالشكر والعرفان لكل من ساندني في مسيرتي العلمية خاصة أساتذتي

الأفاضل، الذين قدموا لي يد العون، والنصح، ولكل من دعمني من قريب أو بعيد.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور رقمنة النظام الضريبي في تحسين مردودية التحصيل الضريبي في الجزائر، وذلك في إطار مساعي الدولة لإصلاح النظام الضريبي وعصرنته وترقية الجباية العادية ومحاولة إحلالها محل الجباية البترولية.

حيث احتوت الدراسة على جزء نظري تم التطرق فيه إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالإصلاح والتحصيل الضريبيين، كما تم التطرق إلى عرض الإطار العام لرقمنة الإدارة الجبائية، ثم التوسع أكثر في الموضوع من خلال دراسة مفصلة للنظام الجبائي الالكتروني جبايتك، بالإضافة إلى تقييم أثر رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين الإيرادات الضريبية بالاعتماد على دراسة تحليلية وفق عدة مؤشرات. أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم توزيع 200 استمارة استبيان على موظفي الإدارة الجبائية ومستعملي النظام الجبائي الالكتروني بكل من مديرية كبريات المؤسسات والمركزين الضريبيين الروبية والبويرة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق الرقمنة على مستوى المديرية والمركزين الضريبيين لها أثر إيجابي فعال في تحسين مردودية التحصيل الضريبي، وقد حققت نتائج جيدة، حيث ساهم تطبيق النظام الجبائي الالكتروني في تعزيز كفاءة الإدارة الجبائية وتحسين نوعية الخدمات الضريبية المقدمة للمكلفين وإضفاء الشفافية في المعاملات مع الحد من الفساد الضريبي، كما ساهم هذا النظام في التقليل من نفقات التحصيل الضريبي وتعزيز إيرادات الجباية العادية وتفعيل العمل الرقابي لمكافحة التهرب والغش الضريبيين، وبناء على هذه النتائج تم الخروج بعدة توصيات أهمها ضرورة المتابعة الميدانية لتسريع تطبيق هذا النظام وتعميمه على كافة الإدارات الجبائية من خلال الوقوف على العراقيل التي تواجهه والبحث عن أفضل الحلول لتفادي المزيد من التأخير.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة- النظام الجبائي الالكتروني- التحصيل الجبائي - الإصلاحات الضريبية.

Abstract:

This study aims to highlight the role of tax system digitization in improving tax collection efficiency in Algeria, within the framework of the state's efforts to reform and modernize the tax system, promote regular taxation, and gradually replace oil-based revenues.

The study includes a theoretical part that explores various concepts related to tax reform and collection, presents the general framework for the digitization of tax administration, and delves deeper into the topic through a detailed analysis of the electronic tax system "Jibayatic." Additionally, it evaluates the impact of digitizing tax administration on improving tax revenues using an analytical approach based on several indicators.

On the practical side, 200 questionnaires were distributed to employees of the tax administration and users of the electronic tax system in the Directorate of Large Enterprises as well as the Roubia and Bouira tax centers.

The findings reveal that implementing digitization at the directorate and the two tax centers has had a significantly positive impact on enhancing tax collection efficiency. The results indicate that the adoption of the electronic tax system has strengthened the effectiveness of the tax administration, improved the quality of services provided to taxpayers, introduced greater transparency in transactions, and helped reduce tax-related corruption. Furthermore, the system contributed to lowering tax collection costs, increasing regular tax revenues, and enhancing oversight mechanisms to combat tax evasion and fraud.

Based on these results, several recommendations were made, the most important of which is the need for continuous on-the-ground monitoring to accelerate the implementation of this system and generalize its use across all tax administrations by addressing the obstacles it faces and seeking optimal solutions to avoid further delays

Key words: Digitization - Electronic Tax System - Tax Collection - Tax Reforms.

الصفحة	الموضوع
	إهداء
	شكر وتقدير
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة المختصرات
أ - ر	مقدمة
الفصل الأول: مدخل عام للنظام الضريبي والتحصيل الجبائي في إطار الإصلاحات الضريبية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار النظري للنظام الضريبي
03	المطلب الأول: نظرة عامة حول الضريبة
09	المطلب الثاني: السياسة الضريبية وأدواتها
12	المطلب الثالث: النظام الضريبي
19	المبحث الثاني: الإصلاح الضريبي في الجزائر
19	المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الضريبي
21	المطلب الثاني: أسباب الإصلاح الضريبي وأهم أهدافه
27	المطلب الثالث: مضمون برامج الإصلاح الضريبي في الجزائر
43	المبحث الثالث: التحصيل الضريبي في الجزائر وأهم معوقاته
43	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التحصيل الضريبي
49	المطلب الثاني: طرق وإجراءات التحصيل الضريبي
57	المطلب الثالث: معوقات التحصيل الضريبي
74	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي	
76	تمهيد
77	المبحث الأول: الإطار العام لرقمنة الإدارة الجبائية
77	المطلب الأول: مدخل مفاهيمي حول رقمنة الإدارة الجبائية
81	المطلب الثاني: دراسة بعض التجارب العربية في مجال رقمنة القطاع الضريبي
89	المطلب الثالث: التجربة الجزائرية للتوجه نحو رقمنة الإدارة الجبائية
100	المبحث الثاني: دراسة تفصيلية للنظام الجبائي الالكتروني
100	المطلب الأول: النظام الجبائي الالكتروني "جبايتك"
106	المطلب الثاني: مساهمة النظام الجبائي الالكتروني في تفعيل آليات الرقابة الجبائية
114	المطلب الثالث: بوابة التحصيل والدفع الالكتروني "مساهمتك"
117	المبحث الثالث: تقييم أثر رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين الإيرادات الضريبية في الجزائر
117	المطلب الأول: فعالية تطبيق النظام الجبائي الالكتروني "جبايتك" على مردودية الجباية العادية
126	المطلب الثاني: مساهمة النظام الجبائي الالكتروني "جبايتك" في تحسين الإيرادات الضريبية بكل من مديرية كبريات المؤسسات والمراكز الضريبية
132	المطلب الثالث: دراسة مدى فعالية رقمنة الإدارة الجبائية في تقليص نفقات تحصيل الضرائب في الجزائر.
140	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
142	تمهيد
143	المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية
143	المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة
146	المطلب الثاني: أدوات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة

153	المطلب الثالث: مستوى الصدق والثبات في فقرات الاستبيان
158	المبحث الثاني: عرض وتحليل إجابات عينة الدراسة
158	المطلب الأول: الخصائص الشخصية لعينة الدراسة
163	المطلب الثاني: الوصف الإحصائي لإجابات أفراد العينة
183	المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل نتائج الدراسة
183	المطلب الأول: التحليل الإحصائي التوكيدي للنمذجة البنائية
196	المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج
204	خلاصة الفصل
206	خاتمة عامة
213	قائمة المراجع
230	الملاحق

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	التعديلات التي طرأت على معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) خلال الفترة (1992-2022)	28
02	التعديلات التي طرأت على معدلات الضريبة على أرباح الشركات (IBS) خلال الفترة (1992-2022)	31
03	التعديلات التي طرأت على معدلات الرسم على القيمة المضافة (TVA) خلال الفترة (1992-2022)	34
04	التعديلات التي طرأت على معدلات الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) خلال الفترة (2007-2022)	36
05	مؤشرات تقييم نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة	42
06	العقوبات القانونية للتهرب الضريبي في القانون الجزائري	61
07	الحجم التقديري للاقتصاد الموازي في الجزائر في الفترة (2010-2019)	66
08	نسبة التصريحات الضريبية المقدمة إلكترونياً إلى إجمالي التصريحات الضريبية حسب أنواع الضرائب في بعض الدول العربية	86
09	نسبة الإيرادات الضريبية المقدمة إلكترونياً إلى إجمالي الإيرادات الضريبية حسب أنواع الضرائب في بعض الدول العربية	87
10	إحصائيات سنوية لاستعمال الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب	90
11	عدد المنخرطين في نظام التصريح "جبايتك" بالمركز الضريبي سطيف في الفترة الممتدة ما بين (2017-2022)	113
12	تطور إيرادات الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات للفترة (2010-2022)	118
13	تطور نسبة تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير للفترة (2010-2022)	122
14	تطور إيرادات الجباية العادية بالنسبة للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة ما بين (2010-2022)	124

126	تطور إيرادات الجباية العادية بمديرية كبريات المؤسسات في الفترة الممتدة ما بين (2010-2022)	15
129	نسبة مساهمة إيرادات المراكز الضريبية في إجمالي الإيرادات الضريبية في إطار تطبيق نظام "جبايتك" خلال الفترة ما بين (2014-2022).	16
132	تكلفة تحصيل الدينار بالمديرية العامة للضرائب خلال الفترة ما بين (2010-2022).	17
137	تكلفة تحصيل الدينار بمديرية كبريات المؤسسات خلال الفترة ما بين (2010-2022)	18
144	الإحصاءات الخاصة بتوزيع الاستثمارات على عينة الدراسة	19
145	النسبة المئوية بتوزيع الاستثمارات على عينة الدراسة	20
149	درجات مقياس ليكارت الخماسي	21
154	معامل الارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة ككل	22
155	معاملات الصدق التمييزي لمحاو الاستبانة	23
156	اختبار ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة	24
157	معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية لمحاو الاستبيان	25
158	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	26
160	توزيع أفراد العينة حسب متغير الرتبة الوظيفية	27
162	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	28
164	مجالات تقييم الوزن النسبي للمتوسط الحسابي	29
165	نتائج عبارات المحور الأول رقمئة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية	30
169	نتائج فقرات البعد الأول نفقات التحصيل الجبائي	31

قائمة الجداول:

172	نتائج فقرات البعد الثاني تفعيل الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي	32
176	نتائج فقرات البعد الثالث تعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية	33
179	نتائج فقرات البعد الرابع تحسين نوعية الخدمات الضريبية	34
182	نتائج متغيرات الدراسة الرئيسية	35
188	نتائج جودة المطابقة للنموذج البنائي للمتغير المستقل	36
194	نتائج جودة المطابقة للنموذج البنائي للمتغير التابع	37
196	اختبار الفرضية الفرعية الأولى	38
198	اختبار الفرضية الفرعية الثانية	39
199	اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	40
201	اختبار الفرضية الفرعية الرابعة	41
202	اختبار الفرضية الرئيسية	42

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي الجديد للإدارة الجبائية	96
02	واجهة البوابة الالكترونية " مساهمتك "	115
03	منحنى بياني لتطور إيرادات الجباية العادية خلال الفترة ما بين (2010-2022).	119
04	منحنى بياني لتطور نسبة مساهمة إيرادات الجباية العادية في إجمالي الإيرادات الضريبية للفترة ما بين (2010-2022)	121
05	منحنى بياني يمثل تطور نسبة تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير للفترة (2010-2022)	123
06	منحنى بياني يمثل تطور نسبة الجباية العادية إلى الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للفترة (2010-2022)	125
07	منحنى بياني لتطور إيرادات الجباية العادية بمديرية كبريات المؤسسات في الفترة الممتدة بين (2010-2022)	127
08	منحنى بياني لتطور الإيرادات الضريبية لمراكز الضرائب في الفترة الممتدة ما بين (2014-2022)	130
09	نسبة مساهمة إيرادات المراكز الضريبية في إجمالي إيرادات الجباية العادية في الفترة الممتدة ما بين (2014-2022)	131
10	نفقات التسيير الإجمالية للجباية العادية بالمديرية العامة للضرائب	133
11	تكلفة التحصيل بالمديرية العامة للضرائب في الفترة الممتدة ما بين (2010-2022)	135
12	نفقات التسيير الإجمالية بمديرية كبريات المؤسسات	138

139	تكلفة تحصيل الدينار بمديرية كبريات المؤسسات	13
148	نموذج الدراسة	14
159	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	15
161	توزيع أفراد العينة حسب متغير الرتبة الوظيفية	16
163	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	17
185	النموذج البنائي لمتغير رقمنة النظام الضريبي في ظل الإصلاحات الضريبية	18
187	النموذج البنائي المعدل لمتغير رقمنة النظام الضريبي في ظل الإصلاحات الضريبية	19
191	النموذج البنائي لمتغير تحسين مردودية التحصيل الضريبي	20
193	النموذج البنائي المعدل لمتغير تحسين مردودية التحصيل الضريبي	21

المصطلح	معنى المصطلح	الترجمة
IRG	Impôt sur le Revenu global	الضريبة على الدخل الإجمالي
IBS	Impôt sur les bénéfices des sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
IFU	Impôt Forfitaire unique	الضريبة الجزافية الوحيدة
TVA	Taxe sur la Valeur Ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
TAP	Taxe sur l'Activité Professionnelle	الرسم على النشاط المهني
DGE	Direcion des Grandes entreprises	مديرية كبريات المؤسسات
CDI	Centre des Impôts	مركز الضرائب
CPI	Centre de Proximité des Impôts	المركز الجوارى للضرائب
ERP	Entreprise Resource Planning	تخطيط موارد المؤسسة
SAP	Systems, Applications and Products	أنظمة، تطبيقات ومنتجات
JIBAYA'TIC	Jibaya'tic Tichnologie	جباية تكنولوجيا الإعلام والاتصال
ERA	Etat Récapitulatif Annuel	الكشف التلخيصي السنوي

مقدمة عامة

تعتمد الدولة من خلال سياساتها الضريبية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الضرائب كونها أحد أهم أدواتها التي تستعملها في تنظيم وتوجيه الاقتصاد، حيث أصبحت أداة تحفيزية تستعمل في جذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وزيادة الدخل الوطني وتحسين المستوى المعيشي للأفراد من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى دورها الأساسي المتمثل في تزويد الخزينة العمومية بمختلف إيراداتها التي تساهم بدورها في تغطية العديد من النفقات العامة للدولة.

ونظرا للأهمية التي تكتسيها الضريبة في معظم الدول، فالجزائر كغيرها من البلدان التي ترى بأن الضريبة من الموارد الأساسية الهامة التي تعتمد عليها في تمويل خزينتها، ولقد زادت أهميتها خاصة بعد تدني مداخيل الدولة من الجباية البترولية التي تعد المصدر الرئيسي لها، وهو الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية لإعادة النظر في القطاع الضريبي وتوحيد الجهود لتحسين الموارد الجبائية في ظل تذبذب الجباية البترولية، إضافة إلى تفشي ظاهرة التهرب والغش الضريبي واتساع الاقتصاد الموازي والتي بدورها ساهمت في ضعف الإيرادات الضريبية، مما جعلها تبحث عن كيفية مواكبة التطورات الحاصلة على مستوى محيطها وتبني استراتيجية لتحسين مردودية التحصيل الضريبي بتفعيل دور الجباية العادية التي تتصف بالثبات والانتظام ومحاولة إحلالها محل الجباية البترولية.

وقد تجسدت إرادة السلطات الضريبية في تحقيق ذلك عبر قيامها بسلسلة من الإصلاحات الجبائية للنظام الضريبي كاستحداث ضرائب جديدة تواكب التطورات الراهنة ومحاولة إدخال عنصر العصرية لتفعيل وتبسيط هذا النظام، وتجسيد تنظيم يسمح للإدارة الجبائية للقيام بدورها الرقابي في ظل النظام الضريبي الحالي، والذي يساهم في تحسين أدائها لتحقيق تحصيل أكبر للموارد الضريبية وبشكل سريع.

وتعد الرقمنة من أهم المشاريع والتوجهات التي انتهجتها الإدارة الجبائية في إطار الإصلاح الضريبي، من خلال العمل على إرساء إدارة إلكترونية تعتمد على استخدام التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال كأداة عمل أساسية في تسيير العمليات الجبائية، ومحاولة إضفاء الشفافية على

العلاقة التي تربطها مع المكلفين بالضريبة لتحسين الخدمة العمومية المقدمة والرفع من فعاليتها وكفاءتها، ومواكبة التطور التكنولوجي الذي يسمح بالقضاء على البيروقراطية والفساد الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي قصد تحسين مردودية التحصيل الجبائي وتوسيع القاعدة الضريبية وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

1- إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن تساهم رقمنة النظام الضريبي في تحسين مردودية التحصيل الجبائي

في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر؟

ولمعالجة هذه الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو واقع التحصيل الجبائي في الجزائر في ظل الجهود المبذولة لإصلاح المنظومة الضريبية؟
- ماهي الاستراتيجية المتبعة والإجراءات المتخذة من طرف السلطات الضريبية لرقمنة القطاع الضريبي وتعزيز الإيرادات الضريبية؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 ما بين متغير رقمنة النظام الضريبي وتحسين مردودية التحصيل الجبائي؟

2- فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية السابقة والإجابة على مختلف الأسئلة الفرعية المتعلقة بها تم تحديد الفرضيات التالية:

- تسعى السلطات الضريبية في الجزائر جاهدة إلى إصلاح النظام الضريبي وتحسين التحصيل الضريبي الذي يعاني من عدة معوقات أدت لضعفه.
- تعمل السلطات الضريبية في الجزائر على انتهاز استراتيجية جديدة بهدف عصرنه ورقمنة القطاع الضريبي وتعزيز الحصيلة الضريبية.

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 ما بين رقمنة النظام الضريبي وتحسين مردودية التحصيل الضريبي في الجزائر.

3-أهداف الدراسة:

- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:
- إلقاء الضوء على واقع التحصيل الضريبي في الجزائر في ظل الجهود المبذولة لإصلاح النظام الضريبي.
- دراسة واقع رقمنة النظام الضريبي في الجزائر والوقوف على أهم مؤشرات ومظاهر التحول الرقمي في الإدارة الجبائية؛
- التعرف على مزايا رقمنة الإدارة الجبائية ومزايا استخدام النظام الجبائي الالكتروني في تحسين الخدمة العمومية للمكلف بالضريبة ومعرفة مدى تأثيرها على عملية الرقابة الجبائية بما يسمح بزيادة حصيلة الجباية العادية.
- معرفة مدى مساهمة تطبيق النظام الجبائي الالكتروني "جبايتك" في تحسين الإيرادات الضريبية وتقليل النفقات الضريبية بكل من المديرية العامة للضرائب ومديرية كبريات المؤسسات والمراكز الضريبية خلال الفترة الممتدة ما بين (2010-2022).

4-أسباب اختيار الموضوع:

- تم اختيار هذا الموضوع لعدة دوافع موضوعية وذاتية، ويمكن تلخيص الأسباب الذاتية فيما يلي:
- علاقة موضوع البحث بتخصص الطالبة؛
- اعتبار هذا البحث ضمن اهتمامات الطالبة.
- أما الأسباب الموضوعية فيمكن اختصارها في:
- أهمية موضوع الرقمنة في القطاع الضريبي حيث يعتبر من مواضيع الساعة التي تحظى باهتمام العديد من الدول من بينها الجزائر؛
- لازالت الإدارة الجبائية تعاني من مشكلة التحصيل الضريبي وبالتالي هدفنا من الدراسة هو إيجاد الحلول الممكنة لتخطي ذلك؛

- نقص الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع وبالتالي محاولة تزويد المكتبة الجزائرية بهذه الأبحاث.

5-حدود الدراسة:

للبحث حدود مكانية، زمانية وموضوعية تتمثل في:

- **الحدود الزمانية:** تم الاعتماد في هذه الدراسة على مختلف الإحصائيات والتقارير والقوانين المتعلقة بالموضوع في الفترة الممتدة ما بين 2010-2022.
- **الحدود المكانية:** في هذه الدراسة تم اختيار عينة تشمل مديرية كبريات المؤسسات وبعض المراكز الضريبية كمركز الروبية، والبويرة والتي تعتبر من أوائل المديريات والمراكز التي تم فيها تجسيد هذا النظام الجبائي الالكتروني بهدف الوقوف على تقييم أهم النتائج المحققة خلال فترة تطبيقه ومقارنتها مع الأهداف المطلوبة.
- **الحدود الموضوعية:** وتتمثل في البحث عن واقع رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تعزيز الحصيلة الضريبية.

6-منهج الدراسة وأدواتها:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة وكذا الإجابة على التساؤلات المطروحة، ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري من خلال وصف واستعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالإصلاح الضريبي والتحصيل ورقمنة الإدارة الجبائية، بالإضافة إلى تحليل تطور مردودية التحصيل الضريبي قبل وبعد تطبيق النظام الجبائي الالكتروني بالاستناد على بعض المؤشرات والإحصائيات بهدف الوصول إلى استخلاص النتائج المنتظرة من هذه الدراسة. أما في الجزء التطبيقي فقد تم الاعتماد على المنهج الاستقصائي من خلال استعمال استبيان وهذا لجمع المعلومات اللازمة ومن ثمة تحليل النتائج المتحصل عليها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS الإصدار (27)، وكذا برنامج (AMOS) الذي يدرس العلاقات بين المتغيرات بطريقة أكثر دقة.

أما فيما يخص أدوات جمع بيانات الدراسة فقد تم الاستعانة بالكتب والمقالات والرسائل ومختلف المنشورات العلمية، بالإضافة إلى الاعتماد على القوانين المالية والضريبية ومختلف التعليمات، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم استخدام استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة التي تم اختيارها.

7- صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهتها في هذا الموضوع:

- وجود صعوبة في الحصول على مختلف الإحصائيات المتعلقة بالموضوع من طرف الإدارة الجبائية والهيئات المعنية، وعدم تزويدنا بالمعطيات الكافية بحجة سرية المعلومات؛
- تضارب كبير في الإحصائيات خاصة المتعلقة بالإيرادات والنفقات الضريبية الصادرة عن الجهات الرسمية.

8- الدراسات السابقة:

تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، ومن أهم هذه الدراسات:

• دراسة حراش إبراهيم: (2012):

أطروحة دكتوراه بعنوان: "عصرنة الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير-دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2002-2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3". حيث هدف البحث إلى تبيان أهمية الإصلاح الضريبي في الجزائر، مع تقييم عملية عصرنة إدارة الضرائب الجزائرية خلال الفترة 2002-2010 ودراسة أثرها على مؤشرات سير الإدارة الجبائية، كما شمل البحث كذلك تقديم عرض برنامج عصرنة إدارة الضرائب في الأردن كأحد أهم النماذج الرائدة في هذا المجال، وقد توصل البحث إلى أن أهداف برنامج العصرنة وزيادة فعالية التسيير لم تتحقق في الجزائر

في ظل حوكمة التسيير الجبائي، وذلك نتيجة التأخر الكبير الحاصل في إنجاز برنامج العصرية بسبب المشاكل والمعوقات المختلفة.

• دراسة عبيرات لخضر (2018):

أطروحة دكتوراه بعنوان: " فعالية النظام الضريبي من خلال التحصيل في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع النظام الضريبي الجزائري من خلال تناوله لقواعد تنظيم الضريبة وآليات فرضها وطرق تحصيلها بالإضافة إلى معرفة مدى مساهمتها في تمويل الإيرادات العامة. وقد توصلت الدراسة إلى أن النظام الضريبي الجزائري ما زال يعاني من عدة عراقيل حالت دون تحقيق الأهداف المنتظرة ويتضح ذلك من خلال هيمنة الجباية البترولية على الميزانية العامة للدولة، وعليه فإن معالجة الاختلالات يتطلب وضع إستراتيجية واضحة تأخذ بعين الاعتبار كل ما يتلاءم مع الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

• دراسة وصيف فائزة خير الدين (2021):

أطروحة دكتوراه تحت عنوان: "عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر-دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي". هدفت هذه الدراسة إلى إثبات مدى مساهمة عصرنة الإدارة الجبائية في دعم فعالية الرقابة الجبائية، وإبراز أهميتها في النهوض بالنظام الجبائي بغية الحفاظ على أموال الخزينة وذلك بالاعتماد على أسلوب الرقابة الجبائية الالكترونية، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود أثر فعال للإدارة الالكترونية في تفعيل العمل الرقابي داخل الإدارة الجبائية، وضرورة تعميم عصرنتها على جميع قطاعات الدولة.

• دراسة سيليني جمال الدين (2021)

أطروحة دكتوراه بعنوان: "فعالية آليات التحصيل الضريبي الحديثة في تحسين الإيرادات العامة الجزائرية-دراسة حالة نظام جبايتك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2"، حيث هدف البحث إلى إبراز أثر تطبيق آليات التحصيل الضريبي الحديثة على تحسين الإيرادات العامة، وهذا في ظل ضرورة الملحة لتنويع الاقتصاد بالموارد المالية المختلفة، وقد خلص البحث إلى وجود فعالية كبيرة في التحصيل الضريبي على مستوى مديرية كبريات المؤسسات بفضل الاعتماد على تطبيق النظام الجبائي الإلكتروني بها، وضرورة تعميمه على مختلف الإدارات الضريبية الأخرى بصفة إلزامية.

• دراسة إبراهيم ناصر جودة (2016)

مقال بعنوان: "التجربة الأردنية في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي، جامعة الزرقاء، الأردن، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11. تطرق هذا البحث إلى دراسة تجربة إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي في الأردن ومدى مساهمتها في تحقيق أهدافه، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من العوامل المحفزة والمساعدة للتجربة الأردنية في تطبيق تكنولوجيا المعلومات في المنظومة الضريبية منها الموارد البشرية المؤهلة والدعم الرسمي الكبير لإنجاح التجربة والتي ساهمت في زيادة الامتثال الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية.

• دراسة Taufik Kurniawan (2018)

مقال بعنوان: "Modernization of the Tax Administration System : A Theoretical Review of Improving Tax Capacity,E3S web of conferences Issues, volume73 (تحديث نظام إدارة الضرائب مراجعة نظرية لتحسين القدرة الضريبية بأندونيسيا)، حيث هدفت الدراسة إلى الوقوف على أهم الأسباب التي جعلت الإصلاحات الضريبية في دولة إندونيسيا تفضل في تحسين القدرة الضريبية، ومحاولة تنفيذ الإصلاح عن طريق تطوير وعصرنة نظام الإدارة الضريبية وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة

تطبيق المبادئ الضريبية كالعدالة واليقين والاقتصاد في النفقات إضافة إلى الحكم الراشد كمرجع للتطوير المستقبلي وعصرنة إدارة الضرائب وذلك بغية مواكبة الدول الرائدة في هذا المجال.

• دراسة فضيلة خير (2022):

مقال بعنوان: إصلاح الإدارة الضريبية وإنعكاسها على التحصيل الضريبي في الجزائر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 05، العدد 02. جاءت هذه الدراسة لمعالجة مدى مساهمة العصرنة في زيادة التحصيل الضريبي في الجزائر لما لهذا الأخير من أهمية في تمويل التنمية، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطور الحصيلة الضريبية في الجزائر لم يصل إلى المستوى المطلوب بالرغم من الجهود المبذولة لإصلاح الإدارة الجبائية وعصرنتها، ولم يحقق النتائج التي كانت منتظرة.

• دراسة هشام سالم أبو عميرة (2023):

مقال بعنوان: قياس أثر الرقمنة في تحسين الإيرادات الضريبية المصرية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2023)، حيث تطرقت الدراسة إلى قياس أثر الرقمنة لزيادة تحصيل الإيرادات الضريبية في مصر وأيضا إبراز أثرها على الناتج المحلي الإجمالي، وتسليط الضوء للإنفاق على التحول الرقمي في رفع كفاءة مصلحة الضرائب المصرية وكوادرها البشرية والتوسع في تطبيق آليات الرقمنة، وخلصت الدراسة إلى أن الإيرادات الضريبية تمثل مصدرا رئيسيا لتمويل الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا حاسما للتنافسية الدولية للاقتصاد وتحقيق الشمول المالي مما له الأثر الإيجابي على التنمية الاقتصادية المستدامة والمتغيرات الاقتصادية الكلية.

9- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تناولها لموضوع رقمنة القطاع الضريبي في الجزائر مع تحديد أهم المزايا والمكاسب والتحديات التي واجهتها الإدارة الجبائية في سبيل نجاح تطبيق مشروع النظام الجبائي الالكتروني، وتبيان دوره في تعزيز الحصيلة الضريبية وتفعيل الرقابة الجبائية، وتوطيد العلاقة مع المكلفين بالضريبة من خلال تحسين الخدمات الضريبية وتحقيق العدالة الضريبية.

10- متغيرات الدراسة: وتشمل:

- المتغير المستقل: رقمنة النظام الضريبي في ظل الإصلاحات الضريبية
- المتغير التابع: تحسين مردودية التحصيل الضريبي، والذي ينقسم بدوره إلى أربعة أبعاد تتمثل في: تقليص نفقات التحصيل الضريبي، تفعيل الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي، تعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية، تحسين جودة الخدمات الضريبية.

11- هيكل الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعية تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

- **الفصل الأول:** عنوانه مدخل عام للنظام الضريبي والتحصيل الجبائي في إطار الإصلاحات الضريبية، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للنظام الضريبي، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى الإصلاحات الضريبية في الجزائر، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه دراسة واقع التحصيل الضريبي في الجزائر وأهم معوقاته.

- **الفصل الثاني:** جاء تحت عنوان رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تم من خلالها عرض الإطار العام لرقمنة الإدارة الجبائية وتناول بعض التجارب العربية الناجحة والرائدة في مجال رقمنة القطاع الضريبي، ثم بعدها تم التطرق إلى دراسة تفصيلية للنظام الجبائي الالكتروني،

بالإضافة إلى تقييم أثر رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين الإيرادات الضريبية من خلال دراسة تحليلية بالاعتماد على عدة مؤشرات.

- **الفصل الثالث:** دراسة ميدانية لمدى مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تم التطرق إلى الإطار المنهجي للدراسة، وعرض وتحليل إجابات عينة الدراسة، بالإضافة إلى تحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار صحة الفرضيات باستخدام النمذجة البيانية.

الفصل الأول

مدخل عام للنظام الضريبي
والتحصيل الجبائي في إطار
الإصلاحات الضريبية

تمهيد

تعمل السلطات الجزائرية على تغيير توجهاتها الاقتصادية لمواجهة التحديات المعاصرة التي تفرضها البيئة العالمية اليوم، وذلك نتيجة لما شهدته من تحولات وتطورات مستمرة في جميع المجالات، حيث قامت بالعديد من الإصلاحات على أنظمتها الاقتصادية والمالية سعياً منها لتنويع الموارد وإيجاد بديل لاقتصادها الريعي، ولعل أهم هذه الأنظمة النظام الضريبي الذي كان يعاني من العديد من الاختلالات والتعقيدات، حيث قام المشرع الجزائري بإصلاحات جذرية للنظام الضريبي الذي كان يتميز بالتعقيد وعدم الاستقرار وكثرة أنواع الضرائب، وذلك من أجل زيادة الفعالية الضريبية والتكيف مع مختلف الأوضاع والمستجدات الحالية والمستقبلية، فالإصلاح الضريبي يعتبر نتيجة حتمية من أجل الوصول إلى نظام ضريبي فعال وإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة. يسعى يمكن تحقيقه من خلال انتهاج عدة إصلاحات أهمها تحسين عملية التحصيل الضريبي في الجزائر لزيادة مستويات مردودية الجباية العادية.

وبناء على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام الضريبي.

المبحث الثاني: الإصلاح الضريبي في الجزائر

المبحث الثالث: التحصيل الضريبي في الجزائر وأهم معوقاته

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام الضريبي.

للنظام الضريبي دور هام في اقتصاديات الدول، حيث يعتبر بمثابة الإطار الفعلي والركيزة الأساسية لتجسيد توجهات السياسة الضريبية، وبقدر ما تختلف مفاهيم النظم الضريبية وهياكلها من دولة لأخرى، إلا أنها تتوحد حول أهدافها وأدوارها تبعا لمجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمد عليها السياسة الضريبية لتحقيق الفعالية الضريبية.

المطلب الأول: نظرة عامة حول الضريبة

قبل التطرق لدراسة ماهية النظام الضريبي يتطلب منا أولا تقديم مفهوم الضريبة، خصائصها ومختلف تصنيفاتها وفق مايلي:

أولا: تعريف الضريبة

تعددت مفاهيم الضريبة باختلاف المفكرين والباحثين فيها، بحيث لا يوجد تعريف موحد لها وذلك بالنظر للتطور الحاصل في مفهومها والمرتبط أساسا بتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن التعاريف المقدمة للضريبة نذكر مايلي:

تعرف الضريبة على أنها " فريضة إلزامية تحددها الدولة، ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل لتمكين الدولة من تحقيق أهداف المجتمع".¹

وتعرف أيضا على أنها: " اقتطاع مبلغ نقدي بشكل إجباري يدفعه الممول للدولة وبدون حصوله على مقابل خاص مباشر لتحقيق نفع عام يتمشى مع أهداف الدولة ويسهم في تحقيقها"²

كما يمكن تعريفها على أنها: " أداء إلزامي يجب على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين ويحصل من طرف السلطة بصفة نهائية، وبدون مقابل بغرض تغطية النفقات العمومية".³

¹ حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص15.

² فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007، ص 170.

³ François Deruel, Finance Publique, Paris Dalloz, France, 11^{ème} édition, 1995, P 39.

ثانياً: خصائص الضريبة

من التعاريف المقدمة نستخلص مجموعة من الخصائص المميزة للضريبة كما يلي:

- 1- الضريبة ذات طابع إجباري: نقصد بها أن الضريبة بمجرد إقرارها من طرف السلطات المختصة فإن المكلف بها مجبر بأدائها، إن صفة الإلزام في الضريبة هي ذات صبغة قانونية وهي شكل من أشكال إبراز وإظهار سيادة الدولة؛¹
- 2- الضريبة هي أداء نقدي: تفرض الضريبة وتحصل على شكل نقدي وليس عيني، حيث لم يعد مقبولا جمع ضرائب عينية، وتعمل كل الدول الحديثة على جمع الضرائب وتحديدتها، وهناك حالات معينة تعمل فيها الدولة على مصادرة أصول عينية بغرض بيعها وتحصيل مستحقاتها وذلك في حالات رفض المكلفين بدفع التزاماتهم من الضريبة؛²
- 3- الضريبة تحصل بصورة نهائية: بمعنى أن مبلغ الضريبة المحصل من طرف المكلف، لا يتم إرجاعه من طرف السلطات المختصة؛
- 4- الضريبة تدفع دون مقابل مباشر: حيث يقوم المكلف بدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أدائه للضريبة، وإنما ينتفع من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة؛³
- 5- الضريبة تفرضها الدولة: أي لا يمكن أن تفرض أو تعدل أو تلغى إلا بالقانون، فإدارة الجبائية التي تقوم بتنفيذ إدارة السلطة العامة لا يحق لها إلا جباية وتحصيل الضرائب المسموح بها من قبل السلطات المختصة؛⁴

¹ يوسف قاشي، واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014-2015، ص4.

² يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1984، ص51.

³ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات حلي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008، ص120.

⁴ خالد شحادة الخطيب، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص146.

6- الضريبة تهدف إلى تحقيق النفع العام: بمعنى أن الضريبة توفر الموارد التي تحتاجها لتغطية تكاليف النفقات العامة والذي تهدف الدولة من خلالها إلى تلبية الحاجات المختلفة لأفراد المجتمع وتحقيق النفع العام.¹

ثالثاً: المبادئ الأساسية للضريبة:

هي مجموعة القواعد التي يجب اتباعها ومراعاتها عند وضع أسس نظام ضريبي في الدولة، حيث تهدف إلى تحقيق مصلحة المكلف من جهة ومصلحة الخزينة العامة من جهة أخرى، ويعتبر آدم سميث أول من وضع هذه المبادئ في كتابه " ثروة الأمم" والتي لم تفقد أهميتها ومكانتها بين الدراسات والمدارس الفكرية المعاصرة وتتمثل في:

1- مبدأ العدالة: تعتبر العدالة أحد أهم المبادئ الأساسية التي تركز عليها الضريبة، والتي تعني توزيع العبء الضريبي على الأفراد كل حسب قدرته أي مراعاة المقدرة المالية للمكلف عند فرض الضريبة.²

2- مبدأ اليقين: هو أن تكون الضريبة محددة وواضحة من حيث حسابها، وتحديد وعائها وميعاد الوفاء بها وطريقة التحصيل، وذلك لتمكين المكلف بالضريبة من معرفة التزاماته وحقوقه، ولتحقيق هذا المبدأ يجب أن تتسم التشريعات بالوضوح بحيث يفهمها عامة الناس، وأن تضع الدولة جميع القوانين والقرارات واللوائح التي تنظم الضرائب في متناول المكلفين.³

3- مبدأ الملائمة في الدفع: ويقصد بها ضرورة تنظيم قواعد الضريبة بصورة تلائم ظروف المكلفين بها، خاصة فيما يتعلق بموعد وطرق تحصيلها والإجراءات اللازمة لذلك⁴، أي تحديد مواعيد وأساليب مناسبة وملائمة لتحصيل الضريبة تتفق مع طبيعة وخصوصيات كل ضريبة من ناحية، وظروف المكلفين وطبيعة الأنشطة الاقتصادية من ناحية أخرى.

¹ لطفي شعباني، جباية المؤسسة، مطبعة الصفحات الزرقاء الدولية، الجزائر، 2017، ص16.

² منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، مصر، 2004، ص116.

³ يسرى أبو العلى، محمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص64.

⁴ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص129.

4- مبدأ الاقتصاد في النفقات: وتقوم هذه القاعدة على ضرورة اختيار إجراءات تحصيل الضريبة التي تتميز بانخفاض نفقات جبايتها مقارنة بإيراداتها، ويعني ذلك تحصيل الضريبة بأحسن الطرق التي لا تكلف الإدارة الجبائية مبالغ قد تتجاوز الحصيلة الضريبية.

وهناك مبادئ أضافها بعض المفكرين المعاصرين نذكر أهمها:¹

5- مبدأ الإنتاجية: ويقصد به أن تكون الحصيلة الضريبية كبيرة حتى يمكن أن تغني ضرائب قليلة عن ضرائب كثيرة ومتعددة.

6- مبدأ المرونة: ومعناه أن يتمكن النظام الضريبي من التكيف بسهولة مع تغير الظروف الاقتصادية، فتزيد الحصيلة في فترات الرواج وتنخفض في فترات الكساد.

رابعاً: تصنيف الضرائب:

تصنف الضرائب وفقاً لمجموعة من المعايير كما يلي:

1- معيار نقل العبء الضريبي: تصنف الضريبة حسب هذا المعيار إلى:

أ- الضرائب المباشرة: هي الضرائب التي تفرض على قيمة ما يحققه المكلف أو ما يملكه من عناصر رأس المال ويتحملها الممول ولا يستطيع نقل عبء الضريبة إلى غيره، فالضريبة على الدخل تقدر على أساس ما يحققه المكلف من عناصر خاضعة للضريبة خلال فترة زمنية سواء كانت شهراً أو سنة وقد تكون نوعية أو عامة.²

ب- الضرائب غير المباشرة: هي اقتطاعات مالية تتم بصورة غير مباشرة من دخل المكلف لصالح الدولة لتحقيق النفع العام، وهي عكس الضرائب المباشرة كون العبء الضريبي فيها ينتقل من المكلفين قانونياً إلى المستهلك الأخير.

¹ عادل فليح الحسن، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 97.

² نصيرة بوعون يحياوي، الضرائب الوطنية والدولية، منشورات الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص 25.

2- معيار المادة الخاضعة للضريبة: يمكن التمييز بين نوعين كما يلي:

أ- **الضريبة على الأشخاص:** ويقصد بها أن يؤخذ الشخص في حد ذاته كأساس لحساب وتحديد قيمة الضريبة، فتفرض عليه بحكم إقامته في إقليم معين، وهذا بغض النظر عن الدخل المحقق من قبله. وقد فرض هذا النوع من الضريبة في المجتمعات القديمة على الأشخاص بمقدار ثابت ودون تمييز، وكمثال على ذلك ضريبة الجزية في النظام الإسلامي.¹

ب- **الضرائب على الأموال:** هي تلك الضريبة التي تفرض على المال في حد ذاته دون النظر إلى من يحوز عليه، هذا المال قد يأخذ في الحياة الاقتصادية أكثر من شكل، فقد يكون عبارة عن أراضي وعقارات وأصول مختلفة وقد يكون دخلا يتحقق للفرد جراء نشاط تجاري أو صناعي أو خدمي، بجهد ذهني كان أو عضلي.

3- معيار الوعاء الضريبي: تنقسم الضريبة حسب هذا المعيار إلى:²

أ- **نظام الضريبة الوحيدة:** فنظام الضريبة الوحيدة هو الذي يقوم على أساس فرض ضريبة موحدة على الدخل المتولد من مختلف المصادر، بعد خصم جميع التكاليف اللازمة للحصول على الدخل، وبعبارة أخرى يجمع ما يحصل عليه الشخص الواحد من الدخول المختلفة على أنها وعاء واحد.

وتتميز الضريبة الوحيدة بوضوحها وسهولة تحصيلها وقلة نفقاتها إضافة إلى أنها تأخذ بعين الاعتبار كل إمكانيات المكلف ومختلف أعباءه، وما يعاب عليها أنها تصيب إلا جزءا من الثروة أو مظهرا واحدا من مظاهر النشاط الاقتصادي. كما أن نظام الضريبة الوحيدة يؤدي إلى عدم مرونة هذه الضريبة من جهة وانخفاض حصيلتها من جهة أخرى بالإضافة إلى شعور الخاضعين لها بثقل عبئها مما يدفعهم على التهرب منها.

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص132.

² فاتح أحمية، النظام الجبائي الجزائري في مواجهة التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2016-2017، ص ص24-25.

ب- نظام الضرائب المتعددة: إن كثرة الانتقادات الموجهة لنظام الضريبة الوحيدة أدى إلى الأخذ بنظام الضرائب المتعددة الذي تفرض بموجبه الضريبة على كل نوع من أنواع الإيرادات. وهو نظام يقوم على تنوع الضريبة وتعدد الأوعية الضريبية بحيث يضم الوعاء الضريبي كل أوجه النشاط الاقتصادي ومن أمثلتها الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة...إلخ.

4- معيار معدل الضريبة: من خلال هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين:¹

أ- **الضرائب النسبية:** هي الضريبة التي لا يتغير معدلها المفروض مهما تغير حجم المادة الخاضعة لها أو هي تلك الضريبة التي يكون سعرها نسبة ثابتة من قيمة المادة أو الدخل الخاضع للضريبة، حيث لا يتغير بتغير مقدار هذه المادة أو الدخل الخاضع لها.

ب- **الضرائب التصاعدية:** نجد في هذا النوع علاقة طردية بين الدخل والمعدل، فكلما زاد الدخل، زاد المعدل المطبق، وهناك عدة أشكال لها، منها التصاعدية بالطبقات التي ترتب طبقات الممولين تصاعدياً بالنسبة للثروة والدخل، حيث يتم تقسيم دخل الممول إلى عدة أقسام أو شرائح، ثم تفرض الضريبة بنسب مختلفة تتزايد كلما انتقلنا من شريحة إلى أخرى، وتعتبر هذه الطريقة أكثر عدالة من الأولى كونها تراعي الشرائح السابقة للشريحة التي يقع فيها الدخل. كمثال على ذلك الضريبة على الدخل الإجمالي صنف مرتبات وأجور.

5- معيار الواقعة المنشأة للضريبة: وتصنف كما يلي:

أ- **الضرائب على رأس المال:** هي الضرائب التي تفرض على رأس المال المنتج، أو المستخدم في العملية الإنتاجية، ورأس المال يعبر عن مجموع الأموال المستثمرة في تلك العملية شريطة أن تكون لها قيمة نقدية ويمتلكها الشخص المعني بالضريبة.²

¹ خولة حموش، فعالية النظام الضريبي في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر " دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2005-2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2021-2022، ص 24-25.

² فوزي عطوي، المالية العامة: النظم الضريبية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 71.

ب- **الضرائب على الدخل:** هي ضريبة تفرض على الدخل بمجرد تحقيقه، فمصدر الدخل يأتي عن طريق السلعة التي ينتجها أو الخدمة التي يقدمها، ويمكن تعريف الدخل على أنه

مجموعة الموارد المنتظمة التي يتحصل عليها المكلف.¹

ت- **الضرائب على الاستهلاك:** هي ضرائب تفرض على الأشخاص بمجرد شرائهم السلع والخدمات، والتي تنشأ بمجرد تحقق واقعة الاستهلاك أي بمجرد إنفاق الدخل للحصول على سلعة أو خدمة ما، وقد تفرض هذه الضرائب على اقتناء سلعة معينة في شكل رسم داخلي على استهلاك، كما تفرض على جميع السلع الاستهلاكية في صورة ضريبة عامة على الاستهلاك، مثل الرسم على القيمة المضافة.²

المطلب الثاني: مفهوم السياسة الضريبية وأدواتها

تعتبر السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية للدولة، وتعتبر القاعدة الأساسية لنجاح أي نظام ضريبي، لذا على الدولة رسم سياسة ضريبية ناجعة قادرة على تحقيق أهدافها بالاعتماد على مجموعة من الوسائل الضرورية.

أولاً: مفهوم السياسة الضريبية:

لتحديد مفهوم السياسة الضريبية نستعرض مجموعة من التعاريف الهامة منها:

تعرف السياسة الضريبية على أنها " مجموعة من البرامج التي تخططها وتتفدّها الدولة، مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع³

¹ لطفي شعباني، جباية المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 27.

² أحمد وسان، متطلبات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل تحديات التجارة الالكترونية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016-2017، ص 8.

³ حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 21.

كما يمكن تعريفها على أنها " مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى"¹.

وتعرف أيضا على أنها: "مجموعة القرارات المتخذة لتأسيس وتنظيم وتطبيق الاقتطاعات الضريبية طبقا لأهداف السلطات العمومية"².

ثانيا: أدوات السياسة الضريبية:

تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات المستخدمة في صورة مزايا ضريبية تعرف بالنفقات الضريبية وتصنف حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى أربع مجموعات كما يلي:

1-الإعفاءات الضريبية:

الإعفاء الضريبي هو عدم فرض الضريبة على دخل معين، إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم وذلك ضمن القانون، وهو عبارة عن دخل يخضع للضريبة أصلا، لكن المشرع قرر استثناءه من الضريبة ليس باعتباره من تكاليف إنتاج الدخل، وإنما لاعتبارات أخرى، وعليه فالإعفاءات الضريبية ميزة قانونية تقررها التشريعات، إما بنص عام أو خاص، لاعتبارات تتلاءم مع ظروف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

فالإعفاء الدائم هو إسقاط حق الدولة في مال المكلف طالما بقي سبب الإعفاء قائما، ويتم منح هذا الإعفاء تبعا لأهمية النشاط ومدى تأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

أما الإعفاء المؤقت فهو إسقاط لحق الدولة في مال المكلف لمدة معينة من حياة النشاط، إذ يعتبر هذا النوع من الإعفاء من الأنواع الأكثر استخداما في الدول النامية نظرا لبساطة إدارته،

¹ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص 139.

²Pierre Beltrame, **La Fiscalité en France**, Hachette supérieur, 10^{ème} Edition, Paris, France, 2004, P163.

إلا أن له مجموعة من العيوب كتحفيز التحايل والغش الضريبي، وكذا استقطاب المشروعات قصيرة المدى التي تعتبر ذات نفع صغير مقارنة بالمشروعات طويلة الأجل.¹

2-التخفيضات الضريبية:

وهو ما يصطلح عليها بالمعدلات التمييزية، ويقصد بها إخضاع المكلف لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة في النظام الضريبي، أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط المنصوص عليها في القانون.²

3-القرض الضريبي:

هو حق ضريبي قابل للتحميل على ضريبة أخرى، وهو عبارة عن امتياز ضريبي يتعلق بفئة المكلفين ممن تتوفر فيهم شروط خاصة، فالقرض الضريبي لا يمس قيمة المادة الخاضعة للضريبة وإنما على تخفيض القيمة المستحقة منها، ولكنه يؤدي الى تحقيق وفورات ضريبية، ولا تتغير هذه الوفورات الضريبية تبعا لسلم الاقتطاع التصاعدي. إذا كان القرض الضريبي أقل من الضريبة المستحقة فيتم تخفيضه من الضريبة، وإذا كان القرض الضريبي أكبر من الضريبة المستحقة يكون الممول في حالة قرض قابل للاسترجاع، والجزء الذي لا يتجاوز الضريبة المستحقة يعطى مجالا لدفعه لصالح المكلف.³

¹ أسماء بلعما، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2017-2018، ص83.

² لخضر عبيرات، فعالية النظام الضريبي من خلال التحصيل في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة -دراسة حالة النظام الجبائي الجزائري-، أطروحة دكتوراه تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة عمار ثلجي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الأغواط، الجزائر، 2017-2018، ص90.

³ عبد الحميد عفيف، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، 2013-2014، صص 38-39.

4- تأجيل مواعيد دفع الضريبة:

يتم تأجيل دفع الضريبة في بعض الحالات إلى فترات لاحقة، وذلك للتخفيف من الأعباء والتكاليف الخاصة ببعض النشاطات.

المطلب الثالث: النظام الضريبي

أصبحت الضريبة في التشريعات الحديثة لا تقتصر على تحقيق الهدف المالي فحسب، بل تعدت ذلك إلى كونها أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ككل، وعليه فإن تصميم النظام الضريبي الأمثل ينبغي على المشرع أن يكون على دراية كاملة بإيديولوجيات المجتمع وكذا ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، وأن يتم تعديل هذا النظام من فترة لأخرى لمواكبة التطورات التي تحدث في المجتمع.

أولاً: مفهوم النظام الضريبي:

قبل دراستنا لمفهوم النظام الضريبي لابد أن نتطرق أولاً إلى مفهوم النظام والذي يعني "مجموعة العناصر المرتبطة والمتفاعلة مع بعضها البعض والتي تعمل ضمن بيئة واحدة لتحقيق الهدف المسطر" ¹

ومنه يوجد مفهومان للنظام الضريبي أحدهما ضيق والآخر واسع كما يلي:

1- المفهوم الضيق للنظام الضريبي:

نعني به مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل، وهو ما يعرف بالتنظيم الفني للضريبة، حيث تقوم الدول بالمفاضلة بين أنواع الضرائب الموجودة واختيار ما يمكن اختياره ضمن الهيكل الضريبي، لتأتي بعدها مرحلة ربط هذه الضرائب وفي الأخير اختيار الطرق الملائمة والمناسبة لتحصيل جملة الضرائب المفروضة. ²

¹ سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية - المفاهيم الأساسية -، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 16.

² يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 19.

ومنه فإن النظام الضريبي بمفهومه الضيق يركز على النمط الفني الذي من خلاله يتم اختيار الضرائب التي تفرض ومعدلاتها وكذا إجراءات هذا القرض وآليات وطرق التحصيل.¹

2- المفهوم الواسع للنظام الضريبي: له عدة تعاريف أهمها:

"هو مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية والتي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصاديا عن صورته في مجتمع متخلف".²

وعرف كذلك على أنه: " مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع ظروف وخصائص البيئة التي تعمل في نطاقها، وتشكل في مجموعها برامج ضريبية متكاملة تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية وما يصاحبها من لوائح تنفيذية تسعى لتحقيق أهداف المجتمع ".³

كما عرف على أنه: " صياغة وترجمة عملية للسياسة الضريبية في المجتمع التي تهدف إلى تحقيق أهدافه الخاصة بتوفير حصيلة ضريبية ملائمة للنفقات العامة للدولة، بالإضافة إلى رفع الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة ".⁴

ثانيا: أركان النظام الضريبي:

يرتكز النظام الضريبي على ركنين رئيسيين هما كالتالي:

1- الهدف: يسعى كل نظام ضريبي إلى تحقيق العديد من الأهداف ضمن السياسة الضريبية التي تحددها الدولة، حيث تختلف هذه الأهداف من دولة إلى أخرى حسب رؤيتها التي تتماشى مع توجهاتها السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، فتختلف أهداف النظم

¹ يوسف قاشي، واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله، مرجع سبق ذكره، ص22.

² سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية "مدخل تحليلي مقارنة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص15.

³ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003، ص18.

⁴ أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المحاسبة عن الضريبة على الدخل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص02.

الضريبية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، كما تختلف أهداف النظم الضريبية في الدول الرأسمالية عنها في الدول الاشتراكية، فمثلا النظام الضريبي في الدول المتقدمة يعتبر أحد المصادر الرئيسية للتمويل، وهو وسيلة فعالة كذلك لتمكين الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه الأنشطة الاقتصادية عن طريق المعاملة الضريبية التفضيلية لهذه الأنشطة التي تكتسي أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، أو إعادة توزيع الدخل بفرض ضرائب على أصحاب الدخل والثروات المرتفعة، ثم إعادة توزيعها على محدودي الدخل في شكل خدمات عامة. كما تستخدم الدول النامية الأنظمة الضريبية لتسطير سياسات ضريبية تعمل من خلالها على دفع وتيرة التنمية بتشجيع الادخار والاستثمار من خلال فرض الضرائب التي تحد من الإنفاق الاستهلاكي المفرط، وتعمل على تعبئة وتوجيه الموارد الاقتصادية لأغراض التنمية. وعلى هذا الأساس يتم تشكيل أهداف النظم الضريبية تبعا لظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومتابعة التطورات المرتبطة بها.¹

2- **الوسيلة:** يقصد بها مجموعة من الآليات والأدوات اللازمة لتحقيق الأهداف المخطط لها للنظام الضريبي، وحسب الفكر المالي المعاصر فهي تتمثل في محاور التشريع والتنظيم الفني للضرائب والتي تشكل ما يعرف بالنظام الضريبي بمفهومه الضيق، وتقوم على عنصرين أساسيين هما:

أ- **العنصر الفني:** يعبر عن مجموع الضرائب المختلفة التي تطبق في فترة محددة وبلد معين، وبالتالي فالضريبة هي وحدة بناء هذا النظام، والدولة عند اختيار مجموعة الضرائب التي تعتمد عليها في هيكلها الجبائي، تختار الوسائل الفنية التي يتم من خلالها تحقيق حصيلة ضريبية عالية، هذه الحصيلة ينبغي أن تتصف بالثبات في المقدار من جهة والمرونة في الاستجابة للتغيرات الحاصلة من جهة أخرى.²

¹ خولة حموش، فعالية النظام الجبائي في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2005-2006، مرجع سبق ذكره، ص16.

² ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص20.

ب- **العنصر التنظيمي:** تعمل الضريبة ضمن مزيج ضريبي متشعب، مما يوجب ضرورة وجود تنظيم إداري يتكفل بمهمة التصريح والربط والتحصيل، ويزداد حجم هذا التنظيم كلما تعقد النظام الضريبي في مكوناته، هذا ما يمثل الإدارة الجبائية التي تقوم وتشرف على تحصيل مختلف الضرائب ومراقبة المكلفين على دفع الحقوق الضريبية، هذا العنصر يختلف تنظيمه وتكوينه من دولة إلى أخرى وفي الدولة الواحدة من زمن إلى آخر وفقا لمقتضى التغيرات الحاصلة فيها.¹

وتبرر أهمية العنصر التنظيمي عند فرض ضريبة جديدة أو تحديد عناصر وعائها، إذ يجب أن تكون هذه الضريبة متفقة مع جميع الضرائب الموجودة قبلها أي مراعاة التنسيق الضريبي، وذلك حفاظا على وحدة النظام الضريبي.

ثالثا: فعالية النظام الضريبي وأهم مؤشرات قياسه

تحظى دراسة فعالية النظام الضريبي اهتماما واسعا من قبل الكثير من الباحثين، وهذا في جميع الدول متقدمة كانت أو النامية، وتعتبر الفعالية الضريبية من أهم المقومات الأساسية في تحديد مدى نجاح أو فشل السياسة الضريبية لأي دولة، حيث أن خلال تصميم أي نظام ضريبي يؤخذ بعين الاعتبار الأهداف المسطرة والمراد تحقيقها، إذ أن بلوغ هذه الأهداف يعتبر مؤشرا على فعالية هذا النظام، هذا ما دفع بعض الباحثين إلى تحديد جملة من المؤشرات لقياس فعالية أي نظام جبائي، ومن خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى مفهوم فعالية النظام الضريبي وكذا عرض أهم مؤشرات بنائه.

1- مفهوم فعالية النظام الضريبي:

هناك عدة مفاهيم عن الفعالية الضريبية والتي تختلف من باحث لآخر حسب اختلاف وجهات النظر والأهداف المسطرة للنظام الضريبي، وفيما يلي أهم هذه المفاهيم:

¹ يوسف قاشي، واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله، مرجع سبق ذكره، ص22.

• تعريف الباحثان Pierre Beltrame و Lucien Mehl : فعالية النظام الضريبي وتحققها يتطلب أن يكون هناك إجابة عن إمكانية تصميم نظام جبائي يتسم بالحصول على أقصى مردودية وبأقل تضحية جماعية.¹

• تعريف Annie Vallée للنظام الضريبي الفعال: " هو النظام الذي يحتوي على ضرائب لا تغير هيكل الأسعار النسبية ولا تقوم إلا بأثر الدخل وليس الإحلال".² ومن خلال ما تم طرحه من تعاريف يمكن استخلاص أن فعالية النظام الضريبي هي مدى قدرته على تحقيق أهدافه المالية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن من خلال جعل الضريبة تتكيف مع متطلبات واحتياجات التنمية الاقتصادية القائمة والمستجدة، لتفضي في النهاية إلى تحسين مستوى أداء الاقتصاد الكلي، وتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف.³

2- مؤشرات النظام الضريبي الفعال:

توجد عدة طرق لقياس فعالية النظام الضريبي حيث هناك الكثير من المؤشرات التي يمكن مراعاتها عند تصميم نظام ضريبي فعال، ومن أهمها:

أ- مؤشرات veto tanz:

وضع فيتوتانزي ثمانية مؤشرات لتكوين نظام ضريبي فعال، ويمكنه تحقيق جميع الأهداف المرجوة منه، وهذه المؤشرات هي:⁴

• **مؤشر التركيز:** ونعني به أن جزء كبير من إجمالي الإيراد الضريبي يتأتى من عدد ضئيل نسبيا من الضرائب والمعدلات الضريبية، لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تخفيض تكاليف الإدارة والتنفيذ؛

¹ Pierre Beltrame, Lucien Mehl, **Techniques, politiques et institutions Fiscales comparées**, PUF, France, 1997, p365

² Annie Vallée, **Les Systèmes Fiscaux**, Edition seuil, France, 2000, p 54

³ عيسى سماعين، دراسة الفعالية الجبائية للنظام الجبائي الجزائري في ظل تراجع أسعار البترول وتداعيات جائحة كورونا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 27، 2021، ص 161.

⁴ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، مرجع سبق ذكره، ص 161.

- **مؤشر التشتت:** ويتعلق الأمر بما إذا كانت هناك ضرائب مزعجة قليلة الإيراد وكان عددها قليل. هذا النوع من الضرائب يجب التخلص منه بهدف لتبسيط النظام الضريبي دون أن يكون لحذفه تأثير على مردودية النظام؛
- **مؤشر التآكل:** ونقصد بذلك ما إذا كانت الأوعية الضريبية الفعلية قريبة من الأوعية الممكنة، لأن اتساع الوعاء الضريبي يمكن من زيادة الإيرادات رغم اعتماد معدلات منخفضة نسبيا. وإذا ابتعدت الأوعية الضريبية الفعلية عن الممكنة بفعل الإفراط في منح الإعفاءات للأنشطة والقطاعات، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي، وهذا ما يدفع إلى رفع المعدلات طمعا في تعويض النقص الحاصل في الإيرادات، ومثل هذا المسعى (رفع المعدلات) من شأنه أن يحفز على التهرب الضريبي؛
- **مؤشر تأخيرات التحصيل:** ويتعلق الأمر بوضع الآليات التي تجعل المكلفين يدفعون المستحقات الضريبية في آجالها، لأن التأخر يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للمتحصلات الضريبية بفعل التضخم، ولهذا لا بد أن يتضمن النظام الضريبي عقوبات صارمة تحد من الميل إلى التأخر في دفع المستحقات؛¹
- **مؤشر التحديد:** ونقصد به مدى اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحددة، وهذا لا ينفي في الواقع إمكانية إحلال بعض الضرائب بخرائب أخرى، فمثلا يمكن إحلال الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي بضرريبة واحدة على كامل الثروة ذات معدل منخفض؛
- **مؤشر الموضوعية:** ومعنى ذلك ضرورة جباية الضرائب من أوعية يتم قياسها بموضوعية، بما يضمن للمكلفين التقدير بشكل واضح لالتزاماتهم الضريبية على ضوء أنشطتهم التي يخططون لها؛

¹ فاتح أحمية، تقييم مؤشرات أداء النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة (2010-2014)، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2016، ص78.

- **مؤشر التنفيذ:** ونقصد بذلك مدى تنفيذ النظام الضريبي لأهدافه بالكامل ومدى سلامة التقديرات والتنبؤات، ومستوى تأهيل الإدارة الضريبية، لأنها القائم الأساسي على التنفيذ، فضلا عن مدى معقولية التشريعات الضريبية وقابليتها للتنفيذ على ضوء الواقع الاجتماعي والاقتصادي.
- **مؤشر تكلفة التحصيل:** يقيس هذا المؤشر مدى ارتفاع أو انخفاض تكلفة التحصيل، إذ أن ارتفاعها سينعكس سلبا على الحصيلة الضريبية من جهة وعلى المكلف من جهة أخرى، هذا المؤشر مشتق من مبدأ الاقتصاد في نفقات الجباية ويكون هذا بجعل تكلفة تحصيل الضرائب أقل ما يمكن حتى لا ينعكس ذلك سلبا على مستوى حصيلة الضرائب.
- ب- المؤشرات التي قدمها الاقتصادي (Maurice Allais) وتتمثل في:¹
 - **مؤشر عدم التميز:** حيث أن نفس القواعد تطبق على كل المكلفين، وهي مطابقة لقاعدة المساواة لآدم سميث؛
 - **مؤشر الحياد:** حيث يتم فرض الضرائب التي لا تؤثر ولا تشوه خيارات الأعوان الاقتصاديين، ويتعلق الأمر بالضرائب على الربح وهي الدخول المستقلة عن النشاط الاقتصادي للمكلفين؛
 - **مؤشر عدم التعسف:** أي الضرائب يجب أن تكون بسيطة وواضحة تتعلق بقرار ديمقراطي، أي يتم فرضها بناء على انتخابات ويعتبر هذا المعيار مطابق لقاعدة الوضوح لآدم سميث؛
 - **مؤشر المشروعية:** حسب هذا المبدأ فإن كل نشاط يولد ثروة أو خدمة مفيدة يجب إبعاده عن أي ضريبة.

¹ سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي - دراسة حالة بمديرية الضرائب مصلحة الأبحاث والمراجعات بسكرة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 193.

المبحث الثاني: الإصلاح الضريبي في الجزائر

عرف النظام الضريبي إصلاحات جذرية مسته، حيث قامت الدولة الجزائرية في سنة 1987 بإنشاء لجنة وطنية للإصلاح الضريبي، والتي قدمت سنة 1989 تقريرا مفصلا حول الإصلاح الضريبي في الجزائر، دخل حيز التنفيذ سنة 1992¹، حيث سنتناول في هذا المبحث أسباب هذا الإصلاح وأهم أهدافه، بالإضافة إلى عرض أهم الإصلاحات التي اتبعتها السلطات الضريبية.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الضريبي

سنتناول في هذا المطلب تعريف الإصلاح الضريبي وأهم المراحل التي يمر بها لتحقيق الأهداف المسطرة.

أولا: تعريف الإصلاح الضريبي

عرف على أنه: " التغير الذي يطرأ على النظام الضريبي في الدولة لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أو لتحقيق خطط التنمية في مرحلة من مراحل النمو، ويمكن أن يكون الإصلاح الضريبي شاملا لكل الهيكل الضريبي للدولة، أو يكون هذا الإصلاح جزئيا لنوع معين من الضرائب أو لبعض أحكام الضريبة بعينها وهي عملية تتطلب دراسة متكاملة للنظام الضريبي السائد"²

كما عرف أيضا على أنه: " مجموعة التغييرات المقصودة التي تطرأ على النظام الضريبي القائم بهدف التكفل بالحاجات الجديدة أو المعدلة والاستجابة لقيود المحيط الجديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية والسياسة الخاصة بكل بلد"³

¹ ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 02، 2009، ص 181.

² سعيد عبد العزيز عثمان، رجب شكري العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 535.

³ عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 249.

ثانياً: مراحل الإصلاح الضريبي:

يمر الإصلاح الضريبي بعدة مراحل عن طريق اتخاذ مجموعة من الخطوات والإجراءات على النحو التالي:¹

1- المرحلة الأولى: القيام بتشخيص ضريبي، ويكون ذلك ب:

- تشخيص الوضعية القائمة قبل الإصلاحات؛
- تقدير حجم الإمكانيات والقدرات الضريبية: وهذا عن طريق تقدير هوامش الربح الحقيقية المنجزة لكل قطاع، وكذا تحديد قيمة الضغط الضريبي الحالي، إضافة إلى تقدير الملاءمة بين الضغط الضريبي الحالي والضغط المراد تحقيقه وتقييم مدى قدرة الدولة على التحصيل الضريبي المستهدف.

2- المرحلة الثانية: اقتراح برنامج الإصلاح الضريبي: وهذا عن طريق:

- تحديد التدابير القابلة للتنفيذ، ولا بد أن تكون هذه التدابير واضحة وقابلة للتنفيذ؛
- تكوين مجموعة من الأشخاص المكلفين بإعداد سياسة ضريبية للبلاد، بحيث تكون الإصلاحات الضريبية متوافقة مع المخطط التنموي للبلاد وهذا لضمان انسجام الأهداف الاقتصادية؛

- إصلاح الإدارة الضريبية للوقوف على مكامن الخلل فيها؛
- إقحام الدولة: إذ أن ضمان نجاح عملية الإصلاح يتطلب تدخل الدولة وقبولها لبرنامج الإصلاحات المقترحة من طرف المختصين.

3- المرحلة الثالثة: تنفيذ الإصلاح الضريبي، ويكون عن طريق:

- إقرار واعتماد التدابير المقترحة؛
- تنفيذ كل الخطط والبرامج التي سبق تسطيرها من قبل الجهات المختصة؛
- تكوين الموارد البشرية المعنية بالإصلاح.

¹ عبد الحميد عفيف، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 105-106.

المطلب الثاني: أسباب الإصلاح الضريبي في الجزائر وأهم أهدافه

تميز النظام الضريبي في الجزائر قبل الإصلاحات بعدم الفعالية، وهذا نظرا لتعدد المعدلات الضريبية المفروضة وعدم مواكبتها للتطورات العالمية، كما أن الجهاز الضريبي كان يفتقر إلى الرقابة التي تمكنه من دراسة ومتابعة عمليات تسيير الضريبة، إضافة إلى نقص الوسائل والإمكانيات وخاصة التكنولوجية كالإعلام الآلي. ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى أسباب الإصلاح الضريبي في الجزائر وأهم أهدافه.

أولا: أسباب الإصلاح الضريبي في الجزائر:

هناك عدة أسباب خارجية وداخلية أدت بالجزائر إلى تبني سياسة الإصلاح الضريبي وتتمثل في:

1- الأسباب الخارجية: حيث يندرج الإصلاح الضريبي في الجزائر في سياق مختلف التحولات

الهامة التي شهدتها المناخ الاقتصادي الدولي، نذكر منها:¹

- توجه معظم الدول نحو اقتصاد السوق بعد انهيار النظام الاشتراكي، الأمر الذي استدعى تغيير النظام الجبائي السائد بنظام مرن وقادر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، واستخدام الضريبة كوسيلة للتأثير في الظروف الاقتصادية؛
- إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي نتيجة للثورة العلمية التكنولوجية، وما أفرزته من تحولات جديدة في سياق ظاهرة العولمة؛
- الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي بين الدول المتقدمة، والذي كان يتطلب تنسيق بين الآليات الاقتصادية لهذه الدول وتدعيم قدراتها التفاوضية في مجال التجارة العالمية؛

¹ رضوان أيت قاسي عزو، حاج بن زيدان، نمو الجباية العادية في ظل الإصلاحات الضريبية وظرف النمو الاقتصادي، دراسة حالة الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، 2019، ص 382.

- استمرار أزمة التنمية في دول العالم الثالث نتيجة أزمة المديونية، الأمر الذي جعلها تخضع للعديد من الضغوطات.¹

2- الأسباب الداخلية: هناك عدة أسباب أدت إلى إحداث الإصلاح الضريبي في الجزائر نذكر أهمها:

أ- الأزمة البترولية لسنة 1986:

كانت الدولة الجزائرية تعتمد في تمويل ميزانيتها العامة بشكل كبير على إيرادات الجباية البترولية، ونتيجة لتدهور أسعار البترول سنة 1986، انخفضت نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات، حيث انتقلت من 46.786 مليون دج سنة 1985، إلى 21.439 مليون دج سنة 1986، ولم يستطع النظام الضريبي السابق تعويض هذا النقص من خلال إيرادات الجباية العادية مما أدى إلى ظهور عدة مشاكل سياسية، اقتصادية واجتماعية تطلبت البحث عن نظام ضريبي جديد مرن مستقل يتماشى والتغيرات الجارية.²

ب- تعقد وعدم استقرار النظام الضريبي:

لم يشهد النظام الضريبي الجزائري أي استقرار منذ سنة 1977 نتيجة التغيرات التي طرأت عليه في مختلف القوانين المالية من خلال حذف ضرائب وإضافة أخرى، والرفع في نسب منها والتخفيض من أخرى، مما أدى إلى هشاشة وضعف هذا النظام، وكمثال على ذلك نجد أن الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية كانت معدلاتها متذبذبة، فبعد ما كان معدلها 60% سنة 1985، أصبح 50% سنة 1986، ثم انتقل إلى 55% سنة 1988، وعاد إلى 50% سنة 1991.³

¹ ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، المجلد 43، العدد 2، 2003، ص 24.

² بومدين بكريني، السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص 113.

³ فريدة بن شنهو، الإصلاح الجبائي في الجزائر وتأثيراته المحتملة على الاقتصاد الوطني، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 08، 2013، ص 33.

كما ترتب على ذلك صعوبة في تسيير الجباية العادية مما عقد مهمة موظفي إدارة الضرائب، وأدى إلى كثرة المنازعات بين المؤسسات من جهة والإدارة الجبائية من جهة أخرى، فجل هذه الأسباب ميزت النظام الضريبي بعدم الاستقرار، وجعلت من الهيكل الجبائي عائقاً أمام التنمية الاقتصادية.¹

ت-ثقل العبء الضريبي:

تميز النظام الضريبي في الجزائر بارتفاع العبء الضريبي نتيجة تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، حيث مس هذا العبء بالدرجة الأولى المؤسسة باعتبارها البنية الأساسية للاقتصاد الوطني، وقد تأثرت بكثرة الاقتطاعات الضريبية من جهة وارتفاع نسبتها من جهة أخرى. ولقد اعتبر العبء الضريبي من أحد أسباب التوجه نحو إصلاح ضريبي شامل نتيجة تعدد ضرائبه وارتفاع معدلاته، فنجد مثلاً الضريبة على أرباح الشركات قبل الإصلاح كانت تقدر ب 50% في سنة 1991.²

ث-ضعف العدالة الضريبية:

لقد ابتعد النظام الضريبي عن منطق العدالة، حيث كان الاقتطاع الضريبي مقتصرًا على بعض المداخل دون الأخرى، كما أن الضرائب المباشرة كان يغلب عليها الطابع النسبي الذي لا يراعي حجم الدخل ذلك ما سبب إحجافاً في حق أصحاب الدخل الضعيف، إضافة إلى عدم مراعاة الوضعية العامة للمكلف بالضريبة نتيجة انتشار الضرائب النوعية، كما أن هناك اختلافاً في المعاملة الضريبية بحيث نجد المؤسسات العمومية تستفيد من مزايا ضريبية هامة عكس المؤسسات الخاصة.³

¹ محمد فيصل مايدة وآخرون، الإصلاحات الضريبية وإشكالية جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 271.

² محمد ملال، بوعبد الله رابحي، دور الإصلاحات الجبائية في تمويل الميزانية العامة للدولة - دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية خلال الفترة (1992-2019)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص 215.

³ Athman Kandil, *Théorie Fiscale et développement*, Algérie, SNDE, 1970, P : 200.

ج- ضعف أداء الإدارة الجبائية: من الأسباب التي أدت إلى فشل النظام الضريبي السابق

الضعف الذي كانت تعاني منه الإدارة الجبائية وذلك بسبب: ¹

- تدني المستوى التعليمي لموظفي الضرائب وضعف تكوينهم، وافتقار إدارة الضرائب إلى التقنيات المتطورة والتكنولوجية، كلها عوامل صعبت من مهمة موظفي الإدارة الجبائية؛
- سوء التنظيم الإداري، وجود البيروقراطية وانتشار الرشوة في جهاز إدارة الضرائب، أدى إلى ضعفها.

ح- انتشار الغش والتهرب الضريبي:

لقد ساهمت جميع السلبيات السابقة في رفع حدة الغش والتهرب الضريبيين بالإضافة إلى عوامل أخرى كنقص الوعي الضريبي لدى المكلفين، كما أن وجود ثغرات في التشريع الضريبي دفع المكلفين باستغلال ذلك النقص للتهرب من الضريبة، ويمثل انتشار هذه الظاهرة مؤشرا لعدم نجاح النظام الضريبي السائد كما أنه يعبر عن عدم رضا المكلفين بالضريبة عن ذلك النظام. ²

ثانيا: أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر:

هناك عدة أهداف سعت الإدارة الجبائية إلى تحقيقها عن طريق الإصلاح الضريبي، ومن أهمها:

1- الأهداف المالية: وتتمثل في:

- رفع مردودية الجباية العادية لتغطية نفقات التسيير، إضافة إلى محاولة إحلالها محل الجباية البترولية التي كانت تسيطر بشكل كبير على تمويل ميزانية الدولة والتي يعد مصدرها غير دائم نظرا لتعرض هذه المادة لتقلبات أسعارها في السوق العالمية؛³

¹ صافية لشلح، فعالية النظام الضريبي من خلال الإصلاحات الضريبية - دراسة النظام الضريبي الجزائري-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار تـلجي، الأغواط، الجزائر، 2014-2015، ص 98.

² نظيرة قلاوي، دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة ميدانية بالمؤسسات الصغيرة لولاية قسنطينة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016-2017، ص 28.

³ كمال رزيق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، 2009، ص 327.

- توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض أسعار الضريبة، فالضرائب بالدول النامية أوعيتها ضيقة، وأسعارها مرتفعة، مما أرهقت فئات معينة بالضرائب وتسببت في عدم عدالة الضريبة وبهذا فتوسع الوعاء الضريبي يؤدي الى زيادة الإيرادات الضريبية وتخفيض الضغط الضريبي.¹

2- الأهداف الاقتصادية: وهناك أهداف أخرى تخص الجانب الاقتصادي نذكر منها:

- تحقيق النمو الاقتصادي: في هذا المجال كان لابد على الإصلاح الضريبي أن يؤكد على استعمال الضريبة كأداة لخدمة أهداف السياسة الاقتصادية، وألا يقتصر دورها على الوظيفة المالية، وذلك بتخفيف العبء الضريبي على مداخل الإنتاج، وتشجيع الاستثمار²؛

- توجيه النشاط الاقتصادي: فقد سعت الإصلاحات الضريبية إلى التحكم في النشاط الاقتصادي وتشجيع الأعوان الاقتصاديين على زيادة الاستثمار، وذلك عن طريق منح الامتيازات الضريبية كاتخاذ سياسة الإعفاء واستعمال بعض التقنيات المحفزة على عمليات الاستثمار وتوسيع المشاريع.³

- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات؛
- الاهتمام المستمر بإعادة توزيع المداخل وحماية القوة الشرائية للعملة؛
- تعزيز مصداقية النظام الضريبي باستقراره، هذا ما يسمح للمستثمرين باتخاذ قراراتهم المتعلقة بالتمويل والاستثمار على المدى الطويل.⁴

¹ Ahmed Sadoudi, La réforme fiscale, Annales de L'I.E.D.F, koléa, Algérie, ANEP, 1995, P 90.

² كمال رزيق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 326-327.

³ ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992-2003)، منشورات بغدادية، الجزائر، 2004، ص 44.

⁴ عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، مرجع سبق ذكره، ص 175.

3- الأهداف الاجتماعية:

لقد اتخذت الدولة عدة إجراءات من أجل العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وتمثل هذه الإجراءات في:¹

- تحقيق العدالة الضريبية: والتي تشكل مبدأ أساسيا من مبادئ الضريبة، ومن خلالها يكتسب النظام الضريبي نجاحه ومصداقيته لدى المكلفين بالضريبة، ولقد سعى الإصلاح الضريبي إلى تحقيق ذلك من خلال التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وإخضاع كل منهما لمعاملة خاصة؛ وكذا العمل على التوسع أكثر في تطبيق الضريبة التصاعدية والتي تعتبر أكثر عدالة من الضريبة النسبية الذي يبقى معدلها ثابت مهما تغير الوعاء، إضافة إلى مراعاة المقدرة التكليفية لدفع الضريبة، وذلك بتقدير الإعفاءات اللازمة لذلك.
- إعادة توزيع المداخل بشكل عادل: وفي هذا المجال هدفت الإصلاحات إلى استخدام الضرائب كوسيلة فعالة لتقليص الفوارق بين مختلف طبقات المجتمع وحماية القدرة الشرائية للمواطن، وعدم اقتصار دورها على المجالين الاقتصادي والمالي.

4- الأهداف التقنية: تتمثل أهم الأهداف التقنية للإصلاح الضريبي في:

- إدارة جبائية فعالة: من بين أهداف الإصلاح الضريبي إيجاد إدارة جبائية تسهر على تطبيق ومتابعة النظام الضريبي، من خلال إعادة تنظيم هذه الإدارة ورفع كفاءة موظفيها وأساليب عملها باتجاه التحديث والعصرنة.²
- رفع الوعي الجبائي لدى المكلفين بالاتصال المباشر أو عن طريق توسيع الإعلام الجبائي.³

¹ عبد الحميد بوعبدلي، عبد الكريم كاكبي، تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري بعد إصلاحات 1992 (التشخيص، المعالجة، والنتائج)، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 09، العدد 02، 2021، ص 72.

² عبد الحميد بوعبدلي، عبد الكريم كاكبي، تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري بعد إصلاحات 1992 (التشخيص، المعالجة، والنتائج)، مرجع سبق ذكره، ص 72.

³ نظيرة قلاوي، دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة ميدانية بالمؤسسات الصغيرة لولاية قسنطينة، مرجع سبق ذكره، ص 30.

المطلب الثالث: مضمون برامج الإصلاح الضريبي في الجزائر

تتميز الأنظمة الضريبية الفعالة بتطورها المستمر تبعا للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، لذا عرف النظام الجبائي الجزائري العديد من الإصلاحات والتعديلات التي كانت تهدف بالأساس إلى إضفاء العصرية والفعالية على النظام الجبائي الجزائري بصورة تدريجية وصولا إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كمصدر بديل لتمويل الخزينة العمومية، حيث مست هذه الإصلاحات مكونات النظام الضريبي من خلال تبني ضرائب جديدة عصرية وتعديل هيكلية الإدارة الجبائية، بالإضافة إلى محاولة رفع مستوى القطاع الضريبي من خلال رقمنة الإدارة الجبائية لتحسين مردودية التحصيل الضريبي ومحاربة ظاهرتي الفساد والتهرب الضريبيين، وبالتالي المساهمة في تنمية وترقية الاقتصاد الوطني.

أولا: إصلاح التشريع الضريبي عن طريق إحداث ضرائب جديدة:

تعتبر البنية الجديدة للنظام الضريبي عن مجموعة الضرائب والرسوم المفروضة والمتمثلة فيما يلي:

1- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG):

أحدثت هذه الضريبة بموجب الإصلاح الضريبي لسنة 1992 وتتعلق بدخل الأشخاص الطبيعيين وتعتبر تبسيط لنظام الضرائب النوعية والتكميلية على الدخل التي كانت تتميز بالتعقيد، حيث أدمج فيها كافة الضرائب المطبقة على المداخل المختلفة للشخص الواحد في ضريبة وحيدة هي ضريبة الدخل الإجمالي وهذا بالانتقال من نظام ضرائب قائم على فروع الدخل إلى نظام إجمالي الذي يبسط الإجراءات على المكلف ويقلص من تكاليف التحصيل على الإدارة الضريبية.¹

¹ أحمد وشان، بلعزوز بن علي، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرية وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية - قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 17، 2017، ص 68.

الفصل الأول: مدخل عام للنظام الضريبي والتحصيل الجبائي في إطار الإصلاحات الضريبية

أ- تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي: "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة"¹

ب- المعدلات الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي: حيث قام المشرع الضريبي بالعديد من التعديلات فيما يخص المعدلات الخاصة بهذه الضريبة وذلك من أجل تخفيف العبء الضريبي على المكلفين بها.

الجدول رقم (01): يوضح التعديلات التي طرأت على معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي

(IRG) خلال الفترة (1992-2022)

المصدر	مبلغ الدخل الخاضع للضريبة (دج)	معدل الضريبة (%)
المادة: 17 من قانون المالية لسنة 1992.	لا يتجاوز 25.200	0
	من 25.201 إلى 37.800	12
	من 37.801 إلى 63.000	15
	من 63.001 إلى 100.800	19
	من 100.801 إلى 152.200	23
	من 152.201 إلى 214.200	29
	من 214.201 إلى 289.800	35
	من 289.801 إلى 378.000	42
	من 378.001 إلى 478.800	49
	من 478.801 إلى 592.200	56
	من 592.201 إلى 718.200	63
	يفوق 718.200	70
المادة: 09 من قانون المالية لسنة 1994.	لا يتجاوز 30.200	0
	من 30.201 إلى 120.00	15
	من 120.001 إلى 240.000	20
	من 240.001 إلى 720.000	30
	من 720.001 إلى 1.920.000	40

¹ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 01، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023.

الفصل الأول: مدخل عام للنظام الضريبي والتحصيل الجبائي في إطار الإصلاحات الضريبية

50	يفوق 1.920.000	
0	لا يتجاوز 60.200	المادة: 10 من قانون المالية لسنة 1999
10	من 180.000 إلى 60.201	
20	من 360.000 إلى 180.001	
30	من 720.000 إلى 360.001	
35	من 1.920.000 إلى 720.001	
40	يفوق 1.920.000	
0	لا يتجاوز 60.200	المادة: 14 من قانون المالية لسنة 2003
10	من 180.000 إلى 60.201	
20	من 360.000 إلى 180.001	
30	من 1.080.000 إلى 360.001	
35	من 3 240.000 إلى 1.080.001	
40	يفوق 3.240.000	
0	لا يتجاوز 120.000	المادة: 05 من قانون المالية لسنة 2008
20	من 360.000 إلى 120.001	
30	من 1.440.000 إلى 360.001	
35	أكثر من 1.440.000	
0	لا يتجاوز 240.000	المادة: 31 من قانون المالية لسنة 2022
23	من 480.000 إلى 240.001	
27	من 960.000 إلى 480.001	
30	من 1.920.000 إلى 960.001	
33	من 3.840.000 إلى 1.920.001	
35	أكثر من 3.840.000	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوانين المالية.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن المعدلات الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي وكذا المبلغ الخاضع لها مرا بالعديد من التعديلات بداية من سنة 1992 حيث كانت عدد المعدلات المطبقة تصل إلى 11 معدلا أعلاها 70 % والذي طبق على مبلغ يفوق 718.200 دج، إلى غاية

سنة 2022 أين تقلصت عدد الفئات الخاضعة للضريبة إلى ستة فئات مع انخفاض معدلاتها إلى أقصى معدل هو 35 % يطبق على المبلغ 3.840.000 دج.

وتجدر الإشارة هنا أن الهدف من وراء هذه التعديلات هو إزالة التعقيدات والغموض على هذه الضريبة سواء بالنسبة للمكلف أو الإدارة الجبائية من خلال إضفاء نوع من البساطة والشفافية، إضافة إلى محاولة السلطات المعنية بذل مجهودات لتحقيق العدالة الضريبية، عن طريق مراعاة المقدرة التكاليفية للمكلف كتحديد حد أدنى معفى منه، كما يمكن القول أن التعديل الضريبي الأخير لسنة 2022 جاء نتيجة ارتفاع نسبة التضخم حيث سعى من ورائه المشرع الضريبي إلى تخفيف الضغط الضريبي والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين بالإضافة إلى تحسين مناخ الأعمال ودعم المتعاملين الاقتصاديين.

2- الضريبة على أرباح الشركات (IBS):

يعد تأسيس الضريبة على أرباح الشركات من بين الركائز الأساسية للإصلاح الجبائي لسنة 1992. حيث تم التمييز لأول مرة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بإخضاع كل فئة لضريبة خاصة بها. ولقد جاءت هذه الضريبة لإلغاء ازدواجية النظام الضريبي عن طريق إدماج المؤسسات الوطنية والأجنبية في مجال تطبيقها، حيث كانت تخضع المؤسسات الوطنية للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بمعدل 50%، في حين كانت المؤسسات الأجنبية تخضع إما للضريبة على مداخيل مؤسسات البناء بمعدل 8%، أو اقتطاع الضريبة على الأرباح غير التجارية من المصدر بالنسبة للمؤسسات الخدمية بمعدل 25%، وهكذا عن طريق الضريبة على أرباح الشركات تم توحيد الضريبة المطبقة على المؤسسات الوطنية والأجنبية.¹

أ- تعريف الضريبة على أرباح الشركات: تنص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على مايلي: " تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح والمداخيل التي

¹ أسماء بلعما، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 92-93

الفصل الأول: مدخل عام للنظام الضريبي والتحصيل الجبائي في إطار الإصلاحات الضريبية

تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136، وتسمى هذه

الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات".¹

ب-المعدلات الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات: حيث يمكن التطرق إلى أهم التعديلات

التي طرأت على معدلات هذه الضريبة كالتالي:

الجدول رقم (02): يوضح التعديلات التي طرأت على معدلات الضريبة على أرباح الشركات

(IBS) خلال الفترة (1992-2022)

المصدر	التغيرات التي طرأت على معدلات الضريبة على أرباح الشركات
قانون المالية 1992	معدل عادي بنسبة 42 %
قانون المالية 1994	معدل عادي بنسبة 38%، ومعدل مخفض بنسبة 5% على الأرباح المعاد استثمارها
قانون المالية 1999	معدل عادي بنسبة 30%، ومعدل مخفض بنسبة 15% على الأرباح المعاد استثمارها.
قانون المالية التكميلي 2006	معدل عادي بنسبة 25% ، ومعدل مخفض بنسبة 12.5% على الأرباح المعاد استثمارها.
قانون المالية التكميلي 2008	19% للأنشطة المنتجة للمواد والبناء والأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية.
	25% للأنشطة التجارية والخدمات، والأنشطة التي يتجاوز رقم الأعمال المحقق في التجارة والخدمات أكثر من 50 % من رقم الأعمال الإجمالي.
قانون المالية التكميلي 2015	19% للأنشطة إنتاج السلع.
	23% للأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات الأسفار.
	26% للأنشطة الأخرى.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية

¹ عيسى سماعيل، جباية ومحاسبة المؤسسة، منشورات الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2023، ص200.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل الضريبة على أرباح الشركات وفي إطار الإصلاح الضريبي مر بعدة تعديلات بداية من قانون المالية سنة 1992 أين طبق معدل 42% على جميع الأنشطة وهو معدل مرتفع جدا، ولذلك حاول المشرع الضريبي تعديله في كل مرة إلى غاية قانون المالية التكميلي سنة 2015 أين تم تخفيضه إلى معدل 19% والذي يفرض على أنشطة إنتاج السلع، أما أنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية فقد خصص لها معدل 23%، ومعدل 26 % بالنسبة لباقي الأنشطة. وتجدر الإشارة هنا أن المشرع الضريبي سعى من وراء كل هذه التعديلات إلى تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات وتشجيع الشركات الوطنية على الاستثمار الإنتاجي، وترقية مختلف المنتوجات الوطنية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتنميته.

3- الرسم على النشاط المهني (TAP):

أستحدث هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1996، وقد جاء معوضا للرسم على النشاط الصناعي والتجاري (TAIC)، والرسم على النشاط غير التجاري (TANC)، ويعتبر أحد الضرائب المباشرة التي تفرض على رقم الأعمال المحقق في الجزائر.

أ- تعريف الرسم على النشاط المهني: "هو من الضرائب المباشرة يفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاط صناعي أو تجاري أو غير تجاري، يستحق هذا الرسم سنويا من الإيرادات الإجمالية المحققة من قبل الخاضعين للضريبة الذين يمارسون نشاطاتهم الدائمة في الجزائر".¹

ب- معدلات الرسم على النشاط المهني والتعديلات التي طرأت عليه:

يمكن التطرق إليها وفق مايلي:

¹ سعاد رحمانى، حاج بشير جيدور، واقع توزيع الجباية المحلية على الجماعات المحلية في الجزائر الرسم على النشاط المهني - أ نموذجاً-دراسة حالة ولاية ورقلة خلال الفترة من 2017 إلى 2019، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 08، العدد 01، 2022، ص146.

- قانون المالية 1996: تم توحيد الرسم على النشاط الصناعي والتجاري TAIC والرسم على النشاط غير التجاري TANC وطبق معدل موحد هو 2.55%.
- قانون المالية 2001: تم تعديل معدل الرسم على النشاط المهني وأصبح يطبق 2% باستثناء:
 - تطبيق معدل الرسم 1% بالنسبة لأنشطة الإنتاج بدون الاستفادة من التخفيض.
 - يرفع المعدل إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب.
- قانون المالية 2022: نص هذا القانون على إعفاء الأنشطة الإنتاجية من الخضوع للرسم على النشاط المهني، وكذا تخفيض معدل 2% إلى معدل 1.5%، مع الإبقاء على معدل 3% بالنسبة لنشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب.¹
- قانون المالية 2024: في إطار التدابير الجبائية الجديدة التي نص عليها قانون المالية 2024 والمتعلقة بدعم الاستثمار والاقتصاد الوطني تم إلغاء الرسم على النشاط المهني حسب ما جاء في المادتين 14 و 24 من هذا القانون حيث أن هذا التدبير له دور في تحسين مناخ الأعمال من خلال تخفيف العبء الضريبي على الشركات، ومن أجل شمول مالي وجبائي أمثل.²

4- الرسم على القيمة المضافة (TVA):

يعتبر إحداث ضريبة القيمة المضافة نقلة نوعية في مجال الإصلاح تجسيدا لمسعى المشرع الجزائري للتحويل نحو نظام الضرائب العصرية، وقد أسست هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 1992 لتعويض نقائص وعيوب نظام الرسوم على رقم الأعمال الذي كان معمول به من قبل والمتمثل في الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على

¹ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 222، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023.

² وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، بلاغ عام عن التدابير الجبائية الرئيسية لقانون المالية لسنة 2024، ص01.

الفصل الأول: مدخل عام للنظام الضريبي والتحصيل الجبائي في إطار الإصلاحات الضريبية

تأدية الخدمات (TUGPS)، الذي يمتاز بمحدوديته بالنسبة لمجال تطبيقه، بالإضافة إلى تعقده وعدم ملاءمته للإصلاحات التي شهدتها الاقتصاد الوطني.

أ- تعريف الرسم على القيمة المضافة (TVA): " هو ضريبة غير مباشرة تفرض على السلع والخدمات، تكون المؤسسة مطالبة بتسديدها بمجرد توليد الحدث المنشئ، الذي يختلف حسب نوع العمليات المحققة، سواء تمت في الداخل، عند الاستيراد، أو عند التصدير"¹، ولكن المستهلك النهائي هو الذي يتحمل عبئها الكامل في نهاية الأمر.²

ب- تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر: شهدت معدلات الرسم على القيمة المضافة في إطار الإصلاحات الضريبية عدة تعديلات وفقا لقوانين المالية نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): يبين التعديلات التي طرأت على معدلات الرسم على القيمة المضافة (TVA) خلال الفترة (1992-2022)

قوانين المالية المعدلات	1992	1995	1997	2001	2017
المعدل المضاعف	40%	تم إلغاؤه	تم إلغاؤه	تم إلغاؤه	تم إلغاؤه
المعدل العادي	21%	21%	21%	17%	19%
المعدل المخفض	13%	13%	14%	تم إلغاؤه	تم إلغاؤه
المعدل المخفض الخاص	07%	07%	07%	07%	9%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية

¹ عبد اللطيف حابي، جباية المؤسسة، مطبوعة بيداغوجية وفق المقرر الوزاري، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2022-2023، ص 48-49.

² ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 02، 2009، ص 187.

من خلال الجدول سنقوم بطرح كل التعديلات والتطورات التي طرأت على معدلات هذه الضريبة كما يلي:

- **وفقا لقانون المالية 1992:** تم تطبيق معدل مرتفع قدر ب 40% على المنتوجات الكمالية، ومعدل عادي قدر ب 21% على كل المنتجات بصفة عامة، كما تم تطبيق معدل مخفض قدر ب 13% على المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والأشغال العقارية وتأدية الخدمات، وكذلك معدل مخفض خاص قدر ب 7% بالنسبة للمنتجات المراد تدعيمها.
 - **قانون المالية 1995:** وفقا لهذا القانون تم إلغاء المعدل المضاعف الذي كان يقدر ب 40%، والإبقاء على المعدلات الأخرى كما هي.
 - **قانون المالية 1997:** تم رفع المعدل المخفض السابق من 13% الى 14% كما تم إلغاء المعدل المرتفع فأصبح هناك ثلاث معدلات للرسم على القيمة المضافة. معدل عادي يقدر ب 21%، معدل مخفض يقدر ب 14%، ومعدل مخفض خاص يقدر ب 07%.
 - **قانون المالية 2001:** نص هذا القانون على تطبيق معدلين للرسم على القيمة المضافة.
 - معدل عادي يقدر ب 17% ومعدل مخفض يقدر ب 07%.
 - **قانون المالية 2017:** بموجب قانون المالية لسنة 2017 تم رفع معدلات الرسم على القيمة المضافة وهي المعدلات المطبقة إلى يومنا هذا كما يلي:
 - معدل مخفض ب 09% يطبق على السلع والخدمات التي تمثل فائدة خاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ومعدل مخفض ب 09% يطبق على باقي السلع والخدمات.
- 5- الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU):** لقد تم استحداث هذه الضريبة بموجب أحكام المادة 02 من قانون المالية لسنة 2007، لتحل محل النظام الجزافي الذي كان سائدا من قبل، بحيث عوضت هذه الضريبة كلا من " الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة، والرسم على النشاط المهني¹.

¹ محمد فيصل مايدة وآخرون، الإصلاحات الضريبية وإشكالية جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 274.

أ- مجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU):

يخضع لنظام هذه الضريبة الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا، تجاريا أو غير تجاري أو حرفيا وكذا التعاونيات الحرفية الفنية والتقليدية، التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار (8 000 000 دج)، ماعدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية.¹

تتميز هذه الضريبة بالبساطة في طريقة حسابها وكذا طريقة دفعها، وهذا بهدف تحسين وتبسيط الالتزامات الضريبية.

ب- المعدلات الخاصة بالضريبة الجزافية الوحيدة: عرفت هذه الضريبة عدة تعديلات لأسقف رقم الأعمال السنوي وفقا لقوانين المالية نلخصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (04): يبين التعديلات التي طرأت على الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) خلال الفترة (2007-2022)

المصدر	سقف رقم الأعمال السنوي	معدل الضريبة المطبق
قانون المالية 2007	300 000 دج	- 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع؛ - 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى
قانون المالية 2010	5 000 000 دج	
قانون المالية 2011	10 000 000 دج	
قانون المالية 2011	30 000 000 دج	
قانون المالية 2021	15 000 000 دج	
قانون المالية 2022	8 000 000 دج	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية

¹ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 282 مكرر 1، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022.

ثانيا: إصلاحات أخرى في بنية النظام الضريبي:

لقد أسفر الإصلاح الضريبي على تغييرات وتعديلات أخرى في بنية النظام الضريبي، والتي تركز على العناصر التالية:

1- الفصل بين الجباية العادية والجباية البترولية:

ويندرج ذلك في سياق الإصلاح الضريبي في إطار المساعي الرامية إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ومحاولة معالجة الاختلالات السابقة والمتمثلة في إهمال الجباية العادية والتركيز على الجباية البترولية كمورد رئيسي لخزينة الدولة وما نتج عنه من انخفاض حاد في إيرادات الجباية البترولية نتيجة أزمة البترول سنة 1986 وانعكاس ذلك على السياسة التنموية للبلاد، لذا حاولت الجزائر تقليص تبعية ميزانية الدولة للجباية البترولية.¹

2- الفصل بين الضرائب العائدة للدولة وتلك العائدة للجماعات المحلية:

وذلك ضمن الاتجاهات الرامية إلى تعزيز اللامركزية الضريبية من جهة، وتمييز الجماعات المحلية بمواردها الخاصة التي يمكن توجيهها نحو التنمية المحلية.

3- إصلاح الضرائب على التجارة الخارجية: وتتمثل أساسا في حقوق الجمارك، ومثل هذه الضرائب مرتبطة في حركيتها بإصلاح التجارة الخارجية، وهو المسعى الذي تبنته الجزائر قصد الوصول إلى نظام التجارة الخارجية والذي يتميز بالحرية والشفافية.

ثالثا: تبسيط الإجراءات الجبائية وتعزيز نظام الرقابة:

نوضح في هذا الجزء أهم الإجراءات التبسيطية التي جاء بها المشرع، بالإضافة إلى بعض الإصلاحات التي مست نظام الرقابة الجبائية.

¹ أحمد وشان، متطلبات تكيف النظام الضريبي الجزائري في ظل تحديات التجارة الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص90.

1- تبسيط الإجراءات الجبائية: وتتمثل في:¹

- تبسيط إجراءات تسيير وتحصيل الضرائب؛ فمثلا تم تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالملفات الجبائية، وكذا استخراج الوثائق الجبائية؛
- إحداث تخفيضات تدريجية في نسب الضريبة قصد تشجيع النشاطات الإنتاجية؛
- تعزيز الضمانات الممنوحة للمكلفين؛
- تبسيط إجراءات التصريح الخاصة بالمادة الخاضعة للضريبة، فقد تم استحداث وثيقة واحدة يطلق عليها G50 تتضمن تصريح المكلف بدخله بدلا من 17 تصريح الذي كان سائدا من قبل؛

2- تعزيز نظام الرقابة الجبائية: لقد تم اتخاذ عدة إجراءات عملية تهدف إلى تدعيم وتطوير نظام الرقابة الجبائية أهمها مايلي:²

- تسهيل الإجراءات الجبائية من خلال تأسيس الملف الجبائي الوحيد الذي تصنف وتتابع فيه كل التصريحات المختلفة للمكلفين بالضريبة؛
- إنشاء التحقيق المصوب، الذي يعتبر أكثر شمولية وأكثر سرعة وأقل تعمقا من التحقيق المحاسبي، إذ أن خاصية الانتظام والتصويب لهذا التحقيق تمكن مراقبي الإدارة الجبائية من اكتشاف التهرب الضريبي فور وقوعه أو التصريح لديها؛
- تعزيز الجهود الرامية لمكافحة التهرب الضريبي عن طريق التعاون والتنسيق مع مديرية الجمارك، بالإضافة إلى إبرام مجموعة من الاتفاقيات الخاصة بهذا المجال.

¹ صالح بزة، العمري هشام، تفعيل وعصرنة النظام الجبائي الجزائري لمواكبة تحديات التجارة الالكترونية، الملتقى الوطني العلمي حول " تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل تحديات الاقتصاد الرأسمالية والمستقبلية يوم 21 نوفمبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ص4.

² أسماء بلعما، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 94.

رابعاً: عصرنة الإدارة الجبائية:

لم يقتصر الإصلاح الضريبي على الجانب التشريعي فحسب بل تعداه إلى الجانب التنظيمي والإداري لأن نجاح سياسة هذا الإصلاح تتوقف على مدى توفر إدارة جبائية فعالة قادرة على تنفيذ المهام الموكلة إليها. ونظراً لأهمية الإدارة الجبائية ومكانتها ضمن متطلبات الإصلاح الضريبي تم إعادة هيكلتها، بالإضافة إلى تحسين الخدمات الضريبية من خلال محاولة عصرنتها.

1- إحداث هياكل جديدة للإدارة الجبائية:

لقد عمل الإصلاح الذي مس الإدارة الجبائية بإحداث هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية، وهي مديرية كبريات المؤسسات، المراكز الضريبية، والمراكز الجوارية للضرائب في إطار تعميم مفهوم الشباك الجبائي الوحيد بهدف توحيد الخدمات المقدمة للمكلف بالضريبة في شباك وحيد.

أ- مديرية كبريات المؤسسات (DGE):

في إطار البرنامج الشامل لعصرنة الإدارة الجبائية تم فتح مديرية كبريات المؤسسات بتاريخ 02 جانفي 2006 المكلفة بتسيير الملفات الضريبية المتعلقة بالمؤسسات الكبرى، والتي يفوق رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري. وقد جاء هذا القرار محاولة لتفعيل عمليات تحصيل ضرائب كبرى الشركات، التي تساهم بتحصيلها الجبائي في جزء هام من ميزانية الدولة السنوية.¹

ب- مراكز الضرائب (CDI):

استحدثت مراكز الضرائب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-327، المؤرخ في 24 سبتمبر 2006، والذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها وهذا استجابة لضرورة تحسين أداء الإدارة والخدمات المقدمة للمؤسسات المتوسطة والأشخاص الطبيعيين

¹ أحسن ركي، سمير عماري، واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 01، 2020، ص26.

الخاضعين للنظام الحقيقي التي لا يقل رقم أعمالها السنوي عن (8 000 000 دج) وهي بذلك تتكفل بتسيير الملفات الضريبية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي والتي لا تدخل ضمن اختصاص مديرية كبريات المؤسسات، وتهدف مراكز الضرائب إلى تقديم كافة المعاملات والإجراءات من تحديد الوعاء الضريبي، التحصيل، المنازعات، الرقابة الضريبية لنفس المكلف في مكان واحد.¹

ت-المراكز الجوارية للضرائب (CPI):

يمثل إطلاق هذا المركز مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها، الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006. ولقد خصص المركز الجواري للضرائب لتسيير الملفات الضريبية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساسا في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

يهدف إنشاء المركز الجواري للضرائب الذي يحل محل الهياكل المتواجدة حاليا (المفتشيات والقباضات) إلى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط وتنسيق وعصرنة الإجراءات بوضع هيكل وحيد مختص يتولى جميع المهام الجبائية لتمكينهم من أداء جميع واجباتهم الجبائية.²

2- مرجع نوعية الخدمة الضريبية:

يترجم مرجع نوعية الخدمة إرادة الإدارة في إقامة علاقة جديدة مع المكلف بالضريبة ترتكز على تقديم خدمة فعالة وضمان استقبال نوعي بمختلف إشكالاته، الاستقبال الشخصي، البريد، الهاتف، البريد الإلكتروني... الخ، مما ينمي شعور المكلف بالثقة والعدالة واللامحسوبية الذي يؤدي به للالتزام والتسديد الطوعي لمختلف مستحقاته.

¹ فضيلة خير، إصلاح الإدارة الضريبية وانعكاسها على التحصيل الضريبي في الجزائر - مركز الضرائب لروبية نموذجاً، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 05، العدد 02، 2022، ص 621.

² رابح بن محمد، عبد العزيز قنّال، واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برنامج العصرنة الجبائية - مديرية الضرائب برج بوعريريج نموذجاً للفترة (2013-2021)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص 752.

أ- مفهوم مرجع نوعية الخدمة: ¹

تم إنشاء مرجع نوعية الخدمة طبقا للتعليمية العامة رقم 01 المؤرخة في 07 جوان 2012 الصادرة عن السيد المدير العام للضرائب، وهو عبارة عن أسلوب جديد للتعامل مع المكلفين بالضريبة، ولقد جاء لإرساء ثقافة الاستقبال وترقيتها وتحسين الخدمات المقدمة، فهو يضم مجموعة معايير داخلية وخارجية التي يجب أن يلتزم باحترامها أعوان الهياكل الجديدة (مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب) بغية ضمان تكفل أحسن بشكاوى المكلفين بالضريبة ومطالبهم.

ب- أهداف مرجع نوعية الخدمة: وتتمثل في: ²

- جعل من نوعية الخدمة أولوية استراتيجية للإدارة الجبائية؛
- إضفاء الطابع المهني على مهام الاستقبال في إدارة الضرائب؛
- وصول المكلف بالضريبة بسهولة للمصلحة؛
- تسهيل الإجراءات الإدارية للمكلفين بالضريبة والإلمام بتطلعاتهم؛
- قياس وإعلان نتائج مسعى نوعية الخدمة بشكل منتظم.

¹ المديرية العامة للضرائب، مرجعية نوعية الخدمة طموح قوي لتحسين استقبال المكلفين بالضريبة، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني، تاريخ الاطلاع 9/12/2023

<https://mfdgi.gov.dz/index.php/ar/modernisation-voir-plus-ar/228-2014-05-20-08-51-48>

² بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، 2021، ص 301.

الجدول رقم (05): مؤشرات تقييم نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة احترام ظروف الدخول	%76.67	%70.53	%77.93	%91.00	%97.06	%76.67
نسبة التكفل بالمكلفين بالضريبة	%99.60	%99.90	%99.00	%97.90	%99.50	%99.30
نسبة نوعية الخدمة المقدمة	%73.03	%69.56	%74.17	%84.17	%71.96	%73.03
نسبة احترام الآجال	%63.33	%64.13	%71.00	%73.73	%74.33	%63.33
نسبة الإصغاء للمكلفين بالضريبة	%68.64	%71.86	%69.00	%67.20	%88.60	%68.64
المؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة	%74.43	%72.62	%74.26	%79.69	%80.59	%73.43

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات من المديرية العامة للضرائب متاح على

الموقع <http://mfdgi.gov.dz/image/pdf/statistique-accueil-site.pdf>

تاريخ الاطلاع 2023/10/28

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة في تحسن مستمر، إلا أنه في سنة 2016 سجل تراجعاً مقارنة مع سنة 2015 بفارق 1.81%، ويعود هذا التراجع إلى عدم احترام ظروف الدخول إلى إدارة الضرائب وتراجع نوعية الخدمة المؤداة من طرف الأعوان الضريبيين، أما في سنة 2017 فقد ارتفعت النسبة إلى 74.26%، وفي سنة 2018 وصلت نسبتها إلى 79.69%، وارتفعت أكثر سنة 2019 حيث حققت نسبة 80.59% وهذا دليل على المجهودات المبذولة من طرف مصالح الإدارة لتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين. لكن في سنة 2020 تبين لنا من خلال الجدول أن نسبة المؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة قد تراجع بنسبة 7.16% مقارنة بسنة 2019 حيث تم تسجيل نسبة 73.43% ويعود السبب في ذلك إلى الأزمة الصحية التي عاشتها الجزائر ككل دول العالم والتي أدت إلى توقف العديد من النشاطات والأعمال في مختلف المجالات.

المبحث الثالث: التحصيل الضريبي في الجزائر

بناء على ما تم تناوله في المبحث السابق الذي نص على أن أهم الأهداف التي تسعى السلطات الضريبية إلى تحقيقها من وراء الإصلاح الضريبي هي تحسين التحصيل الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي، خاصة مع تدهور الإيرادات البترولية وما نتج عنها من نقص في تمويل النفقات العامة، وفي ظل هاته الظروف كان لابد من التفكير في إيجاد حل بديل لها وهو محاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

ولالإحاطة بما تتضمنه عملية التحصيل الضريبي توجب علينا تعريفها وتبيان أهميتها، وكذا عرض مختلف الالتزامات التصريحية للمكلف بالضريبة وطرق التحصيل، بالإضافة إلى طرح أهم معوقات التحصيل الضريبي في الجزائر والجهود المبذولة لمكافحتها.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التحصيل الضريبي.

يعتبر التحصيل الضريبي أهم وأصعب مرحلة من مراحل التنظيم الفني للضريبة والذي يتم بواسطتها تحويل الدين الجبائي الخاص بالمكلفين بالضريبة إلى سيولة نقدية لتمويل ميزانية الدولة.

أولاً: تعريف التحصيل الضريبي:

يقصد بالتحصيل الضريبي " مجموع الإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقاً للقواعد القانونية والضريبة المطبقة في هذا الإطار"¹

كما عرف على أنه "مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب إلى خزينة الدولة".²

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 156.

² علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص 190.

وعرف أيضا على أنه " جملة من الإجراءات التي يتم من خلالها تحويل قيمة الضريبة من جيوب المكلفين إلى خزينة الدولة "¹.

ثانيا: أهمية التحصيل الضريبي: لعملية التحصيل الضريبي أهمية بالغة بحيث:²

- تعتبر الحصيلة الضريبية من أهم الموارد المالية لميزانية الدولة والجماعات المحلية، وتحصيلها سنويا يساهم في تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة للدولة ونفقاتها؛³
- تعد مرحلة التحصيل أهم مرحلة لسببين، ففيها يتم جمع الحصيلة الضريبية التي تم تقديرها سابقا، كما أنها تجعل جميع الخطوات السابقة لا قيمة لها في حالة عدم إتمام عملية التحصيل، ومنه عجز الميزانية؛⁴
- تؤدي عملية التحصيل الضريبي إلى اكتفاء ميزانية الدولة ذاتيا دون اللجوء إلى الاقتراض من الخارج، وفي ذلك مساس بالسيادة الوطنية وفرض لتوجيهات غير وطنية المصدر؛
- نجاح عملية التحصيل تؤدي إلى لجوء الدولة إلى الاستثمارات التي تحقق تطور الدول ورفاهيتها.

ثالثا: التصريحات الجبائية للمكلف بالضريبة

إن النظام الضريبي الجزائري هو نظام تصريحي يعتمد على تصريح المكلف بالضريبة بمدخله وفق طبيعة النشاط الذي يقوم به، حيث يقع على عاتقه مسؤولية تحديد الوعاء الخاضع للضريبة والالتزام بتقديم تصريحه الضريبي للمصالح الضريبية في الآجال القانونية المحددة ووفق الشروط المنصوص عليها في القوانين الضريبية.

¹Maurice D, *Elements de la Fiscalité*, Paris, France, 1986, p 34.

² محمد الصالح مباركي، التحصيل الضريبي واقع وآفاق، مجلة الإحياء، المجلد 21، العدد 29، 2021، ص 1078.

³ حنان حاقة وآخرون، انعكاسات حجم الاقتصاد الموازي على التحصيل الضريبي في الجزائر -دراسة قياسية تحليلية(1995-2017)، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 01، 2019، ص 13.

⁴ المرسى السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام: الضرائب والموازنة العامة، الكتاب الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص78.

1- مفهوم التصريحات الجبائية:

ألزم المشرع كافة المكلفين بالضريبة بتقديم مجموعة من التصريحات الجبائية المختلفة وفقا لنماذج تصدرها الإدارة الجبائية.

حيث تعرف التصريحات الجبائية على أنها: " التزام إداري يتمثل في مشاركة المكلف بالضريبة في تحديد وضعيته ومساهمته الضريبية من خلال المعطيات والمعلومات المتضمنة في تصريح تضعه الإدارة الجبائية والذي يملأ ويوقعه ويودعه في الآجال المحددة قانونا".¹

كما تعرف على أنها: " تلك الوثائق التي يستلمها المكلف من إدارة الضرائب من أجل التصريح فيها بمجموعة من البيانات مثل رقم أعماله أو أرباحه أو تكاليفه... إلخ في موعد يحدده القانون، ثم يقوم بإرجاعها لمصلحة الضرائب لتسهيل عملية الاتصال بينهما وحتى تكون كدليل إثبات تستعين به إدارة الضرائب لتحديد مبلغ الضريبة المناسب للمكلف".²

2- أنواع التصريحات:

هناك العديد من التصريحات التي يلتزم بها المكلف بالضريبة تجاه الإدارة الجبائية وفق ما نص عليه التشريع الجبائي، والتي سنعرضها كالتالي:

أ- التصريحات الجبائية المشتركة:

يجب على المكلفين بالضريبة أن يكتتبوا في الآجال عدد من التصريحات المنصوص عليها في التشريع الجبائي، سواء كانوا خاضعين للنظام الحقيقي أو لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة وتتمثل هذه التصريحات في:

¹ سهام عباد، صلاح الدين سولام، التصريح الضريبي الإلكتروني ك تقنية مستحدثة لتفعيل نظام الرقابة الجبائية الجزائري - دراسة ميدانية بمركز الضرائب سوق أهراس-، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص2145.

² محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، مرجع سبق ذكره، ص147.

● التصريح بالوجود:

هو التصريح الذي يقدمه المكلف إلى الإدارة الجبائية والذي يعتبر كتاريخ لبداية خضوعه للضريبة، وبداية الالتزامات الضريبية على عاتق المكلف ونشوء علاقة الالتزام بين المكلف والإدارة الجبائية.¹

حيث يجب على المكلفين والخاضعين للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة الجزافية الوحيدة أن يقدموا في (30) الثلاثين يوما الأولى من بداية نشاطها، إلى مفتشية الضرائب المباشرة التابعين لها، تصريحا مطابقا للنموذج الذي تقدمه الإدارة (G08).²

● التصريح في حالة التنازل أو التوقف أو الوفاة:

يجب على كل شخص، أو شركة خاضعة للضريبة، التي تنقطع ممارستها لمهنتها أو تتنازل عن صناعيتها أو تجارتها، وكذلك التي تصير مالكة، أن تقدم خلال الأيام العشرة (10) التي تلي التوقف أو التنازل أو الحيازة، التصريح إلى مكتب التفتيش الذي تلقى التصريح الأخير.³

أما في حالة وفاة المكلف بالضريبة يجب اكتتاب التصريح الإجمالي والتصريح الخاص من طرف ذوي الحقوق المتوفى ويجب إيداع التصريحات المشار إليها في أجل ستة (6) أشهر اعتبارا من تاريخ الوفاة.⁴

ب- التصريحات الجبائية للمكلفين التابعين للنظام الحقيقي:

يلتزم المكلفين التابعين لنظام الربح الحقيقي بالتصريحات الشهرية والتصريحات السنوية وتمثل هذه التصريحات في:

¹ يوسف قاشي، محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015، ص 46.

² وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 183، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023.

³ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 57، قانون الرسم على رقم الأعمال، نشرة 2023.

⁴ بلقاسم بن خليفة وآخرون، الرقابة الجبائية لتحسين جودة التصريحات الجبائية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي التكويني الرابع حول: دور المنازعات الجبائية في ضمان استدامة المؤسسات الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المنعقد يوم 26 فيفري 2022، ص 132.

• التصريح الشهري:

هو تصريح وحيد يعتبر كجدول إشعار بالضريبة والرسوم المحصلة نقداً أو عن طريق الاقتطاع من المصدر كالرسم على النشاط المهني، أو التسبيقات على الحساب والذي يخص الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي صنف رواتب وأجور وصنف مداخيل الأموال المنقولة والضريبة على الدخل الإجمالي صنف أرباح تجارية، وكذلك الرسم الداخلي على الاستهلاك، والرسم على القيمة المضافة.¹

– يجب على المكلفين بأن يكتتبوا تصريحاً شهرياً سلسلة (G50)، بمجمل الضرائب والرسوم المدفوعة نقداً أو عن طريق اقتطاع من المصدر لدى قبضة الضرائب التابعين لها، وهذا قبل العشرين (20) يوماً الأولى من الشهر المعني.

• التصريحات السنوية:

وتعني التصريحات التي يجب تقديمها سنوياً كوسيلة اعتراف من المكلفين بالضريبة بمقدار ما تحقق من أرباح أو خسائر نتيجة مزاولة النشاط الخاضع للضريبة في السنة السابقة.² وبناءً على ذلك ألزم المشرع الضريبي المكلفين الخاضعين للضرائب بالقيام بالتصريحات الضريبية السنوية ومن أهمها:

✓ **التصريح بالضريبة على الدخل الإجمالي:** يجب على الأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي، حتى يتسنى إقرار أساس هذه الضريبة، أن يكتتبوا ويرسلوا، على الأكثر قبل يوم 30 أفريل من كل سنة إلى مفتش الضرائب المباشرة لمكان إقامتهم، تصريحاً بدخلهم الإجمالي الذي تقدم مطبوعته من قبل الإدارة الجبائية.³

• **التصريح بالضريبة على أرباح الشركات:** يتعين على المكلفين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات، اكتتاب تصريحهم السنوي سلسلة ج4(G4) يتضمن مبلغ أرباح المؤسسة

¹ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للمكلفين بالضريبة، 2021، ص ص 79-80.

² لخضر عبيرات، فعالية النظام الضريبي من خلال التحصيل في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة "دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري"، مرجع سبق ذكره، ص ص 181-182 .

³ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 99، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023

الخاضعة للضريبة والمتعلقة بالسنة المالية السابقة، يجب إيداع التصريح لدى مفتشية الضرائب التي يتبع لها مكان تواجد مقر الشركة أو مقر المؤسسة الرئيسية في أجل أقصاه 30 أبريل من كل سنة.¹

ت-التصريحات الجبائية للمكلفين التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة:

يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا تجاريا أو غير تجاري أو حرفيا وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثمانية ملايين دينار (8.000.000 دج)، ماعدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية.² ويحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة كما سبق وذكرنا: 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع، و12% بالنسبة للأنشطة الأخرى. وتتمثل في نوعين من التصريحات:

• التصريح التقديري:

يتعين على المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة اكتتاب تصريح أولي برقم الأعمال التقديري نموذج ج 12(G12) وإيداعه لدى مصلحة الضرائب التابعة لها مكان ممارسة النشاط قبل 30 جوان من كل سنة. مع حساب الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة وتسديدها لدى قبضة الضرائب التابعين لها في آجالها القانونية المحددة.³

تم استبعاد المكلفين الذي يقومون بالاكتتاب المتأخر لتصريحهم التقديري بموجب الضريبة الجزافية الوحيدة، من حق الاستفادة من الدفع بالتقسيط بالضريبة، لتقتصر الاستفادة من هذا الحق على المكلفين بالضريبة الذين يكتتبون تصريحاتهم في الأجل المحددة. كما تم تطبيق زيادة

¹ يوسف قاشي، محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية، مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015، ص49.

² وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 282 مكرر 1، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023.

³ عيسى سماعيل، جباية ومحاسبة المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص47.

حددت بـ 25% من المساهمة المستحقة في حق المكلفين الذين لم يقوموا بالتصريح التقديري أو تأخروا في اكتبته عندما يتجاوز هذا التأخير مدة شهرين (02).¹

• التصريح التكميلي النهائي:

يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة أن يكتتبوا بحلول 20 جانفي على الأكثر، من السنة ن+1 تصريحا نهائيا يتضمن رقم الأعمال المحقق فعليا. في حالة ما إذا تجاوز رقم الأعمال المحقق رقم الأعمال المصرح به بعنوان التصريح المؤقت، فإن المكلف بالضريبة عليه أن يسدد الضريبة التكميلية الموافقة عندما يقوم باكتتاب التصريح النهائي، وعندما يتعدى رقم الأعمال المحقق ثمانية ملايين دينار (8.000.000 دج) فإن الفارق بين رقم الأعمال المحقق ورقم الأعمال المصرح به يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة بالمعدلات الموافقة.²

ملاحظة: بالنسبة للمكلفين التابعين للمصالح الضريبية التي تتوفر على النظام الجبائي الالكتروني فيتعين عليهم التصريح بمداخلهم الكترونيا حسب الشروط والآجال المنظمة قانونا، والتي سيتم التطرق إليها لاحقا.

المطلب الثاني: طرق وإجراءات التحصيل الضريبي في الجزائر

بهدف ضمان تدفق الإيرادات على ميزانية الدولة وعدم توقفها وضع المشرع الضريبي عدة طرق وأساليب وكذا إجراءات مختلفة لضمان استمرارية هذا التدفق من الإيرادات إما طوعا أو جبرا، كما يلتزم المكلف بدفع ما عليه من الضرائب دون انتظار أي أمر من الإدارة الجبائية مادام يمارس نشاطا خاضعا للضرائب، ولهذا في حالة عدم التزام المكلف منحت الإدارة الجبائية امتيازات عدة تضمن لها تحصيل الضرائب والرسوم المكلفة بها. ولإلزام بهذا الجانب سوف نقوم بدراسة طرق تحصيل هذا الدين الضريبي حتى يصبح سيولة نقدية تدعم بها الخزينة العامة.

¹ وزارة المالية، المادة 21، قانون المالية، 2024.

² وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 222، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023،

أولاً: التحصيل الودي للضريبة

سنتناول في هذا الجزء مفهوم التحصيل الودي وأهم أنواعه كما يلي:

1- مفهوم التحصيل الودي:

هو إجراء يتضمن استدعاء مباشر للمكلف بالضريبة قصد تسديد مستحقاته الضريبية في الوقت المحدد طبقاً للتنظيمات الجاري بها العمل، فيتوجه المعني إلى الإدارة الجبائية ليدفع ما عليه من مستحقات ضريبية في الآجال المحددة، حيث أوجب القانون على قابض الضرائب توجيه استدعاءات للمكلفين بالضريبة قصد تسوية ديونهم الجبائية.¹

2- آليات التحصيل الودي المتبعة من طرف الإدارة الجبائية:

يعتبر التحصيل الودي بمثابة الطريقة الأصل في دفع الضريبة من المكلفين بالضريبة إلى صناديق الخزينة العامة، حيث يتم تحصيلها وفق العديد من الطرق والتقنيات يمكن حصر أهمها فيما يلي:

أ- آلية الدفع المباشر: تقتضي هذه الطريقة إلى قيام المكلف بالضريبة من تلقاء نفسه بدفع المبالغ الضريبية المستحقة عليه في الآجال القانونية دون مطالبة الإدارة له بأدائها، حيث يقوم بملاً التصريحات الجبائية التي يبين فيها المبالغ الضريبية المستحقة عليه ثم يتقدم إلى قباضة الضرائب من أجل دفع تلك المبالغ، كما قد تقوم إدارة الضرائب بتبليغ المكلف بمقدار الضريبة المستحقة عليه مع تحديد موعد دفعها، فيقوم المكلف مباشرة بتوريد قيمة الضريبة إلى الجهة المختصة في ميعادها.²

كما أن الدفع المباشر لدين الضريبة يتم عن طريق قيام المكلف بلصق طوابع الدمغة. فبمجرد تحديد دين ضريبة الدمغة يقوم الممول بالوفاء مباشرة عن طريق شراء طوابع

¹ محمد الصالح مباركي، التحصيل الضريبي واقع وآفاق، مرجع سبق ذكره، ص ص 1081-1082.

² حامد عبد المجيد دراز، المرسى السيد حجازي، المالية العامة، بدون دار نشر، الاسكندرية، مصر، 2004، ص107.

الدمغة اللازمة ولصقتها على العقود والمحركات...الخ.¹ ، ويسمح هذا الأسلوب بتقليص

نفقات تحصيل الضريبة مادام أن المكلف هو نفسه من يتولى عملية التحصيل.²

ب- آلية الأقساط المقدمة: سنتناول في هذا العنصر مفهوم هذه الآلية مع ذكر طريقة دفعها.

• مفهومها:

تلجأ السلطات الضريبية إلى تطبيق آلية الأقساط المقدمة من أجل تخفيف العبء الضريبي على المكلفين بالضريبة، حيث تتيح أمام المكلف دفع قيمة الضريبة التي سوف تستحق في شكل أقساط دورية، حيث بموجبها يلتزم المكلف بدفع هذه الأقساط في الآجال المحددة من طرف الإدارة الجبائية، وفي نهاية السنة تجري عملية المقاصة بين قيمة الأقساط المدفوعة وقيمة الضريبة المستحقة من خلال قسط التسوية، ما تجدر الإشارة إليه أن المشرع الجزائري قد أخذ بهذه التقنية في العديد من الضرائب المفروضة على غرار الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات...الخ.³

وتضمن هذه الطريقة للخزينة العمومية موارد مالية مستمرة على مدار السنة بما يتناسب واحتياجات الدولة للأموال، ومنه يمكن القول أن هذه الطريقة تحقق قاعدة الملائمة في الدفع لأنها تقضي بمراعاة مصالح المكلف وكذا مصالح الخزينة.

• طريقة دفعها: يتم تطبيق هذه الطريقة حسب المشرع الضريبي كما يلي:

✓ بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات: يتم دفعها من طرف المكلفين بها طوعية ودون إشعار مسبق من طرف إدارة الضرائب وذلك من خلال تسديد ثلاثة تسبيقات قيمة كل واحدة منها 30% من مبلغ الضريبة المتعلقة بالربح المحقق في آخر سنة مالية وذلك في

التواريخ التالية:⁴

¹ حميد بوزيدة، جباية المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007، ص36.

² عيسى سماعين، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، العدد 15 (خاص)، 2021، ص22.

³ حميدة بوزيدة، جباية المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص37.

⁴ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 356، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023.

- التسبيق الأول: من 20 فيفري إلى 20 مارس.
 - التسبيق الثاني: من 20 ماي إلى 20 جوان،
 - التسبيق الثالث: من 20 أكتوبر إلى 20 نوفمبر على الترتيب،
- إضافة إلى دفع رصيد للتصفية الناتج عن ذلك - بعد خصم مبلغ التسبيقات من مبلغ الضريبة المستحقة على الأرباح- عن طريق التصريح السنوي قبل 30 أفريل من السنة الموالية.
- ✓ بالنسبة لضريبة الدخل الإجمالي على الأرباح الصناعية والتجارية وكذا أرباح المهن غير التجارية فيترتب عليها خلال سنة فرض الضريبة، التسديد بواسطة إشعار بالدفع، من خلال أداء تسبيقين مع رصيد للتصفية، بنفس كيفية حساب ودفع تسبيقات الضريبة على أرباح الشركات كما يلي:¹
- التسبيق الأول: من 20 فيفري إلى 20 مارس؛
 - التسبيق الثاني: من 20 ماي إلى 20 جوان من السنة التي تلي السنة التي حققت الأرباح أو المداخل المعادة كأساس لحساب الضريبة.
- تتم تصفية الرصيد المتبقي من الضريبة من طرف المكلفين، ويدفع المبلغ الموافق أيضا بواسطة إشعار بالدفع في أجل أقصاه اليوم العشرون (20) من الشهر الذي يلي آخر أجل لإيداع التصريح.

ت-آلية الاقتطاع من المنبع:

يتم من خلال هذه الآلية تحصيل الضريبة من المكلف عند اللحظة التي يتحقق فيها الدخل وقبل تسلمه، حيث يكلف القانون جهات معينة بمسؤولية استقطاع مبلغ الضريبة من الأشخاص الذين لهم حقوق وتوريدها إلى الإدارة الجبائية خلال فترة زمنية معينة.

وتقوم طريقة هذه الطريقة على تكليف " شخص ثالث" تربطه بالمول الحقيقي علاقة، فيقوم بحجز قيمة الضريبة المستحقة وتوريدها للخزينة العمومية، فتواجه الإدارة الجبائية بصدد هذه

¹ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 355، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023.

الطريقة شخصين مختلفين، أولهما الممول الحقيقي الذي يقع عليه عبء الضريبة وثانيهما المكلف بجباية الضريبة.¹

وتعتبر هذه الآلية من أهم طرق تحصيل الضرائب، حيث تتعدى من خلالها فرصة التهرب الضريبي من قبل المكلف لأنه يحصل على الدخل الصافي بعد أن تدفع الضريبة من طرف شخص آخر²، كما يضمن هذا الأسلوب تدفق الإيرادات للخرينة العامة بصفة مستمرة على مدار السنة.

ثانياً: التحصيل الجبري للضريبة

عندما لا تنفع إجراءات المرحلة الودية في تحصيل الضرائب المستحقة، تلجأ الإدارة الجبائية إلى إجراءات المرحلة الجبرية التي هدفها إجبار المتهاونين على تأدية واجباتهم الضريبية.

1- مفهوم التحصيل الجبري:

تجدر الإشارة إلى أنه في حالة تقاعس المكلف بالضريبة في تسديد ديونه الجبائية المستحقة الأداء ورفض تسديدها طواعية تستطيع إدارة الضرائب اللجوء إلى تحصيل حقوقها الجبائية بقوة القانون وفي بعض الأحيان الاستعانة بالقوة العمومية، وذلك عن طريق اتباع مجموعة من الإجراءات القسرية كالحجز على أموال المدين بالضريبة وبيعها في المزاد العلني من أجل استيفاء دين الضريبة، وقد تصل إلى حد الإكراه البدني بالحبس لمدة معينة إذا كانت هناك طرق تدليسية ومخالفات خطيرة للقانون، غلق المحلات التجارية والمهنية لمدة معينة، المنع من الحصول على بعض الامتيازات كاستخراج بعض الوثائق الإدارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية... إلخ.³

¹ عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² أحمد بساس، محمد دوة، أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيللة الضريبية -دراسة تحليلية لإجراءات التحصيل الجبري وفق النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، العدد 15 (خاص)، 2021، ص 121.

³ يوسف قاشي، محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 24.

ويعرف التحصيل الجبري على أنه: " أسلوب قانوني تستخدمه الإدارة الجبائية لإجبار المكلفين المتقاعسين على دفع مستحقاتهم الضريبية، وهو أسلوب يتم على مراحل متعددة تتفاوت فيما بينها في درجة الردع والعقوبة".¹

2- إجراءات التحصيل الجبري (درجات المتابعة):

بعد انتهاء وقت استحقاق دين الضريبة القانوني، يصبح المكلف بالضريبة الغير محرر من ديونه الضريبية محل متابعة بموجب القوة القانونية، حيث تبدأ إجراءات عملية التحصيل الجبري والتي تتم على يد أعوان الإدارة المعتمدين قانونا أو المحضرين القضائيين بحكم القوة التنفيذية الممنوحة لجدول الضرائب والذي يعتبر سند تنفيذي يتمتع بقوة تنفيذية بمجرد صدوره، ويمنحه هذه القوة الوزير المكلف بالمالية.² وسنحاول شرح أهمها فيما يلي:

أ- التنبيه أو الإخطار:

ترسل القباضة التنبيه إلى المكلف المعني بعد يوم من تاريخ استحقاق الضريبة حيث يعتبر وثيقة متابعة وعقدا قضائيا يحتوي على جميع المعلومات والمتمثلة أساسا في: اسم ولقب وعنوان المدين بالضريبة، السنة المالية وتاريخ فرض الضريبة ومبلغ الضريبة وعنوان القباضة، وترسل هذه الإنذارات عن طريق البريد أو يوصلها أعوان التحصيل المؤهلين ولديهم بطاقة المحلفين إلى عنوان المعني.³

ب- الغلق المؤقت للمحلات المهنية:

يأتي هذا الإجراء بعد إرسال التنبيه، والذي لا يعني نزع ملكية الخاضع للضريبة، ولكن يسحب منه حق الانتفاع بها مؤقتا، فهو وسيلة اقتناع فعالة لجعله يسدد ديونه الضريبية بحكم أن مصدر التمويل لديه قد سحب منه مؤقتا، ويتم إجراء الغلق المؤقت بقرار من طرف مدير

¹ علي سعودي وعلي عياشي عمر، فعالية التحصيل الجبري في تحسين الحصيلة الجبائية - دراسة حالة مديرية الضرائب إليزي (2014-2021)، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 01، 2023، ص592.
² وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 145، قانون الإجراءات الجبائية، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2023.

³ أحمد بساس، محمد دوة، أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية - دراسة تحليلية لإجراءات التحصيل الجبري وفق النظام الضريبي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص125.

الضرائب بالولاية بناء على تقرير صادر عن قابض الضرائب المتابع المختص إقليمياً، حيث يتم تبليغ الغلق من طرف عون المتابعة المكلف قانوناً أو المحضر القضائي في مدة 10 أيام قبل الشروع في إجراءات غلق المحل إذا لم يتحرر المكلف بالضريبة من دينه الجبائي، ولا يمكن أن تتجاوز مدة الغلق (06) ستة أشهر.¹

ت-الحجز:

إذا لم يدفع المكلف بالضريبة ما عليه من مستحقات بعد إرسال التنبيه والغلق المؤقت تنتقل الإدارة الجبائية إلى الإجراء الثالث وهو الحجز، والمقصود بالحجز هو حجز مال من أموال المدين، سواء تمثل في منقولات أو أموال مودعة لدى الغير أو عقارات حجزاً تنفيذياً ومعناه قانونياً وضعه تحت القضاء تمهيداً لبيعه واستيفاء الدائن حقه من ثمنه.²

ث- البيع:

لا يمكن أن يحدث البيع إلا بعد المرور بإجراء الحجز، وذلك بعد التبليغ الرسمي لهذا الأمر للمحجوز عليه من طرف المحضر القضائي، وعند الاقتضاء يجوز القيام بالبيع المنفرد لإحدى أو كل العناصر المادية المكونة للمحل التجاري المحجوز لكن بعد الحصول على الترخيص، حيث يمنح لقابض الضرائب رخصة البيع من طرف الوالي، أما في حالة مرور ثلاثين (30) يوماً دون الحصول على الترخيص من الوالي يمكن لمدير الضرائب الولائي المختص أو مدير كبريات المؤسسات أن يرخص للقابض المعني بمباشرة البيع، أما بالنسبة للمواد أو السلع السريعة التلف يمكن الشروع في بيعها المستعجل بناء على ترخيص من المدير الولائي للضرائب أو مدير كبريات المؤسسات حسب الحالة.³

¹ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 146، قانون الإجراءات الجبائية، 2023.

² علي سعودي وعلي عياشي عمر، فعالية التحصيل الجبري في تحسين الحصيللة الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 594.

³ مباركي محمد الصالح، التحصيل الضريبي واقع وآفاق، مرجع سبق ذكره، ص 1084.

ثالثاً: ضمانات التحصيل الضريبي:

حتى تضمن الدولة الحصول على مستحقاتها من الضرائب من أجل تغطية نفقاتها العامة، حدد التشريع الجبائي للخرينة العمومية العديد من الضمانات تجعل دين الخريضة واجب الأداء من طرف المكلفين، ومن أهم تلك الضمانات نذكر ما يلي:¹

1- حق الامتياز لدين الخريضة: بمعنى يستوفى دين الضريبة قبل الديون الأخرى، ويكون للإدارة الجبائية حق المتابعة للحصول على المبالغ المستحقة ضماناً للتحصيل الضريبي.

2- الإجراءات الإدارية: يضع المشرع الضريبي في الغالب عقوبات شديدة على المكلفين الذين يخالفون التشريعات الضريبية كضمانات لحماية تحصيل حقوق الدولة، فمثلاً قد تلجأ إدارة الضرائب إلى إصدار أمر بالحجز الإداري على أموال المكلفين الذين يتأخرون عن سداد دين الضريبة، كما قد تعمل على تجميد حسابات المكلف لدى المصارف والبنوك أو غلق محلاته التجارية من أجل الضغط عليه وإجباره على تسديد ديونه الضريبية المستحقة.

3- حق الاطلاع على الوثائق: منح المشرع لأعوان الإدارة الجبائية الحق في الاطلاع على الأوراق والدفاتر المحاسبية التي يتعامل بها المكلف بالضريبة، من أجل تمكينهم من تحديد مبلغ الدين وقد وضع المشرع سلسلة من العقوبات على من يعرقل استخدام هذا الحق سواء بالامتناع أو الاتلاف قبل انقضاءه مدة التقادم التي يسقط بعدها حق الإدارة الجبائية.²

4- قاعدة الدفع ثم الاسترداد: حيث يلتزم المكلف بدفع دين الضريبة إلى الجهة المختصة ثم يستطيع أن يطعن في فرضها أو في مقدارها أو حتى استردادها والغرض من ذلك استقرار المعاملات الضريبية ومراعاة مصلحة الخريضة العمومية، وحتى لا يستغل المكلفون حقهم في الطعن ويتأخرون عن دفع دين الضريبة، فتقديم المكلف لشكوى أو تظلم لا يوقف دفعها ولا يؤثر على التزاماته بالدفع.

¹ عيسى سماعيل، جباية ومحاسبة المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص36.

² ميساء بنادي، مكافحة الفساد في مجال التحصيل، أطروحة دكتوراه في شعبة الحقوق، تخصص قانون جبائي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019-2020، ص36.

المطلب الثالث: معوقات التحصيل الضريبي في الجزائر

سيتم دراسة العراقيل التي يعاني منها التحصيل الضريبي بالتفصيل في هذا المطلب من خلال الوقوف على أهم أسبابها وأثارها وكذا أهم السبل التي اتخذتها السلطات الضريبية والجهود المبذولة من طرفها من أجل معالجتها.

أولا: ظاهرة التهرب والغش الضريبيين

يعد التهرب الضريبي ظاهرة عالمية واسعة الانتشار تأخذ أبعادا واسعة، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع لآخر، وهو الأمر الذي لم تسلم منه أي دولة في العالم متقدمة كانت أم نامية ولكن بدرجات ونسب متفاوتة.

1- مفهوم التهرب الضريبي: هناك العديد من التعاريف التي وردت بشأن التهرب الضريبي نذكر منها:

التعريف الأول: "هو ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا دون أن ينتقل عبئا لشخص آخر، ولتحقيقه يتخذ المكلف القانوني عدة طرق وأساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة".¹

التعريف الثاني: التهرب الضريبي هو "ظاهرة يحاول من خلالها المكلف بالضريبة عدم دفعها كليا أو جزئيا رغم تحقق الواقعة المنشأة للضريبة"²

التعريف الثالث: كما يعرف أيضا بأنه: "سعي الملمزم بالضريبة من التخلص منها رغم تحقق الواقعة المنشأة للضريبة، فيتعمد إلى سلوك احتيالي للتخلص من عبئها، أو أن الملمزم يتخلص من دفعها دون ارتكاب أي مخالفة لقانون الضرائب"³

ومن خلال التطرق إلى مفهوم التهرب الضريبي يمكن أن نميز بين نوعين:

¹ ناصر مراد، التهرب الضريبي والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 06.

² عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار الحامد، الأردن، 2003، ص 123.

³ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 317.

أ- التهرب الضريبي المشروع: ويقصد به التجنب المقصود من طرف المكلف للنشاط الذي يؤديه، والذي يستند إلى استغلال ثغرات التشريع الضريبي في التخلص من دفع الضريبة، وهو يعد أمرا مشروعاً لا يعاقب عليه القانون¹

كما يمكن تعريف التجنب الضريبي على أنه تفادي الوقوع في نطاق القانون الضريبي القائم².
ب- التهرب الضريبي غير المشروع: أو كما يعرف بـ "الغش الضريبي" وله تعريفات عديدة نذكر منها:

يعرف الغش الضريبي على أنه "التصرف الغير مشروع الذي يقوم به المكلف بالضريبة وعن قصد كأن يقدم تصريحات ناقصة أو عدم تقديمها كلياً وقد عرفه J.C Martinez على أنه "كل تصرف أو حذف بسوء نية لأجل التخلص من الضريبة"³
كما يعرف على أنه "امتناع المكلف وبطريقة غير مشروعة عن دفع الضرائب المستحقة عليه، سواء كان هذا الامتناع كلياً أو جزئياً متخذاً العديد من الصور مثل تعمد الأخطاء الإدارية في التصريحات من أجل تخفيض الإيرادات وتضخيم النفقات"⁴.

2-أسباب التهرب الضريبي:

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرتي الغش والتهرب الضريبيين نذكر أهمها:

- تعد مشكلة تعقد التشريعات الضريبية من الأسباب الرئيسية المساعدة على التهرب والغش الضريبي، وذلك بسبب التغييرات القانونية وتعدد نسب الضرائب والرسوم المفروضة، فالضغط الضريبي المرتفع الواقع على المكلف، أدى به للتخلص من دفع الضريبة بصفة كلية أو جزئية؛

¹ عبد القادر مهداوي، الآليات القانونية الاتفاقية لمكافحة التهرب الضريبي الدولي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 12، 2015، ص3

²Jean Cloude martinez, **La Fraude Fiscale**, puf, France, 1984, p 13.

³Martinez Jean Claude, **La Fraude Fiscale**, PUF, Paris, France, 1984, P91

⁴Barilari Andrée, **Lexique fiscale**, 2eme édition, dalauz, paris, France, 1992, P92.

- وجود العديد من الأسباب الاقتصادية التي تساهم في زيادة التهرب والغش الضريبي فمثلا في حالة الكساد الاقتصادي تزداد حاجة الدولة إلى الموارد المالية لغرض زيادة الإنفاق العام والقيام بالمشروعات العامة للقضاء على البطالة وإنعاش الاقتصاد، ففي هذه الحالة تتدنى قدرة المكلفين على تسديد الضرائب وبالتالي تزداد حالات التهرب الضريبي¹
- عدم وجود ثقافة ضريبية لدى طبقات المجتمع ونقص الوعي الضريبي لدى المكلفين، واعتقادهم أن الضريبة تمس أموالهم الخاصة دون مقابل، هذا ما يدفعهم إلى استعمال كل الطرق والوسائل الممكنة لاجتناب الضريبة.²

3-أثار التهرب الضريبي على التحصيل:

- يترتب على ظاهرة التهرب الضريبي أثار على التحصيل الضريبي وعلى الجانب المالي ككل، يمكن أن نلخصها فيما يلي:³
- انخفاض حصيللة الضريبة نتيجة التهرب الضريبي يدفع بالدولة إلى زيادة ورفع معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة لتعويض النقص في الحصيللة؛
 - ضياع حقوق الخزينة العامة وفقدانها جزء معتبر من الإيرادات المتوقعة من الاستقطاع الضريبي، مما يجعل الدولة غير قادرة على تغطية نفقاتها العامة وممارسة واجباتها تجاه المجتمع على أكمل وجه؛ وبالتالي حدوث اختلال في توازن ميزانية الدولة.
- بالإضافة إلى ذلك يترتب على هذه الظاهرة أثار اقتصادية كعرقلة التقدم الاقتصادي بسبب التوجيه الوهمي للنشاط الاقتصادي والتقليل من رؤوس الأموال الموجهة للاستثمار. كما أن لها أثار اجتماعية بحيث تقضي هذه الظاهرة على أهم مبدأ من مبادئ الضريبة ألا وهو مبدأ العدالة

¹ أحمد بساس، مكافحة التهرب والغش الضريبي في الجزائر-حصر لأهم الإجراءات الجبائية الردعية للفترة الممتدة من 2008 إلى 2013، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 4، العدد 2، 2013، ص205.

² نظيرة قلادي، دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة ميدانية بالمؤسسات الصغيرة لولاية قسنطينة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

³ لخضر عبيرات، فعالية النظام الضريبي من خلال التحصيل في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة-دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري-، مرجع سبق ذكره، ص216.

فالعيب الضريبي يتحمله المكلف النزيه وبذلك تظهر قواعد اللامساواة بين طبقات المجتمع الواحد بسبب الإخلال الكبير بقاعدة العدالة والتضامن بين أفراد المجتمع في توزيع هذا العبء، حيث تعمل هذه الظاهرة على زيادة تعميق الفوارق الاجتماعية وتنامي ظاهرة الفقر.¹

4- الجهود المبذولة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر:

قامت الجزائر بعدد الجهود لمكافحة التهرب الضريبي تجسدت في القيام بمجموعة من الإجراءات والتدابير للوقاية من هذه الظاهرة والحد منها.

أ- الإجراءات الوقائية: وتتمثل هذه الإجراءات الوقائية من التهرب الضريبي في:

- **من الناحية التشريعية:** صياغة المشرع الضريبي للقوانين الضريبية بطريقة محكمة وسليمة بدون ترك الثغرات القانونية التي تفتح المجال أمام المكلف للتهرب الضريبي، وتحقيق العدالة الضريبية والمساواة وضمان الاستقرار والعمل على عدم كثرة التعديلات الضريبية وضمان الاستقرار في النظام الضريبي.
- **تطوير الرقابة الجبائية:**² تعتبر عملية تعزيز الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي تساهم في المحافظة على حقوق الخزينة من خلال محاربة التهرب الضريبي أو التخفيف من حدته حيث تعتبر الوسيلة الأهم للإدارة الجبائية للتأكد من صحة وسلامة المعلومات المصرح بها من طرف المكلفين³، لذا يجب على الإدارة الجبائية الاعتماد على مجموعة من المحققين أكفاء وذوي مصداقية، مدربين على جميع التحقيقات المالية والقانونية، ومن الضروري أيضا الرفع من عدد هؤلاء المحققين الجبائيين وتزويد الإدارات الجهوية بفرق البحث والتحري، ووجود هذه الفرق من شأنه أن يكون عاملا أساسيا في ردع وكبح هذه الظاهرة.

¹ حسينة قرواط، دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي - دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة البليدة 2، 2018-2019، ص101.

² ناصر شارفي، سامي مبارك، الغش الضريبي في الجزائر أشكاله وسبل مكافحته، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص295.

³ أحمد بساس، مكافحة التهرب والغش الضريبي في الجزائر-حصر لأهم الإجراءات الجبائية الردعية للفترة الممتدة من 2008 إلى 2013، مرجع سبق ذكره، ص209.

- **نظام تحليل المخاطر:** من أجل برمجة مجدية للمكلفين للرقابة الجبائية وجب استخدام وسائل إدارة الخطر الذي يسمح بتصنيف المكلفين بالضريبة حسب درجة الشفافية الضريبية، ويأخذ بعين الاعتبار هذا النظام المكلفين الذين يمثلون للقانون حيث يعالجون معالجة تفاضلية، فدرجة الشفافية تقاس على أساس الامتثال الضريبي بدلا من نتائج الرقابة. وتستدعي هذه العملية تجميع واستغلال المعلومات الجبائية، بإنشاء هياكل على المستوى الجهوي مدعمة بهياكل مركزية مجهزة بنظام معلومات الكتروني، مع تعزيز التعاون والتبادل الالكتروني للمعلومات مع الشركاء المحليين والدوليين.¹

ب-الإجراءات العقابية:

عملت الإدارة الجبائية على تقرير مجموعة من الإجراءات القانونية والعقابية قصد مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، والتي أضافها المشرع الجزائري في حال تهادى البعض في الاخلال بالقانون والتهرب العمدي من أداء الضريبة المكلف بها، حيث تتضمن الوسائل القانونية والعقابية بالأساس عقوبات مؤسسة ومنظمة تتدرج حسب نوع وحجم التهرب الضريبي ودرجة خطورته

الجدول رقم (06): يبين بعض العقوبات القانونية للتهرب الضريبي في القانون الجزائري.

نوع الضرائب	قيمة المبلغ المتهرب منه	الغرامة الجزائية	الحبس
الضرائب	من 0 الى 100 ألف دج	من 50 الى 100 ألف دج	-
المباشرة والرسوم	من 100 ألف الى مليون دج	من 100 الى 500 ألف دج	من 02 الى 06 أشهر
المماثلة المادة 303	من مليون الى 5 مليون دج	من 500 ألف الى 2 مليون دج	من 06 أشهر الى 02 سنة
الرسوم على الأعمال	من 5 مليون الى 10 مليون دج	من 02 مليون الى 05 مليون دج	من 02 سنة الى 05 سنة
	أكثر من 10 مليون دج	من 05 مليون الى 10 مليون دج	من 05 سنة الى 10 سنة

¹ ناصر شارفي، سامي مباركي، العش الضريبي في الجزائر أشكاله وسبل مكافحته، مرجع سبق ذكره، ص294.

الفصل الأول: مدخل عام للنظام الضريبي والتحصيل الجبائي في إطار الإصلاحات الضريبية

دون ذكر المبلغ	-	من 06 أيام الى 06 أشهر
دون ذكر المبلغ	العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات م 209 وم 210	
دون ذكر المبلغ غير أنه يشترط لتطبيق العقوبات المذكورة تجاوز المبلغ المتهرب منه عشر المبلغ الخاضع للضريبة أو مبلغ 10 آلاف دج	من 50 ألف الى 200 ألف دج	من سنة الى 05 سنوات

الضرائب غير
المباشرة
المادة 530
المادة 531 المادة
532

المصدر: حساني بن عودة وآخرون، جهود الجزائر في مكافحة التهرب الضريبي لدعم التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص 64.

ثانيا: الاقتصاد الموازي

تعد الجزائر من البلدان التي تعاني كغيرها من الدول من انتشار واتساع الأنشطة الاقتصادية الموازية التي تولد دخولا لا يتم تسجيلها في الحسابات الرسمية للدولة، ولا تخضع للوائح والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي.

ويعتبر الاقتصاد الموازي في الجزائر من أهم المشاكل التي تعيق زيادة الحصيلة الجبائية، بل تعيق الاقتصاد ككل نظرا لضخامة الكتلة النقدية التي تتداول خارج الدائرة الرسمية للاقتصاد.

1- مفهوم الاقتصاد الموازي:

اختلفت التعاريف المتعلقة بالاقتصاد الموازي باختلاف وجهات نظر الباحثين في هذا المجال وكذا المنظمات الاقتصادية الدولية، وفيما يلي أهم هذه التعاريف:

التعريف 1: عرفه صندوق النقد الدولي على أنه: "الاقتصاد الخفي الذي لا يشمل على الأنشطة الغير مشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها من إنتاج السلع والخدمات

المشروعة، ومن ثم فإن الاقتصاد الموازي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية¹.

التعريف 2: وعرفه veto tanzi بأنه: "الاقتصاد الذي يشمل كافة المداخل، والتي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية، وقد تدخل أو قد لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي²

التعريف 3: كما عرف الاقتصاد الموازي على أنه: "ذلك الجزء من الاقتصاد الخفي أو الغير قانوني الذي يتم فيه تداول إنتاج السلع والخدمات أو استهلاكها بطرق مخالفة للقانون وذلك إما لأن القانون يمنع تداولها أصلاً أو أنها لا تخضع للقيود القانونية المفروضة من طرف الدولة"³.

2-أسباب ظهور الاقتصاد الموازي في الجزائر

تعددت أسباب ظهور الاقتصاد الموازي في الجزائر، وفيما يلي أهم هذه الأسباب:

أ- أسباب قانونية وإدارية: وتتمثل في:⁴

- **النظم والقيود الحكومية:** تعتبر القيود الحكومية والقوانين والتنظيمات المفروضة على النشاط الاقتصادي أحد أسباب ظهور الاقتصاد الموازي من خلال محاولة التهرب من لوائح التدخل الحكومي وخلق أنشطة لا يمكن مراقبتها من طرف الدولة.
- **الإجراءات الإدارية:** إن كثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها سواء من أجل تكوين نشاط تجاري أو الحصول على رخصة أو قروض بنكية، تعرقل المتعاملين الاقتصاديين وتتيح الفرصة لانتشار البيروقراطية والفساد، فالممارسات البيروقراطية تدفع بالأفراد إما لدفع رشوة أو الاتجاه للعمل في الاقتصاد الموازي.

¹ راقي دراجي، واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد 01، العدد 01، 2019، ص14.

² نسرين عبد الحميد نبيه، الاقتصاد الخفي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008، ص28.

³ Pierre Lemieux, *L'économie souterraine* (causes, importance, options), Les cahiers de L'Institut économique de Montréal, Montréal, Canada, 2007, p 07.

⁴ حنان حاققة، أثر تنامي الاقتصاد الموازي على موارد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص33.

ب-أسباب اقتصادية: وأهمها:

- **ثقل العبء الضريبي:** إن ارتفاع معدلات الضريبة يدفع بالمكلفين إلى محاولة التهرب منها، وبالتالي توجه نحو الاقتصاد الموازي حيث تصبح الأنشطة والمشروعات القائمة فيه غير مسجلة، وبالتالي عدم الإعلان عن الدخل الناتج عنها وعدم دفع مختلف أشكال الضريبة.¹
- ت-أسباب اجتماعية: وهي كالتالي:

- **البطالة:** تؤدي زيادة النمو الديمغرافي في الدولة إلى حدوث فائض في اليد العاملة التي لا يمكن أن يستوعبها سوق العمل، هذا ما ينجم عنه ارتفاع نسب البطالة والعاطلين عن العمل الأمر الذي يجبرهم للاتجاه نحو العمل في القطاع الموازي.
- **زيادة معدلات الفقر:** يعد الفقر عاملا أساسيا في تحديد حجم الاقتصاد الموازي، وهذا بسبب ضعف دخل الأفراد العاملين في الاقتصاد الرسمي وتدهور القدرة الشرائية، حيث كلما زادت حدة الفقر زاد توسع حجم الاقتصاد الموازي.²

3- تأثير الاقتصاد الموازي على النظام الجبائي والتحصيل:

- يؤثر الاقتصاد الموازي على التحصيل الضريبي من خلال ما يلي:³
- يمارس بعض الأشخاص نشاطا موازيا بدون سجل تجاري وبذلك فهم يساهمون في حرمان الخزينة العمومية من حصة ضريبية وفيرة، مما يدفع بالإدارة الجبائية إلى البحث والتحري عن هؤلاء الأشخاص من خلال فريق التحقيق والمراقبة وهذا ما يساهم في زيادة تكلفة التحصيل.

¹ عادل سلطاني، عبد الغني دادن، التهرب الضريبي ودوره في تفعيل ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة الممتدة من (1990-2017)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص78.

² حورية بورعدة، دريس رقيق ايسعد، واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية منه، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 11، العدد 01، 2017، ص82

³ محمد دوة، أثر الفساد على فعالية النظام الجبائي التحديات والحلول، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار تليجي، الأغواط، الجزائر، 2016-2017، صص 64-65

- تحقق نشاطات الاقتصاد الموازي المشروعة مداخيل ضخمة، وبما أن هذه المداخيل غير مصرح بها فإن أصحابها لا يدفعون الضرائب المفروضة عليهم، وهذا ما يؤدي إلى فقدان جانب هام من الإيرادات العامة للدولة وهو ما يكون له أثاره السلبية على معدلات التنمية في الاقتصاد الوطني.¹
- تعتبر عملية تهريب السلع عبر الحدود أحد نشاطات الاقتصاد الموازي والتي تساهم كذلك في عدم سداد الضرائب الجمركية والضرائب الأخرى.
- تشغل الأنشطة غير الرسمية أعداد ضخمة من العمال وكل هؤلاء العمال غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي ولا لدى الإدارة الجبائية، وهذا يحرم الخزينة العمومية من الضريبة على الدخل الإجمالي لصنف المرتبات والأجور.
- كما يؤدي الاقتصاد الموازي إلى نقص الوعي الضريبي أكثر لدى المكلفين وهذا لعدم وجود عدالة في دفع الضرائب فأصحاب النشاطات الخفية تحقق مداخيل ضخمة ولا يدفعون ضرائب ورسوم.

4- الجهود المبذولة لمحاربة الاقتصاد الموازي

نظرا للآثار السلبية الناجمة عن تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي والتي تتعكس على مؤشرات الاقتصاد الوطني الرسمي، فإنه لا بد من كبح انتشار هذه الظاهرة عن طريق محاربة العوامل المساعدة على نموها. وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من تفاقم ظاهرة الاقتصاد الموازي وهو ما يوضحه الجدول التالي:

¹ نجاة مسمش، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 1980-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2017-2018، ص106.

جدول رقم (07): يبين الحجم التقديري للاقتصاد الموازي في الجزائر في الفترة ما بين (2010-2019)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	حجم الاقتصاد الموازي	نسبة الاقتصاد الموازي
2010	7.811,21	1456.47	18.64%
2011	9.346,47	1565.19	16.74%
2012	10.673,22	2424.65	22.72%
2013	11.679,90	2561.41	21.93%
2014	12.570,79	3085.37	24.54%
2015	13.578,44	3315.65	24.42%
2016	14.489,06	3185.17	21,98%
2017	14.876,11	3529.58	23.73%
2018	15.711,26	3550.11	22.60%
2019	16.509,17	3486.97	21.12%

المصدر: حموش خولة، فعالية النظام الجبائي في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر "دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2005-2020"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسير، خميس مليانة، 2021-2022، ص 144.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه ارتفاع حجم الاقتصاد الموازي بشكل مستمر في الفترة ما بين (2010-2019)، وبالنظر إلى نسب حجم الاقتصاد الموازي من الناتج الداخلي الخام فهي معتبرة تستدعي التدخل السريع لمعالجة هذا الأمر من خلال وضع سياسات وتدابير لدمجه في الاقتصاد الرسمي وإصدار قوانين تحد من توسع الأسواق الموازية. وبناء على ذلك سنتناول في هذا الجزء بعض المقترحات والتدابير التي من شأنها المساهمة في معالجة هذه الظاهرة.

أ- فرض رقابة صارمة وفعلية على الأنشطة التجارية الممارسة: إذ يجب أن تكون هناك رقابة دورية ودائمة للمصالح المختصة من أجل حصر الأنشطة التجارية غير المسجلة ومعرفة مناطق وأماكن انتشارها، وذلك من خلال توفير الإمكانيات المناسبة لتحديد عدد العمالة النشطة، وعدد التجار الذين يمارسون نشاطاتهم بعيدا عن أعين الرقابة ومعرفة الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، ويحتاج ذلك إلى تضافر الجهود بين مختلف القطاعات المعنية، خاصة التجارة والضرائب مما يسهل تحديد الإطار المناسب الذي يسمح بإدماج هذه الأنشطة داخل المجال الرسمي..¹

ب- تقديم إعفاءات ضريبية: وذلك عن طريق تقديم الحوافز والتسهيلات وخلق فضاءات تجارية لتشجيع وجذب الأنشطة الغير رسمية وتشخيصها.

ت- تخفيف إجراءات الحصول على السجل التجاري: وذلك من أجل تسجيل هذه الأنشطة واكتسابها صفة الرسمية، إذ في هذا الإطار ينبغي أن تكون هناك تسهيلات للحصول على هذه الوثيقة طالما أن طالبها يسعى إلى إضفاء الممارسة القانونية لنشاطاته..²

ث- تفعيل دور عمل سوق الصرف: ومحاولة تنشيطه من أجل القضاء على السوق الموازية للصرف والتي تتم فيها معاملات مالية كبيرة، هذه المعاملات لو تتم بصفة قانونية لحولت من ورائها مبالغ جد معتبرة للخزينة العمومية والمتأتية من الضرائب المفروضة على هذا النشاط.

ثالثا: الفساد الضريبي

تعاني إدارة الضرائب من بعض الانحرافات من قبل بعض موظفيها، مما يجعل تحصيل الضريبة أمرا صعبا، فالإدارة الجبائية الفاسدة تظل عائقا أمام ضريبة فعالة وعادلة، وبعيدة كل البعد عن بناء الثقة بين السلطات الضريبية والمكلفين في العديد من الدول خاصة النامية منها.

¹ فهمية حدادو، الحوكمة الضريبية وأثرها على الحصيلة الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2008-2016، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة ألكلي محند أولحاج- البويرة، الجزائر، 2017-2018، ص248.

² يوسف قاشي، واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تعجيله، مرجع سبق ذكره، ص ص247-248.

1- مفهوم الفساد وأنواعه: من الضروري الإحاطة بموضوع الفساد من حيث تعريفه وأنواعه.

أ- مفهوم الفساد: هناك العديد من التعاريف نذكر أهمها:

التعريف الأول: تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، أو أنه السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية".¹

التعريف الثاني: أما صندوق النقد الدولي فقد عرف الفساد على أنه "استغلال السلطة لأغراض خاصة سواء في تجارة الوظيفة أو الابتزاز أو المحاباة أو إهدار المال العام أو التلاعب فيه، وسواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة".²

التعريف الثالث: كما يمكن تعريف الفساد على أنه "سوء استخدام السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية مع الإضرار بالمصلحة العامة".³

ب- أنواع الفساد: يمكن تصنيف الفساد إلى عدة أنواع موضحة كما يلي:

- الفساد السياسي: "هو استغلال المواقع السياسية العليا لتحقيق مختلف المنافع الخاصة ويتم ذلك عن طريق احتكار سلطات الحكم لصالح فئة معينة".⁴
- الفساد الإداري: "هو السلوك الإداري الفردي والجماعي الذي ينحرف بالوظيفة العامة عن واجباتها وأهدافها المرسومة لاعتبارات شخصية بتفضيله المصلحة الخاصة على حساب

¹ بشرى قطوش، فضيلة جنوحات، دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 01، 2018، ص 94.

² أمير فرج يوسف، الحوكمة ومكافحة الفساد، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، 2011، ص 170.

³ هالة لطرش، آليات محاربة ومكافحة الفساد الإداري والمالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 22، العدد 01، 2023، ص 13.

⁴ أحمد صقر عاشور، مكافحة الفساد في الدول العربية إشكالية البحث والقياس، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 62.

المصلحة العامة بدون وجه حق في ظل مخالفة القوانين والمعايير الأخلاقية السامية للمجتمع".¹

- **الفساد المالي:** وهو سوء استخدام أو تحويل الأموال العامة من أجل مصلحة خاصة، أو تبادل الأموال في مقابل خدمة أو تأثير معين ومخالفة القواعد والقوانين والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومختلف مؤسساتها".²

2- مفهوم الفساد الضريبي وأهم مظاهره

يتم التطرق في هذا الجزء إلى مفهوم الفساد الضريبي مع توضيح أهم مظاهره كما يلي:

أ- مفهوم الفساد الضريبي:

يجمع بين الفساد المالي والإداري، ويتمثل في مختلف المظاهر والانحرافات التي يرتكبها بعض الموظفين في الإدارة الجبائية مستغلين المنصب العام من أجل الحصول على مكاسب شخصية على حساب المكلفين بدفع الضرائب من جهة، وعلى حساب الإيرادات الضريبية المستقطعة الموجهة لتمويل الخزينة العامة للدولة من جهة أخرى.³

إن نقص المستوى الأخلاقي لدى موظفي إدارة الضرائب ينطوي على مخاطر تفوق في آثارها مخاطر انخفاض مستوى تأهيلهم وتكوينهم، فافتقار النزاهة والأمانة لدى هؤلاء الموظفين، وعدم ترفعهم عن الشبهات تجعل من الفساد الضريبي عملية سهلة، كما لا تخفي خطورة

¹ علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي العامري، استراتيجية محاربة الفساد الإداري والمالي -مدخل تكاملي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص24

² حنان حاقا وآخرون، العلاقة بين الفساد والاقتصاد الموازي في الجزائر - دراسة قياسية تحليلية للفترة (2003-2016)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 11، العدد 01، 2020، ص31.

³ بوعلام ولهي، أثر الفساد الضريبي على تعبئة الإيرادات العامة في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى دولي تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، سطيف، يومي 11-12 مارس 2013، ص 09.

المشكلات التي يثيرها قيام موظفي الإدارات الجبائية بإفشاء ما تتضمنه إقرارات ممولي الضرائب من أسرار تتعلق بأنشطتهم وأرقام أعمالهم ودخولهم.¹

ب- **مظاهر الفساد الضريبي:** يتمثل الفساد الضريبي في عدة أشكال نذكر منها:²

- **الاختلاس:** وتعني إقدام مسؤولو الضرائب بتحويل الأموال التي تم تكليفهم بتحصيلها للاستغلال الشخصي والاستيلاء عليها بدون وجه حق؛
- **المحسوبية والمحاباة:** وتعني استغلال المسؤول لمنصبه ونفوذه في مساعدة الأهل أو الأقارب لتوظيفهم في الإدارة الجبائية، كما يمكن التأثير سلبا على تعيين الموظفين واختيارهم ونقلهم وترقيتهم؛
- **الابتزاز:** قد يستفيد موظف الإدارة الجبائية من جهل المكلف بالضريبة للقانون الضريبي، وبالتالي يمكنه من استخدام قوته ومنصبه للتهديد والابتزاز للاستفادة من مدفوعات غير مشروعة من قبل المكلف بالضريبة؛
- **الرشوة:** تعني قبول الموظف في الإدارة الجبائية مبلغا من المال أو أي منفعة ذاتية أخرى مقابل تقديمه تسهيلات أو خدمات لها علاقة مباشرة بوظيفته لفائدة المكلفين بالضريبة؛
- **التهرب الضريبي والجمركي:** ويقصد به قيام رجال الأعمال بدفع رشاي للمسؤولين الحكوميين بغية حصولهم على تخفيض ضريبي أو تخفيض الرسوم الجمركية أو إعفائهم من دفع الرسوم، وفق استثناء أو تلاعب على القوانين.³

ت- **آثار الفساد الضريبي على القطاع الضريبي والتحصيل في الجزائر**

يترتب عن الفساد في المجال الضريبي آثار وخيمة نذكر منها:

¹ فيصل بوزيان، محي الدين محمود عمر، عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، 2021، ص 297

² فرج شعبان وآخرون، الحوكمة الجبائية ودورها في الحد من الفساد الجبائي بالجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 08، العدد 01، 2019، ص 85.

³ رشيد سفاхло، دور رقمنة الإدارة العمومية في الحد من مظاهر الفساد المالي والإداري في الجزائر (حالة رقمنة الإدارة الجبائية)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2024، ص 33.

• تقديم تصريحات ضريبية مزورة والإخلال بمبدأ العدالة الضريبية:

في حالة وجود فساد في القطاع الضريبي فإن ذلك يدفع بعض المكلفين إلى تقديم تصريحات ضريبية تظهر وعاءا ضريبيا غير حقيقي لهؤلاء الأفراد وبهذه الطريقة يتمكنون من إظهار مقدرة تكلفية منخفضة مقارنة بمقدرتهم الحقيقية، ومن جانب آخر فإن الممولين النزهاء لا يستطيعون تخفيض هذه المقدرة بنفس الطريقة، فإذا تمت معاملة الإثنين معاملة ضريبية واحدة فإن هذا يعني إخلال الفساد بمبدأ العدالة الضريبية، والتي تقوم على أساس معاملة ضريبية متماثلة للأفراد، مما يترتب عليه في النهاية إخلال الفساد بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة.¹

• آثار الفساد على التحصيل الضريبي: ومن الآثار التي يمكن أن يحدثها الفساد بشكل خاص في التحصيل الضريبي ما يلي:²

عادة ما يترتب عن الفساد ارتفاع حالات التهرب الضريبي، مما ينعكس سلبا على الحصيلة الضريبية والإيرادات العامة للدولة بانخفاضهما. وقد يدفع الفساد إلى تخفيف مصادر التمويل والائتمان تجعل هذا الأخير موجها للمشاريع الكبيرة القادرة على دفع الرشوة، مما يؤثر على المشاريع الأخرى وقدرتها على النفاذ إلى سوق المال.

كما لا يترتب على زيادة الفساد والرشوة خسارة في الحصيلة الضريبية فقط بل قد يتعداه إلى لجوء موظفي الضرائب إلى الابتزاز في سبيل الحصول على رشاوي أكثر، وقد توصلت العديد من الدراسات في هذا المجال إلى أن الدول ذات المستويات المرتفعة للفساد تكون فيها الحصيلة الضريبية منخفضة جدا والذي يؤدي بدوره إلى تدني مستوى الإنفاق العام، فضلا عن انخفاض الانتاجية، ومن ثم عجز مالي أكبر، وبالتالي أثر سلبي على النمو الاقتصادي.

¹ محمد زيدان، قويدر قورين حاج، الفساد الإداري في الدول النامية (أسبابه، أشكاله، آثار واستراتيجيات مكافحته) مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الإصلاح الإداري والتنمية الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بخميس مليانة، يومي 02-03 ديسمبر 2006.

² عماد غزالي، سيد علي صغيري، أثر الفساد على الإيرادات الضريبية في الدول ذات الدخل المتوسط خلال الفترة (2002-2017)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 24، 2020، ص ص 51-52.

ث-سبل محاربة الفساد الضريبي داخل الإدارة الجبائية:

من أهم السبل لمحاربة ظاهرة الفساد الضريبي كما يلي:¹

- **تفعيل دور المديرية العامة للضرائب:** وذلك بمنحها الاستقلالية كسلطة مراقبة بعيدا عن وصاية وزارة المالية، وتزويدها بالهيكل المادية والبشرية المؤهلة من رصد ومكافحة الفساد في الإدارة الجبائية وفرض عقوبات صارمة على الموظفين والمكلفين الذين يرتكبون مخالفات مهما كان نوعها²
- **استحداث وإنشاء وحدة النزاهة:** وهي هيئة تابعة للمديرية العامة للضرائب، تتمثل مهمتها في المحافظة على معايير الأمانة والنزاهة في سلوك موظفي الإدارة الجبائية، وتوعيتهم وتحسيسهم بالالتزام بالقيم الأخلاقية، وتحفيزهم على تظافر الجهود لمنع الفساد؛
- **إجراء مراجعة دورية للتشريع الضريبي:** لتبديد الغموض الذي يكتنف نصوصه والحد من تناقضاتها إن وجدت؛
- **الاعتماد على أسس موضوعية في اختيار موظفي الإدارة الجبائية:** وذلك بناء على معيار المستوى العلمي والكفاءة المهنية والأخلاقية، ومعايير أخرى تكون واضحة وبعيدة كل البعد عن الوساطة والمحاباة؛
- **الرقابة الجبائية على أساس المساءلة وزيادة الحصيلة الضريبية:** حيث تعد أداة لاسترجاع حقوق الخزينة العمومية من خلال اعتمادها على آليات فعالة للتحقق من صحة التصريحات؛
- **الرفع من مستوى الدعم المادي والمعنوي للموظفين:** من خلال ما تقدمه السلطات للموظف الضريبي من مكافآت وامتيازات لكي تبعده على كل الإغراءات والرشاوي التي تقدم له من قبل المكلفين من أجل التواطؤ معهم في تسهيل التهرب الضريبي؛

¹ فرج شعبان وآخرون، الحوكمة الجبائية ودورها في الحد من الفساد الجبائي بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 93-96.

² محمد دوة، أثر الفساد على فعالية النظام الجبائي التحديات والحلول، مرجع سبق ذكره، ص 154.

- **أهمية اشراك المجتمع الضريبي:** عن طريق مشاركة منظمات المجتمع المدني مع السلطات الضريبية بشأن القضايا المتعلقة بالضرائب، وقيام هاته المنظمات بحملات توعية بخصوص أهمية الضريبة ووجوبها على المكلفين؛
- **الاهتمام بالمكلف بالضريبة:** كونه العنصر الأهم في العملية الضريبية لذا على إدارة الضرائب الاهتمام به من خلال الرفع من درجة الوعي الضريبي لديه وإحساسه بالمواطنة، بالإضافة إلى الاستماع إلى مطالبه وشكاويه؛
- **إرساء معايير الحكم الراشد:** فعلى السلطات المسؤولة أن تتصرف بكل شفافية ونزاهة في تقديم الخدمات العامة وتحسينها، حتى يشعر المواطن بأن الموارد العامة تعود عليه بالنفع وبالتالي تزداد ثقته في المسؤولين؛
- **التطبيق الحقيقي لقوانين مكافحة الفساد:** وذلك بتعزيز دور مؤسسات مكافحة الفساد والسير على تطبيق القوانين والالتزام بها، وهذا يحتاج إلى أجهزة تحقيق ونظام قضائي ناجع وفعال خال من الفساد؛
- **التوعية بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة للفساد الضريبي:** تعتمد نشر ثقافة الوعي العام للمواطن ضد الفساد وبيان خطورته على المجتمع من خلال إشراكه في صنع السياسة العامة للبلاد وتفعيل دوره كمراقب لأي فاسد أو مستهتر بالمال العام، وتكريس حماية قانونية للمبلغين عن الفساد الضريبي.¹

¹ جمال الدين سيليني، فعالية آليات التحصيل الضريبي الحديثة في تحسين الإيرادات العامة الجزائرية-دراسة نظام جبايتك، أطروحة دكتوراه تخصص مالية وجباية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2020-2021، ص108.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل استخلصنا أن السلطات الجزائرية سعت من خلال العديد من الإصلاحات الضريبية إلى تحقيق عدة أهداف أهمها محاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وذلك بتحسين الحصيلة الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي حيث قامت بإحداث ضرائب عصرية جديدة ذات طابع دولي وبمعدلات منخفضة لزيادة الإيرادات وتبسيط الإجراءات وتشجيع الاستثمارات في القطاعات المنتجة، كما قامت بإعادة تنظيم هيكلها الإدارية لتشمل مديريات وهيئات جديدة.

لكن بالرغم من كل هذه المجهودات بقي التحصيل الضريبي في الجزائر يعاني من عدة معوقات أهمها ظاهرتي الغش والتهرب الضريبيين واتساع الاقتصاد الموازي، إضافة إلى ظاهرة الفساد الضريبي التي أدت إلى ضياع حق خزانة الدولة وحرمانها من إيرادات هامة. وأمام كل هاته التحديات وكضرورة حتمية لجأت السلطات الضريبية من خلال الإصلاحات الضريبية الأخيرة إلى تكثيف الجهود وإدخال الرقمنة في كافة مستويات الإدارة الجبائية، سعياً منها للوصول إلى شفافية أفضل وتحسين خدماتها بهدف تحقيق أكبر حصيلة ضريبية ممكنة ومحاربة كل المعوقات التي حالت دون ذلك، وهذا ما سيتم تناوله بالتفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

رقمنة الإدارة الجبائية كآلية

لتعزيز مردودية التحصيل

الضريبي في الجزائر

تمهيد

تسعى الدولة الجزائرية على غرار باقي الدول إلى مواكبة التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والرقمنة وتوظيفها في الإدارة الجبائية، وذلك من خلال إعادة هيكلة مصالحها الإدارية وتطويرها وتزويدها بمختلف البرامج الالكترونية والتي تسمح برقمنة مختلف إجراءاتها في محاولة منها إلى الوصول إلى إدارة جبائية الكترونية.

وتعتبر رقمنة الإدارة الجبائية أهم ألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي والتقليل من التهرب والفساد الضريبي وهي وسيلة لإضفاء الشفافية والمصداقية في التعامل مع المكلفين بالضريبة، وذلك من خلال تبني استراتيجية جديدة تعتمد على نظام جبائي الكتروني يعمل على تقديم خدمات جبائية متطورة، بالإضافة إلى تبسيط إجراءات التصريح بالضريبة وتحصيل الضرائب الكترونيا مما يساهم في تعظيم الإيرادات الضريبية.

وبناء على ما سبق ذكره تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار العام لرقمنة الإدارة الجبائية.

المبحث الثاني: دراسة تفصيلية للنظام الجبائي الالكتروني

المبحث الثالث: تقييم أثر رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين الإيرادات الضريبية في الجزائر

المبحث الأول: الإطار العام لرقمنة الإدارة الجبائية

تعد عملية الرقمنة في الإدارة الجبائية من المحاور الرئيسية التي ركزت عليها العصرية في إطار الإصلاحات الضريبية، وهذا من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال والتي تؤثر بشكل كبير في زيادة مستويات التحصيل الضريبي وتحسين نوعية الخدمة المقدمة. سنحاول في هذا المبحث التعرف على مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية والجهود المبذولة واللازمة لتطبيقها في الجزائر وكذا المزايا والمكاسب المحققة من وراء ذلك إضافة إلى عرض التجارب الناجحة لبعض الدول العربية في مجال رقمنة القطاع الضريبي.

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي حول رقمنة الإدارة الجبائية

أصبح تطبيق الرقمنة مقياسا لتطور الإدارات الجبائية وقياس مدى قدرتها على تحقيق معايير الجودة العالمية في تقديم مختلف الخدمات التي تمكنها من تعظيم إيراداتها، وعليه سنتناول في هذا المطلب مختلف المفاهيم التي لها علاقة بالرقمنة في الإدارة الجبائية كما يلي:

أولاً: ماهية رقمنة الإدارة

سنتناول في هذا الجزء مفهوم رقمنة الإدارة، وأهم متطلباتها وفق ما يلي:

1- مفهوم رقمنة الإدارة: قبل دراستنا لمفهوم رقمنة الإدارة لابد من الإشارة إلى مفهوم الرقمنة التي تعددت تعاريفها حيث نذكر بعضها كما يلي:

يعرف البنك الدولي الرقمنة على أنها: " مجموعة من الأنشطة تسهل تجهيز المعلومات وإرسالها وعرضها بوسائل إلكترونية وبفضل هذه التكنولوجيا استغنى الاقتصاد المرتكز على المعرفة بقاعدة تكنولوجيا ملائمة، مما أدى إلى ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة.¹

¹ يوسف نوري وآخرون، رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في تحسين وسائل التسيير الجبائي: دراسة حالة الإدارة الجبائية الجزائرية، الملتقى الدولي السادس حول: أثر الاستشارة الجبائية في نجاعة التسيير الجبائي: جامعة الشهيد حمدة لخضر الوادي، المنعقد يوم 26 مارس 2022، ص 518.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

كما تعرف على أنها: " تطبيق تقنيات التحول الرقمي، والانتقال بالخدمات التي تقدمها مختلف القطاعات إلى نموذج عمل مبتكر يعتمد على التقنيات الرقمية"¹

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الرقمنة تتضمن جميع الأنشطة الالكترونية الناتجة عن حصول بيانات واستخدامها والتي تسمح بمعالجة البيانات والمعلومات وتحويلها بكل دقة وكفاءة للحصول على أجود الخدمات.

أما مصطلح رقمنة الإدارة أو كما يطلق عليها الإدارة الالكترونية فلها العديد من التعاريف التي قدمت بشأنها، نذكر منها:

عرفت بأنها: " الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الالكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقاً".²

وعرفت كذلك على أنها: الإجراءات الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال من تخطيط وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة.³

كما عرفت بأنها: " العمليات الإدارية التي لا تقتصر على توفير الخدمات للمواطنين عن طريق الإنترنت فحسب، بل تشمل المحاولات الدائمة للحصول على أجود خدمة في العلاقات الداخلية والخارجية من خلال الطرق الالكترونية في أي مكان وزمان دون تمييز أو إخلال بتكافؤ الفرص".⁴

كما أن هناك فرق بين مفهوم الإدارة الالكترونية والحكومة الالكترونية حيث تعرف هذه الأخيرة كما يلي:

¹ نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، دار العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص 9.

² علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الالكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص32.

³ حمزة بن عروس، لمين علوطي، الإدارة الالكترونية آلية لتعزيز عمل الإدارة الضريبية - دراسة حالة المغرب 2015-2019، مجلة آفاق علمية، المجلد 15، العدد 01، 2023، ص623.

⁴ Zhiyan fang, **E-Government in digital era, concept, practice, and development**, (International journal of the computer, the Internet and Management), vol 1, no 2, 2002, p: 03.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

" هي قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على توفير الخدمات للمواطنين وإنجاز المعاملات عبر شبكة الإنترنت بسرعة ودقة متناهيتين، وبتكاليف ومجهود أقل، والمقصود هو استخدام الحكومة للتقنيات الحديثة الالكترونية لتعزيز المعاملات الحكومية وتوصيل الخدمات إلى مختلف الجهات التي تتعامل معها¹، كما لديها الإمكانيات اللازمة للمساعدة في بناء علاقة أفضل بين الحكومة والجمهور من خلال التفاعل مع المواطنين بأكثر سلاسة وسهولة وأكثر كفاءة".²

2- متطلبات رقمنة الإدارة: وتتمثل في:³

أ- المتطلبات التقنية والتكنولوجية: وتشمل:

- توفير البنية التحتية والتقنية المتكاملة كأجهزة الإعلام الآلي وشبكة الأنترنت والمواقع الالكترونية، لضمان التواصل ونقل المعلومات بين مختلف مصالح الإدارة الجبائية من جهة، وبين الإدارة والأطراف الأخرى من جهة أخرى⁴؛
 - توفير التكنولوجيا الملائمة ومواكبة مستجداتها وبناء نظام معلومات متطور وتحديثه وفقاً للمتغيرات؛
- #### ب- المتطلبات التشريعية والقانونية: وتشمل:
- تحديث القوانين والتشريعات، بما يتلاءم وطبيعة أعمال الإدارة الالكترونية ولإضفاء المشروعية؛
 - الحرص على تأمين وحماية المعلومات وتطبيق السرية في التعامل نظراً للأهمية التي تكتسبها.

¹ Meghan E and others, **Making a case for Local E-Government**, Center for Technology in Government, University at Albany, 2002, P03.

² فهد بن ناصر العبود، الحكومة الالكترونية - التطبيق العملي للمعاملات الالكترونية الحكومية، العبيكان للنشر، الرياض، السعودية، 2009، ص 24.

³ سفيان شعواي، قراءة في الخدمات الالكترونية للإدارة الجبائية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص 22.

⁴ سايح فطيمة، الإدارة الالكترونية كآلية لتطوير الخدمة العمومية المحلية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 04، 2018، ص 69.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

ت-المتطلبات الإدارية والبشرية والمالية: وتشمل:

- تكوين الموظفين وتأهيلهم مما يمكنهم التحكم في استخدام الأجهزة الالكترونية وإدارة الشبكات بشكل صحيح ومواصلة تدريبهم باستمرار؛
- التمويل: توفير الموارد المالية اللازمة للصيانة والتكوين وكذا لمواكبة التطورات التكنولوجية.¹

ثانيا: مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية:

يمكن تعريف رقمنة الإدارة الجبائية على أنها: " عملية تطبيق نظم معلوماتية جبائية تعمل على تعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية وفعاليتها في تنفيذ مهامها من خلال تقديم خدمات جبائية ذات جودة عالية للمكلفين بالضريبة بأقل تكلفة وفي التوقيت المناسب، وكذا تنفيذ إجراءات التحصيل الجبائي للضرائب المفروضة على المكلفين بفعالية "².

كما تعرف على أنها: " استخدام الإدارة الجبائية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للقيام بمهامها ومسؤولياتها، بهدف تحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة، ومنه توفير الوقت والجهد في إنجاز الأعمال لتحقيق عدة أهداف أبرزها زيادة التحصيل الضريبي والإنقاص من حالات التهرب الضريبي "³.

¹ هني خروبي، انعكاسات عصرنة الإدارة الضريبية وتحسين خدماتها على المردودية الجبائية، دراسة حالة المديرية الجهوية للضرائب -الشلف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه شعبة العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2021-2022، ص39.

² بوشملة زهير، سليمان سعيدة، التحول الرقمي للإدارة الضريبية كاستراتيجية لتحسين مستوى الوعي الجبائي للمكلفين بالضريبة، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، المجلد 17، العدد 03، 2023، ص201.

³ علي قناص، يونس زين، التصريحات الجبائية الالكترونية وأثرها على زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية، مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص218.

المطلب الثاني: دراسة بعض التجارب العربية في مجال رقمنة القطاع الضريبي:

سنتناول في هذا المطلب أهم التجارب العربية التي حققت تقدماً ونجاحاً في مجال رقمنة القطاع الضريبي، التحديات التي واجهتها وأهم النتائج والمكاسب التي حققتها، وفيما يلي يتم طرح بعض هذه التجارب:

أولاً: تجربة الامارات:

بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة بالتوجه نحو الإدارة الإلكترونية لعملية تحصيل الضرائب في نهاية عام 2017 بعد اعتماد قوانين وتشريعات مستحدثة خاصة بالضرائب الاتحادية، التي جاءت بعد إقرار تطبيق الضريبة الانتقائية، وضريبة القيمة المضافة، كما قامت الهيئة الاتحادية للضرائب خلال هذه الفترة برقمنة غالبية الخدمات الخاصة بدفعي الضرائب، وأصبحت بذلك تطبق نظاماً إلكترونياً متكاملاً لتوفير خدمات متطورة في النظام الضريبي لتسهيل عمليات التسجيل، وتقديم وإرسال الإقرار الضريبي وسداد الضرائب المستحقة على أصحاب الأعمال المسجلين لديها.¹

1- الخدمات الالكترونية المقدمة: من أهمها نذكر:

- خدمات التسجيل: والمتمثلة في تسجيل الخاضعين لضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية وإصدار شهادات التسجيل الضريبي.
- خدمات التصريحات الضريبية والدفع: وتشمل تقديم خدمات التصريح والدفع لكل من ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية.

2- المكاسب المحققة: من بين أهم المكاسب التي حققتها الإمارات من خلال تبني هذا النظام

الالكتروني مايلي:²

¹ هبة عبد المنعم، صبري الفران، دراسة حول رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، متوفر على الموقع www.amf.org.ae تاريخ الاطلاع 2023/10/15

² فاطمة بوعرووي، رقمنة التحصيل الضريبي في بعض الدول العربية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول تحديات توجه الإدارة الجبائية نحو الرقمنة يوم 12 نوفمبر 2022، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 01، الجزائر، ص 9.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

- إتمام كافة الإجراءات بخطوات سريعة وسهلة، إذ أن رقمنة التحصيل الضريبي ساهم في تبني أساليب أكثر كفاءة وفعالية في مراقبة الامتثال والمدفوعات فيما يتعلق بالضرائب وجمع البيانات ذات الصلة لتقييم مدى نجاح النظام الضريبي؛ حيث ساعدت الرقمنة على تسهيل مشاركة المستخدمين في النظام الضريبي من خلال منح دافعي الضرائب وسائل أيسر للامتثال الضريبي والدفع ومن ثم توسيع القاعدة الضريبية؛
- التقليل من مستويات الاعتماد على العملات والمعاملات الورقية والزيادة من سرعة تحصيل المدفوعات الضريبية ووصول المبالغ للهيئة الاتحادية للضرائب؛
- تسهيل الوصول إلى بيانات المكلفين بدفع الضرائب ومراقبتها، وضمان تفاعل أكثر سلاسة بين الهيئة الاتحادية للضرائب ودافعي الضرائب؛
- الاندماج مع الأنظمة الرقمية الأخرى مثل تلك الأنظمة المستخدمة من قبل إدارات الجمارك أو إدارات الضرائب الأخرى، وقابلية مراقبة المدفوعات من وإلى دافعي الضرائب، إضافة إلى الرقمنة للحد من الأخطاء وزيادة الكفاءة؛
- توفير رؤية واضحة بشأن أنشطة دافعي الضرائب والتي لن تكون ممكنة في بيئة أقل استخداماً للنظم الرقمية. إضافة إلى ذلك فقد عملت على تطوير هذه النظم من خلال دراسة تبني نظم الفوترة الإلكترونية التي هي عبارة عن نظام مركزي يمكن السلطات الضريبية من متابعة جميع التعاملات التجارية التي تتم بين الشركات من خلال تبادل بيانات كافة الفواتير آنياً بصفة رقمية دون الاعتماد على المعاملات الورقية، تستخدم على نطاق واسع في الوقت الحاضر، وتساهم في انخفاض التكاليف الإدارية وتحسين تكامل الفواتير وأنظمة الدفع، تحسين دقة وأمن المعلومات بالنسبة لإدارة الضرائب، مما يساعد على دمج المزيج من الأنشطة الموازية في إطار الاقتصاد الرسمي.¹

¹Mathieu Bellon and others, **Digitalization and Tax Compliance Spillovers: Evidence from a VAT e-Invoicing Reform in Peru**, International Monetary Fund, IMF Working Papers, Washington, 2022, P03.

ثانياً: تجربة السعودية:

بدأت السعودية بتطوير استراتيجية الهيئة العامة للزكاة والدخل في سياق هدف استراتيجي أساسي يتمثل في زيادة كفاءة عمليات التحصيل والامتثال الضريبي، حيث قامت بالتركيز على ضمان أعلى درجات الالتزام الزكوي والضريبي على جميع مراحل المكلفين ضريبياً من خلال رقمنة جميع الإجراءات الضريبية، بالإضافة إلى تقديم خدمات إلكترونية سهلة للمكلفين ضريبياً من خلال قنوات الاتصال المختلفة. كما تعمل الهيئة على تبني البرامج اللازمة لتقليل الفجوة الضريبية وزيادة الإيرادات والحد من تعاملات الاقتصاد الخفي.¹

1- الخدمات الإلكترونية: من أهمها:

- فوترة الالتزامات الزكوية الضريبية، من خلال النظام الإلكتروني "سداد للمدفوعات"، وإدارة الضمانات البنكية المقدمة، ولوحة المعلومات لسجل المدفوعات والالتزامات الزكوية.
- كما قامت بتطوير منصة "سداد" للدفع الإلكتروني لفائدة الأشخاص والشركات والقطاع الحكومي من خلال تشغيل بنية تحتية تتسم بالكفاءة والأمان، حيث يتم الدفع الإلكتروني لضرائب القيمة المضافة من خلال هذه المنصة.²

2- المكاسب المحققة: ساهمت رقمنة القطاع الضريبي في السعودية في:³

- رفع نسبة الالتزام لدى المكلفين وسهولة متابعتهم مما يسهل عملية استخراج التقارير لمتابعة المكلفين وحصر الملتزمين وغير الملتزمين؛
- إلزام كل من ينطبق عليه شروط التسجيل بأن يتم تسجيله في الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالتالي متابعة الفواتير الضريبية لسلسلة الخدمات والمنتجات من المورد وحتى المستهلك النهائي ومن ثم تحصيلها عن طريق الإقرارات الضريبية؛

¹ هبة عبد المنعم، صبري الفران، دراسة حول رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، متوفر على الموقع www.amf.org.ae تاريخ الاطلاع 2023/10/15

² فاتح مبرود، رقمنة المالية العامة في الدول العربية - تجارب بعض الدول العربية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 01، 2022، الجزائر، ص 556.

³ فاطمة بوعرووري، رقمنة التحصيل الضريبي في بعض الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

- تعزيز مستوى دقة البيانات التي يتم تحليلها من قبل الإدارة الجبائية لمتابعة التزام الأنشطة الاقتصادية كافة؛
- رفع كفاءة تحصيل الضرائب، وتمكين المكلفين من سداد المستحقات بسهولة، إضافة إلى زيادة مستويات دقة بيانات التحصيل الضريبي، وقد ساهم هذا بدوره في رفع مستوى الالتزام الضريبي وزيادة رضا المكلفين.

ثالثاً: تجربة المغرب:

تكتسي خدمات الرقمنة التي تقدمها المديرية العامة للضرائب في المغرب مكانة مركزية في خطة عملها الاستراتيجية، حيث اختارت المديرية نهجاً تدريجياً لرقمنة التحصيل الضريبي، من خلال التركيز في المرحلة الأولى، على الأشخاص المعنويين، ليتم فتح نظام الإقرار الضريبي والدفع الضريبي على جميع المكلفين بالضريبة.

حيث قامت بإصلاح نظام معلومات المديرية الضريبية من خلال إنشاء نظام معلومات مركزي حول دافعي الضرائب قصد التصريح والدفع الإلكتروني، والاستفادة من شبكة الشركاء تشمل البنوك وشركات الدفع، إضافة إلى رقمنة جميع الإجراءات والخدمات وإلزام المكلفين ضريبياً باستخدام الخدمات الإلكترونية.

1- الخدمات الإلكترونية: من أهم الخدمات الإلكترونية المقدمة:¹

- الحصول على حساب ضريبي خاص على المنصة الإلكترونية التابعة للإدارة الجبائية؛
- إمكانية إصدار مجموعة من الوثائق والمستندات الضريبية عبر منصة الخدمات الإلكترونية؛
- خدمة التحقق الإلكتروني لوضعية التصريحات الضريبية المصرح بها من قبل المكلفين؛
- الاستفادة من خدمات الدعم والاستشارة من خلال الفرق التقنية والقانونية التابعة للإدارة الجبائية؛ كما تم تطوير خدمة الدفع الإلكتروني لتمكين الممولين من التصريح والدفع الإلكتروني لضرائب المبيعات والدخل والشركات.

¹ فاتح مبرود، رقمنة المالية العامة في الدول العربية - تجارب بعض الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 556.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

2- المكاسب المحققة: من أهم المكاسب التي حققتها المغرب مايلي:¹

- حصول المديرية العامة للضرائب على معلومات إضافية ومن ثم تحديث بيانات الأوعية الضريبية، والاستفادة منها في إطار توسعة القاعدة الضريبية، وذلك عن طريق بناء قاعدة بيانات تمكن من تقييم مستوى الامتثال الضريبي بشكل آلي؛
 - الرفع من كفاءة عملية التحصيل الضريبي عبر اعتماد استراتيجية قائمة على توفير المعلومات الدقيقة، تمكن من تقسيم المكلفين ضريبيا وفق خصائص موضوعية؛
 - تسجيل بعض المكلفين ضريبيا العاملين في القطاع غير الرسمي، وذلك عن طريق اكتشافهم من خلال تقاطع المعلومات التي تم استخراجها من النظام المعلوماتي لإدارة الضرائب وتلك التي تم تجميعها لدى الشركاء؛
 - رفع درجة فاعلية مصالح التحصيل وتقليل كلفة التحصيل.
- يمكن القول بأن القطاع الضريبي في المغرب حقق نجاحا كبيرا وقفزة نوعية في مجال رقمته، وذلك بناء على تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك العالمي لسنة 2018 والذي يعتمد على مؤشر دفع الضرائب، حيث احتلت المغرب المرتبة 25 عالميا من أصل 190 دولة شملها التقرير، في حين احتلت الجزائر المرتبة 157 من الترتيب العالمي، ولقد كانت المغرب تحتل المرتبة 62 عالميا سنة 2016 من نفس التقرير لنفس المؤشر، والذي يعتمد من بين مؤشرات الجزئية على خدمات الإدارة الالكترونية.²

¹ فيروز جبرار، فيروز بوزورين، واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية -دراسة حالة مجموعة من الدول العربية، مداخله ضمن الملتقى الوطني الأول حول تحديات توجه الإدارة الجبائية نحو الرقمنة يوم 12 نوفمبر 2022، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 01، الجزائر، ص 19.

² حمزة بن عروس، لمين علوطي، الإدارة الالكترونية ألية لتعزيز عمل الإدارة الضريبية -دراسة حالة المغرب 2015-2019، مرجع سبق ذكره، ص 635.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

رابعا: تقييم رقمنة القطاع الضريبي في الدول العربية:

لتقييم أداء نظم التصريح والتحصيل الالكتروني في الدول التي سبقت دراستها تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات من أهمها مايلي:

1- نسبة التصريحات الضريبية الالكترونية إلى إجمالي التصريحات الضريبية:

يوضح الجدول الموالي حجم التصريحات الضريبية المقدمة الكترونيا إلى إجمالي التصريحات الضريبية خلال الفترة (2015- إلى النصف الأول من 2020) كما يلي:

جدول رقم (08): يمثل نسبة التصريحات الضريبية المقدمة الكترونيا إلى إجمالي التصريحات الضريبية حسب أنواع الضرائب.

الوحدة: نسبة مئوية(%)

نوع الضريبة	السنوات الدولة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ضريبة الدخل	الإمارات	-	-	-	-	-	-
	السعودية	100	100	100	100	100	100
	المغرب	-	0,82	39,78	80,37	82,27	83,14
ضريبة الشركات	الإمارات	-	-	-	-	-	-
	السعودية	100	100	100	100	100	100
	المغرب	0,5	7,33	94,94	98,49	98,92	99,56
ضريبة القيمة المضافة	الإمارات	-	-	-	100	100	100
	السعودية	لم تطبق	لم تطبق	لم تطبق	100	100	100
	المغرب	2,17	7,23	69,86	-	96,63	97,06

المصدر: هبة عبد المنعم، صبري الفران، دراسة حول رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ص ص 31-32، 2021، مقال متوفر على الموقع www.amf.org.ae تاريخ الاطلاع 2023/10/15

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن دولة السعودية قد حققت نسبة 100% فيما يخص التصريحات الضريبية الالكترونية والتي تشمل ضريبة الدخل والشركات والقيمة المضافة وذلك

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

منذ سنة 2015، وكذلك الحال بالنسبة لدولة الإمارات التي حققت نسبة 100% بالنسبة لضريبة القيمة المضافة وذلك منذ سنة 2018، كما احتلت دولة المغرب المرتبة الثالثة بنسبة مرتفعة لرقمنة التصريحات الضريبية إذ بلغت سنة 2020 ما يقارب 100% للضريبة على الشركات، و97% لضريبة القيمة المضافة، حيث يتضح لنا من خلال هذه الإحصائيات سرعة تعميم الرقمنة في هذه الدول خاصة في المغرب، بحيث هناك تقدم كبير وهائل فيما يخص التصريحات الالكترونية عبر سنوات الدراسة.

2- نسبة الإيرادات الضريبية الالكترونية إلى إجمالي الإيرادات الضريبية:

يوضح الجدول الموالي حجم الإيرادات الضريبية المقدمة الكترونيا إلى إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة (2015-2020) كما يلي:

جدول رقم (09): يمثل نسبة الإيرادات الضريبية المقدمة الكترونيا إلى إجمالي الإيرادات الضريبية حسب أنواع الضرائب.

الوحدة: نسبة مئوية(%)

نوع الضريبة	السنوات الدولة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ضريبة الدخل	الإمارات	-	-	-	-	-	-
	السعودية	100	100	100	100	100	100
	المغرب	-	-	57	60	66	69
ضريبة الشركات	الإمارات	-	-	-	-	-	-
	السعودية	100	100	100	100	100	100
	المغرب	-	-	92	88	90	97
ضريبة القيمة المضافة	الإمارات	-	-	-	100	100	100
	السعودية	لم تطبق	لم تطبق	لم تطبق	100	100	100
	المغرب	-	-	94	94	93	96

المصدر: هبة عبد المنعم، صبري الفران، دراسة حول رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-34.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه وبالاتماد على مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية المحصلة إلكترونياً إلى إجمالي الإيرادات الضريبية، احتلال دولة السعودية المرتبة الأولى حيث استطاعت تحصيل كل ضرائبها إلكترونياً بنسبة 100%، وكذلك الحال بالنسبة لدولة الإمارات فيما يخص ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، ثم تأتي بعدهم المغرب بتحقيقها لنسب جد عالية فمثلاً نجد نسبة 97% بالنسبة لضريبة الشركات و96% بالنسبة لضريبة القيمة المضافة. وبناءاً على النتائج المتحصل عليها يمكننا القول أن عملية تطبيق الرقمنة في هذه الدول قد حققت زيادة كبيرة في الإيرادات الضريبية.

من خلال دراستنا لتجارب بعض الدول العربية نستخلص أن توجه هذه البلدان لرقمنة التحصيل الضريبي كان ضروريا نظراً لما يحققه من مكاسب عديدة. ولقد قامت بعدة مجهودات أهمها:¹

- ✓ تعديلات القوانين والتشريعات بما يتلاءم مع النظام الإلكتروني الجديد؛
 - ✓ تعزيز البنية التحتية وإنشاء قاعدة بيانات للمكلفين ضريبياً؛
 - ✓ وجوب توفر المصادر المالية اللازمة لدعم هذا التحول الرقمي؛
 - ✓ تعزيز وبناء القدرات البشرية لتمكينهم من العمل وفق النظام الإلكتروني الجديد؛
 - ✓ نقل البيانات من الأنظمة القديمة إلى الأنظمة الجديدة، ومعالجة حسابات المكلفين؛
 - ✓ تغيير سلوك وثقافة المكلفين ضريبياً والتزامهم بأسلوب التصريح والدفع الإلكتروني.
- وأسفرت هاته التجارب بتحقيق عدة نتائج أهمها:
- ✓ تحسين مستويات الحصيلة الضريبية وزيادة كفاءة التحصيل وتحقيق العدالة الضريبية؛
 - ✓ تقليل الفجوة الضريبية والحد من تعاملات الاقتصاد الموازي مع التركيز على رفع نسبة رضا المكلفين.

¹ فيروز جبرار، فيروز بوزورين، واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية -دراسة حالة مجموعة من الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

✓ ساهمت الرقمنة في هذه الدول في نشر الشفافية والقضاء على الفساد الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة كفاءة الأداء الضريبي.

✓ التحول الرقمي في هذه الدول ساهم في جمع معلومات دقيقة وصادقة حول المكلفين، الأمر الذي أدى إلى زيادة مستويات الامتثال الضريبي ومكافحة التهرب والغش الضريبيين. وبناءا على هذه النتائج يمكننا القول أن على السلطات الضريبية الجزائرية الاستفادة من تجارب هذه الدول التي نجحت وحقت تقدما هائلا في مجال رقمنة القطاع الضريبي والأخذ منها بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الثالث: التجربة الجزائرية للتوجه نحو رقمنة الإدارة الجبائية

تعمل الإدارة الجبائية الجزائرية على تنفيذ برنامج عصرنه القطاع، والذي يتم من خلاله التخطيط لإصلاح شامل لهيكل وطريقة عمل المصالح وفي هذا الإطار يعد مشروع رقمنة الإدارة الجبائية أحد المحاور الرئيسية لهذا البرنامج.

أولا: رقمنة الإدارة الجبائية

اتخذت الإدارة الجبائية جملة من التدابير الالكترونية، وهذا من أجل عصرنتها ورقمنتها وتحسين الخدمات المقدمة من طرفها وتسهيل الإجراءات على المكلف بالضريبة، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

1- إنشاء موقع الكتروني خاص بالإدارة الجبائية:

مع التوسع في استخدام وسائل الاتصال والرقمنة، تم إنشاء موقع الكتروني للمديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz باللغتين العربية والفرنسية، لتمكين المكلفين من الاطلاع على مختلف القوانين والتشريعات الضريبية المحدثه، والتعرف على مختلف الضرائب والرسوم ومعدلاتها وطرق دفعها، وينشر في الموقع كل الإعلانات والبلاغات التي تتعلق بالجباية كما يسمح الموقع بتحميل ونسخ مختلف النصوص التشريعية من القوانين الجبائية، قوانين المالية، النصوص التنظيمية الجبائية، المناشير والتعليمات وكذا الوثائق الجبائية من الدلائل والكتيبات الجبائية وكل الوثائق الخاصة بالتصريحات الشهرية والسنوية. ويعد هذا الموقع فضاء الكتروني

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

يعمل على توفير المعلومات والبيانات للمكلفين والتي تسمح لهم بمعرفة التزاماتهم وواجباتهم الجبائية والضمانات التي يكلفها لهم التشريع الضريبي بحكم القانون، وتسهيل الحصول عليها بأقل مجهود ودون عناء التنقل إلى مختلف مصالح الإدارة الجبائية.¹

وتهدف الإدارة الجبائية من خلال إنشاء هذا الموقع بالإضافة إلى نشر المعلومة الجبائية التكفل أيضا بانشغالات وتطلعات المكلفين بالضريبة والجمهور من خلال إحداث فضاء تشاوري عبر الانترنت على الرابط الالكتروني contact_dgi@mf.gov.dz الهدف منه تشجيع الثقافة الجبائية الالكترونية وبالتالي السعي إلى إحداث مجتمع ضريبي معلوماتي. حيث يظهر لنا من خلال الجدول الموالي التطور في عدد متصفحي الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب من طرف المجتمع الضريبي أو من طرف كل شخص يريد الحصول على المعلومة الجبائية. الجدول رقم (10): إحصائيات سنوية لاستعمال الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب

2018-2015

المؤشر	2015	2016	2017	2018
عدد الزيارات للموقع	428366	728279	1274206	1303824
عدد الصفحات التي تم تصفحها	1596471	2346234	3532707	3542373

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب

http://mfdgi.gov.dz/images/pdf/Statistiques_accueil_site.pdf

تاريخ الاطلاع 2023/10/28

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن استعمال المكلفين بالضريبة للموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب في تزايد مستمر من سنة لأخرى سواء في عدد الزيارات أو عدد الصفحات التي تم تصفحها، ويرجع هذا إلى اهتمام المديرية بنشر المعلومات الجبائية وتحسينها والتكفل بانشغالات المكلفين عبر موقعها، إلا أن هذا العدد غير كاف مقارنة مع عدد المكلفين بالضريبة

¹ حسين كماش ولقمان بوخدوني، رقمنة الإدارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992-2022 حالة البوابتان الالكترونيتان "جبائتك" و"مساھمتك"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2020، ص 774.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

حيث يفضل البعض التنقل إلى الإدارة الجبائية لطرح تساؤلاته عوض تصفح الموقع الالكتروني الخاص بالمديرية ناهيك عن نقص ثقافة التعامل الالكتروني لدى العديد من شرائح المجتمع الضريبي.

2- رقمنة التعريف الجبائية:

قامت مصالح الإدارة الجبائية برقمنة التعريف الجبائية عن طريق بطاقة مغناطيسية لذلك فإن إنشاء هذه البطاقة يعتبر إجراء الكتروني يساعد على إنشاء شبكة تنسيقية بين إدارة الضرائب، مصالح الجمارك، ومصالح السجل التجاري، والذي أصبح ساري العمل به ابتداء من سنة 2013، وتعتبر البطاقة المغناطيسية الجبائية أداة رقابية فعالة تشكل المحور الأساسي للدليل الوطني الجبائي وسجلات الضرائب لمجموع المكلفين، حيث تسمح هذه التقنية بمحاربة عمليات الغش والتهرب في التصريح الجبائي وتحديد هوية دافعي الضرائب بدقة، كما تسهل تتبع حركة رؤوس الأموال للتجار، وتمكن من معرفة الوضعية القانونية المحينة للمكلف في الوقت المناسب.¹

وقد عملت الإدارة الجبائية بتسهيل الحصول على رقم التعريف الجبائي عن بعد، دون عناء التنقل إلى مصالح الإدارة الجبائية. ويكون ذلك عن طريق قيام المكلف بإرسال طلب الترقيم عبر الموقع الالكتروني الذي أعدته المديرية العامة للضرائب لهذا الغرض والمتمثل في

<https://nifenline.mfdgi.gov.dz>.²

¹ رابح بن محمد وعبد العزيز قتال، واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برنامج العصرية الجبائية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص 753.

² رشيد سفاحلو، دور رقمنة الإدارة العمومية في الحد من مظاهر الفساد المالي والإداري في الجزائر (حالة رقمنة الإدارة الجبائية)، مرجع سبق ذكره، ص 35.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

وبغرض تسهيل وتبسيط عملية الترقيم الجبائي لفائدة المتعاملين المنظمين في شكل جمعيات، على غرار الفلاحين وأصحاب المهن الحرة والحرفيين وغيرهم، يمكن لهم تقديم طلب جماعي للحصول على الرقم الجبائي لدى المصالح الجبائية.¹

وقد نص قانون المالية لسنة 2024 على وجوب إدراج رقم التعريف الوطني على طلبات رقم التعريف الجبائي للأشخاص المعنيين، كما ألزم إدراج أرقام الشركاء ومسيري الأشخاص المعنويين، سواء تم تقديم الطلب على مستوى البوابة الالكترونية للترقيم الجبائي أو تم إيداعه لدى المصالح الجبائية.²

3- البطاقة الالكترونية الوطنية للغشاشين:

قامت إدارة الضرائب باستحداث بطاقة الكترونية لمرتكبي أعمال الغش، وهي عبارة عن ملف الكتروني وقاعدة معطيات ممرضة للمعلومات المتعلقة بمرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والتجارية والجمركية والبنكية والمالية وكذا عدم القيام بالإيداع القانوني لحسابات الشركة، تزود هذه البطاقة من طرف المصالح المؤهلة لوزارة المالية ووزارة التجارة وبنك الجزائر، ويتم تسييرها وفق النحو التالي:³

- تسجيل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين قاموا بانتهاك المخالفات وكذا شطبهم من البطاقة في حالة تسوية وضعيتهم.
- إنشاء قاعدة معطيات ممرضة للبطاقة الوطنية لأعمال الغش وتحيينها.
- وضع المعطيات المحينة تحت تصرف الإدارات والهيئات والمؤسسات المؤهلة.
- إعلام المكلفين بوضعيتهم اتجاه البطاقة الالكترونية للغشاشين.
- ضمان الأمن المعلوماتي للبطاقة الالكترونية للغش.

¹ المديرية العامة للضرائب، بلاغ متعلق بالترقيم الجبائي والمصادقة على رقم التعريف الجبائي على الرابط <https://www.mfdgi.gov.dz/ar/2014-03-24-14-23-8/actu-impots-ar/2278-nifenline> تاريخ الاطلاع: 2023/10/25.

² وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 62، قانون المالية، 2024

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 09، المرسوم التنفيذي رقم 13-84 المؤرخ في 2013/02/06، المادتين 02 و 06، 2013.

4- تبسيط إجراءات إنشاء الملف الجبائي:

قامت المديرية العامة للضرائب بتبسيط آليات وطرق إنشاء الملف الجبائي للمكلف بالضريبة من خلال التخفيف من عدد الوثائق المكونة له، ويندرج هذا الإجراء في إطار سعي الإدارة الجبائية إلى إضفاء الصبغة غير المادية على الملف الجبائي، كخطوة نحو الاستغناء عن الطابع الورقي والتحول نحو الملف الجبائي الرقمي وهو ما يصبوا إليه مشروع الرقمنة الجبائية.

5- مستخرج الجدول الضريبي الالكتروني:

من أجل الحصول على مستخرج الجدول الضريبي الالكتروني، يكفي أن يقوم المكلف بالضريبة بتقديم طلب عبر الأنترنت في فضائه الخاص بالتصريح والدفع عن بعد، وإدخال المعلومات والبيانات الخاصة به، ولقد تم إضافة هذه الخدمة في شهر ماي 2024 على مستوى البوابة الالكترونية "جبايتك" لفائدة المكلفين التابعين لمديرية كبريات المؤسسات على أن يتم تعميمها لاحقا على كل المراكز الضريبية والمراكز الجوارية للضرائب، ويهدف المشرع من وراء ذلك إلى إضفاء الطابع غير المادي لعدة وثائق.¹

6- إنشاء النظام الجبائي الالكتروني للتصريح والدفع عن بعد:

تم إطلاق النظام الجبائي الالكتروني في سياق الإدارة الرقمية لخدمة المكلفين بالضريبة حيث سمح للمكلفين إمكانية اكتتاب تصريحاتهم الجبائية عن طريق الأنترنت وكذلك الدفع عبر بوابتي "جبايتك" و"مساهمتك" اللتان أحدثتا لهذا الغرض.

7- التوطين البنكي عن بعد:

أصبح بإمكان المكلفين بالضريبة المنخرطين في بوابة "جبايتك" وكذلك بوابة "مساهمتك" الحصول على طلب التوطين البنكي عبر الأنترنت من خلال نفس البوابة لكي يتمكن المكلف من دفع ضرائبه إلكترونيا.

¹ المديرية العامة للضرائب، بلاغ متعلق بتوفير خدمة جديدة لمستخدمي النظام المعلوماتي "جبايتك" على الرابط <https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/actu-ar/documents-fisc-jibayatic> تاريخ الاطلاع: 2024/05/30.

ثانيا: تحديات عصرنة ورقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر

من أهم التحديات التي واجهتها السلطات الضريبية ولا زالت في سبيل عصرنة ورقمنة الإدارة الجبائية ما يلي:¹

- عدم استقرار التشريعات الضريبية نتيجة للتعديلات المستمرة بموجب قوانين المالية مما يصعب على أعوان الإدارة الجبائية والمكلفين استيعابها وتطبيقها؛
- ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصالات، و حدوث تذبذبات في تدفق الأنترنت في الجزائر ومحدودية انتشارها، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة أجهزة البرمجيات والتكنولوجيات الحديثة؛²
- نقص الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لأداء مهامها مما أثر على نوعية الخدمة المقدمة للمكلف بالضريبة؛
- ضعف تكوين أعوان الإدارة الجبائية في مجال تكنولوجيا الإعلام والرقمنة مما جعل الإدارة الجبائية تواجه تحديات صعبة أمام الوضعية الراهنة التي تعرف تحولات كبيرة في مجال استخدام المعلوماتية؛
- غياب الوعي الضريبي لدى الكثير من المكلفين نتيجة لنقص الثقافة الجبائية ونظرتهم للضريبة على أنها إكراه وليست مساهمة في العبء الضريبي.³

¹ فتيحة صالي، يوسف قاشي، تفعيل وتطوير الإدارة الضريبية لمواجهة التحديات المعاصرة، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص ص 42-43.

² رشيد سفاخلو، دور رقمنة الإدارة العمومية في الحد من مظاهر الفساد المالي والإداري في الجزائر (حالة رقمنة الإدارة الجبائية)، مرجع سبق ذكره، ص 30.

³ صالح بزة، العمري هشام، تفعيل وعصرنة النظام الجبائي الجزائري لمواكبة تحديات التجارة الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص 7.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

كما أن هناك عدة تحديات تواجهها السلطات الضريبية فيما يخص جباية التجارة الالكترونية وتحصيل ضرائبها نذكر أهمها فيما يلي:¹

- صعوبة التعرف على المتعاملين في نشاط التجارة الالكترونية وتحديد هويتهم وخاصة في حالة عدم تصريحهم بالنشاط أو عدم تسجيل نشاطهم في المركز الوطني للسجل التجاري، حالة استضافة مواقع الانترنت خارج الجزائر أو فتح حسابات بنكية لوضع مداخيلهم في بنوك خارج الجزائر.
- ضعف تأهيل موظفي القطاع الضريبي في التعامل مع المؤسسات الناشطة في التجارة الالكترونية وعدم تحكمهم في القواعد الضريبية المطبقة في هذا المجال؛
- عدم وجود نصوص قانونية وسلطة مركزية منظمة لطبيعة المعاملات الخاصة بالتجارة الالكترونية، بحيث تواجه السلطات الضريبية صعوبة في تحديد هذا النوع من المعاملات التجارية والمتعاملين القائمين بها بسبب السرية التامة التي تحاط بها نتيجة لرقمنة المعلومات وتشفيرها، وهذا ما يشكل عائقا أمام الرقابة الجبائية لتحديد قيمة المبادلات، الأمر الذي ينجم عنه تهرب ضريبي يضعف الحصيلة الضريبية.

ثالثا: الإجراءات المتخذة لمعالجة الاختلالات والنقائص التي تواجه عصرنة ورقمنة الإدارة الجبائية

في إطار مواصلة عصرنة ورقمنة الإدارة الجبائية، نظمت المديرية العامة للضرائب جلسات وطنية حول الإصلاح الجبائي في جويلية 2020 شاركت فيها جميع المؤسسات والإدارات العمومية، بالإضافة إلى ممثلين عن مختلف الهيئات والجمعيات الناشطة في المجال الاقتصادي والاجتماعي من أجل تشخيص ومعالجة النقائص والاختلالات المسجلة في مجال رقمنة النظام الضريبي ومحاولة إيجاد حلول لها.

¹ محمد الصالح فروم، شهرزاد عللو، جباية التجارة الالكترونية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول تحديات توجه الإدارة الجبائية نحو الرقمنة يوم 12 نوفمبر 2022، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 01، الجزائر، ص 13.

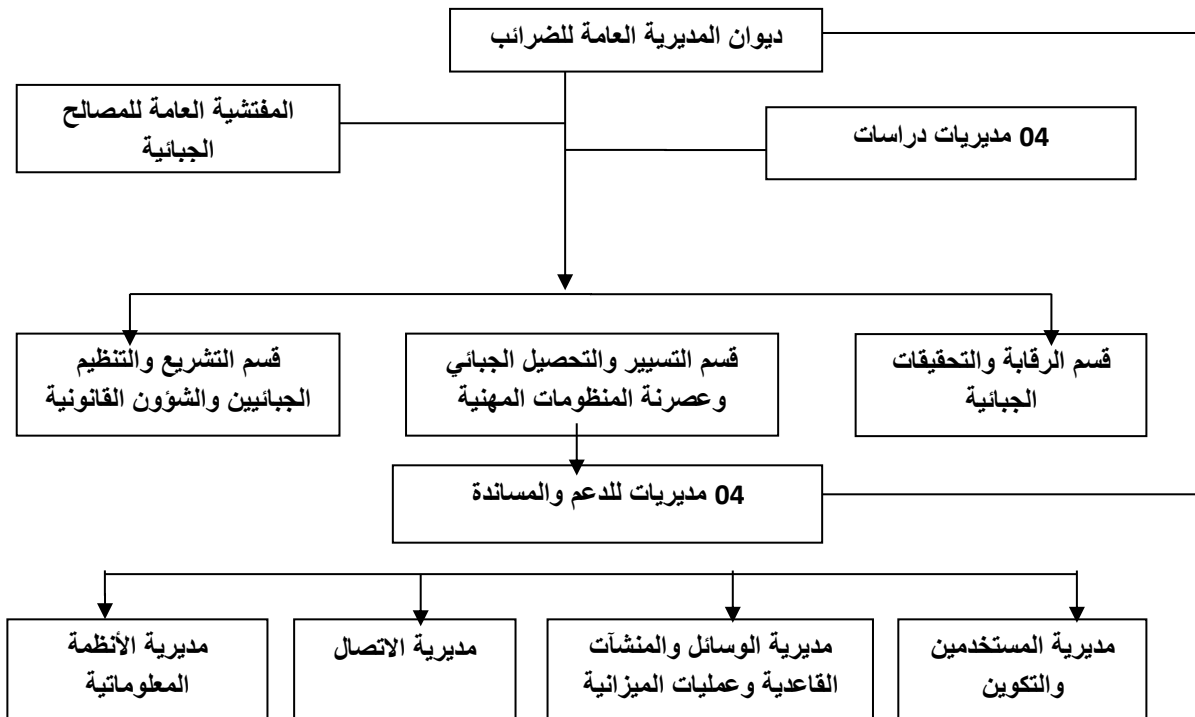
الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

وفيما يلي أهم الإجراءات المتخذة والجهود المبذولة التي قامت بها الوزارة الوصية في الثلاث سنوات الأخيرة في الفترة ما بين (2020-2023):

1- إدارة جبائية ملائمة ومفتوحة على بيئتها: وذلك من خلال:¹

أ- وضع هيكل تنظيمي جديد للإدارة المركزية: بهدف تحقيق التغيير في التنظيم والتسيير الذي يتماشى مع التطور الاقتصادي والاجتماعي وكذا الانفتاح الدولي وتطوير التكنولوجيات الرقمية الجديدة، فإن الإدارة الجبائية قامت بوضع هيكل تنظيمي جديد على مستوى الإدارة المركزية، من خلال إنشاء أقسام ومديريات جديدة تركز على التخصص الملائم لمختلف مهن المديرية العامة للضرائب، وعلى تبادل المعلومات، القيادة والمرافقة في التحول الرقمي.

الشكل رقم (01): يبين الهيكل التنظيمي الجديد للإدارة الجبائية:



المصدر: المديرية العامة للضرائب، النشرة الإعلامية، تحقيق التوصيات المترتبة عن الجلسات الوطنية للإصلاح الجبائي، عدد خاص، نوفمبر 2023، ص 02.

¹ Direction Générale Des Impôts, La lettre de la DGI, **Aboutissement des recommandations des assises nationales sur la réforme fiscale**, Bulletin d'information de la DGI(Numéro spécial) ; Novembre 2023, p p [2-5]. Sur la ligne <https://www.mfdgi.gov.dz/ar/2014-03-24-14-23-8/actu-impots-ar/23006lettres-dgi-ar> date de visite 24/11/2023.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

ب- متابعة وضع حيز الخدمة فيما يخص الهياكل اللامركزية الجديدة:

شرعت المديرية العامة للضرائب في تسريع عملية وضع حيز الخدمة بالنسبة للهياكل اللامركزية الجديدة، وهي مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، وذلك تدريجيا وفقا لاستلام هذه المنشآت. وقد تم استلام إلى غاية نوفمبر 2023، 46 من أصل 59 مركزا للضرائب و 146 من أصل 244 مركزا جواريا للضرائب مبرمج. تمنح هذه الهياكل الجديدة التي تعتبر المحاور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة من تقديم خدمات ذات نوعية لفائدتهم.

ت- مواصلة رقمنة مصالح المديرية العامة للضرائب:

أولت المديرية العامة للضرائب اهتماما خاصا فيما يتعلق برقمنة الإدارة الجبائية فقد تم تسطير مخطط واسع لتسريع وتيرة رقمنة المصالح الجبائية، وذلك بغية تمكين المديرية العامة للضرائب من توفير خدمة ذات نوعية مطابقة للمعايير الدولية ورغبات المكلفين بالضريبة والمواطنين، ويتضمن بشكل رئيسي:

- مواصلة تنفيذ مخطط نشر النظام الجبائي الالكتروني "جبائتك" على مستوى المراكز الضريبية والمراكز الجوارية للضرائب.
- توسيع عروض خدمات التصريح والدفع الالكتروني للضرائب والرسوم من خلال بوابة "جبائتك" لفائدة المكلفين بالضريبة المنخرطين في النظام الالكتروني للمديرية العامة للضرائب؛
- نشر خدمات التصريح والدفع الالكتروني للضرائب والرسوم من خلال بوابة "مساهمتك" بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لـ 256 قبضة ضرائب غير المزودة بالنظام المعلوماتي "جبائتك" (نوفمبر 2023).

ث- تعزيز قدرات مستخدمي الإدارة الجبائية:

ركزت المديرية العامة للضرائب باعتبارها إدارة خدماتية، على تعزيز الموارد البشرية وقدراتها، التي تشكل محورا هاما في مخطط عمل المديرية العامة للضرائب لتحقيق هدفها المتمثل في تحسين الإيرادات الضريبية.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

ويعتبر إنشاء مديرية المستخدمين والتكوين، في إطار وضع الهيكل التنظيمي الجديد للإدارة المركزية للمديرية العامة للضرائب، خطوة مهمة في تحسين إدارة الموارد البشرية. وفي هذا السياق، تم وضع استراتيجية تكوينية لتعزيز قدرات موظفي الإدارة الجبائية، تتمحور حول النقاط التالية:

- مرافقة رقمنة المصالح؛
- تحسين المهارات المهنية لأعوان المصالح في إطار دورات تحسين المستوى وتعزيز قدراتهم لتمكينهم من العمل وفق النظام الإلكتروني الجديد.
- اكتساب قدرات جديدة في ميادين التسيير والاتصال لفائدة الإطارات المعيّنين حديثا بالإضافة إلى مهارات مهنية بالنسبة للموظفين الجدد (التدريب على التكيف مع الوظيفة)

ج- الاعتماد على وسائل الاتصال لتعزيز العلاقة مع المكلفين بالضريبة:

- لقد عملت المديرية العامة للضرائب على استخدام مختلف قنوات الاتصال والوسائل المتاحة لتحسين وتوطيد علاقتها مع المكلفين بالضرائب. ونذكر على سبيل المثال:
- تنظيم وبرمجة لقاءات مع المتعاملين الاقتصاديين والجمعيات والاتحادات المهنية، والمؤسسات العمومية، من أجل الاطلاع على انشغالاتهم والصعوبات التي يواجهونها؛¹
 - تنظيم زيارات ميدانية للإدارات الجبائية للاطلاع على ظروف استقبال وتقديم المعلومات للمكلفين بالضريبة؛

- الاعتماد على التسويق الجبائي لزيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة وإقناعهم بالامتثال التام للتصريح بضرائبهم ودفعها عبر البوابة الإلكترونية.

2- تطور التشريع والتنظيم الجبائيين: وذلك عن طريق:²

أ- تعزيز الأمن القانوني: وذلك من خلال:

¹ جمال الدين سيليني، فعالية آليات التحصيل الضريبي الحديثة في تحسين الإيرادات العامة الجزائرية-دراسة نظام جبايتك، مرجع سبق ذكره، ص107.

² Direction Générale Des Impôts, La lettre de la DGI, **Aboutissement des recommandations des assises nationales sur la réforme fiscale**, p p[4-6] .

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

- العمل على تعديل القوانين والنصوص التشريعية والتنظيمية ذات الطابع الجبائي بما يتلاءم مع النظام الالكتروني الجديد؛
 - تعميم الاطلاع على كل التشريعات والأنظمة الجبائية من خلال إعداد ونشر هذه النصوص على الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب.
 - تنصيب المجلس الوطني للجبائية كهيئة استشارية لكل المسائل الجبائية:
- من أجل إثراء النقاش العام في مجال الجبائية وتعزيز مساهمة الغير في صياغة القانون الجبائي، قام وزير المالية بتاريخ 10 جويلية 2023 بتنصيب المجلس الوطني للجبائية. والذي يتألف من 41 عضوا يضم ممثلين عن جمعيات واتحادات مهنية ومتعاملين اقتصاديين وخبراء وأكاديميين وممثلي الإدارة. وتتمثل مهمته بشكل خاص في إبداء الرأي حول المواضيع ذات الطابع الجبائي واقتراح التدابير الجبائية لمرافقة ودعم التنمية الاقتصادية.
- ب-تبني نظام جبائي قائم على الإنصاف: والذي يتمحور أساسا حول توسيع الوعاء الضريبي، تعزيز العدالة الجبائية من خلال مراجعة توزيع العبء الجبائي بين المواطنين والمؤسسات الاقتصادية. إضافة إلى الإفصاح والشفافية في القوانين والإجراءات الجبائية بما يجعل المكلفين على إطلاع تام بتواريخ وقيمة المستحقات الضريبية ما يسهم في زيادة الوعي الضريبي ويقلل من التهرب الضريبي.¹
- 3- إنشاء بنية تحتية رقمية مناسبة: حاولت الدولة تطوير البنية التحتية لدعم تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إطار خطة عمل الحكومة (2020)، إذ يتعلق الأمر بتعميم الولوج إلى الأنترنت عالي التدفق، فضلا عن تكثيف شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وتأمين البنى التحتية لشبكة الاتصالات لتكنولوجيا المعلومات وحماية المستعملين.²

¹ نبيل قليل، سبل تفعيل النظام الضريبي بالاستناد إلى الحصييلة الضريبية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 147.

² محمد لعربية، فاروق سحنون، دور العصرية في تفعيل أداء الإدارة الجبائية وتحسين الالتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة- دراسة حالة مركز الضرائب لولاية سطيف، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 19، العدد 03، 2021، ص 520.

المبحث الثاني: دراسة تفصيلية للنظام الجبائي الالكتروني

يعتبر إدراج تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة أساسية في استكمال برنامج التحديث والعصرنة وهو ما يتطلب تكييف التشريعات الضريبية من أجل التوجه نحو تقنية إزالة الطابع المادي وتنظيم الدخول الالكتروني للنظام المركزي، ولذلك تم توجيه التفكير نحو إدخال نظام معلوماتي الكتروني يركز على لامادية كل العمليات الضريبية والآلية الكاملة لجميع الإجراءات الضريبية، وهو قادر على الاستجابة للتحديات التي تواجهها هذه الإدارة باعتبارها ممول رئيسي لميزانية الدولة.

المطلب الأول: النظام الجبائي الالكتروني "جبائتك"

سنتعرف في هذا المطلب على مراحل إنشاء هذا النظام وأبرز الأهداف التي تسعى السلطات الضريبية لتحقيقها من وراء تطبيقه، بالإضافة إلى عرض أهم مزاياه بالنسبة للمكلف والإدارة الجبائية.

أولاً: إطلاق النظام الجبائي الالكتروني:

تم توظيف والاستعانة بمكتب استشارة أجنبي من أجل دعم المديرية العامة للضرائب لإطلاق مشروع النظام الجبائي الالكتروني من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية ذات الصلة بالنشاطات المتخصصة للإدارة الجبائية والنتائج المنتظرة من جهة وتحضير مشروع الاتفاقية من جهة أخرى.

في النهاية أسفرت جميع الخطوات الإدارية والتقنية إلى تكليف شركة اسبانية للإدماج " إندرا سيسستماس" (Indra-Sistemas) قصد اقتناء ووضع نظام معلومات جبائي يعمل على رقمنة جميع العمليات الجبائية والإدارية بهدف تقديم دعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات للإدارة الجبائية لإتمام مهامها وبلوغ أهدافها، وتطوير فرص جديدة في جمع المعلومات الجبائية وتسهيل

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

تداولها والارتكاز على إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتحسين الفعالية والشفافية ونوعية خدماتها.¹

وبالفعل تم إنشاء هذا المشروع والذي يتشكل من 23 حصة تبدأ من مرحلة التأطير وتنتهي في مرحلة الصيانة والضمان. وعليه فإن النظام المعلوماتي المقترح من طرف هذا المتعامل يركز على حل معلوماتي من نوع (SAP-ERP)، يتم من خلاله إدارة جميع العمليات من منصة تقنية مركزية واحدة.

ويمكن تعريف SAP على أنه نظام يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية لإدارة جبائية مع برمجة العناصر الأتية:

- ضبط وتحديد الحل المعلوماتي والتكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب. وقد تمت برمجته على أجهزة الإعلام الآلي الخاصة بها.² ويندرج تطبيق هذا النظام ضمن إطار مشروع رقمنة الحكومة " الجزائر الالكترونية 2013" والذي يهدف إلى تطوير قطاع التكنولوجيا الجديدة وتبنيها في جميع القطاعات الحكومية بهدف تعزيز الثقة لدى المواطنين من خلال الشفافية والتبادل الحر للمعلومات.

ولقد تم إطلاق هذا النظام الجبائي الالكتروني لأول مرة بمديرية كبريات المؤسسات سنة 2013 للمكلفين التابعين لها وذلك للقيام بتصريحاتهم الجبائية بصفة اختيارية، كما تم تطبيقه فيما بعد بمركز الضرائب الحراش كموقع نموذجي بتاريخ 04 ماي 2017³، وبعض المراكز الضريبية كمركز الضرائب روية، سطيف، برج بوعريرج، مستغانم، ثم طبق بعدها بصفة

¹ Direction Générale Des Impôts, La lettre de la DGI. N 85, **Le lancement du nouveau système d'information de la DGI(Jibaya'tic)**, 2017, p 7.

² المديرية العامة للضرائب، بلاغ موقع المديرية العامة للضرائب العصرية، متوفر على الرابط:
<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/modernisation-voir-plus-ar/229-2014-05-20-08-45-32> تاريخ الاطلاع 2023/10/03

³ سعدي حنان، بلبقرة عبلة، برامج عصرية الإدارة الجبائية في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 02، العدد 04، 2019، ص 67.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

إلزامية في مديرية كبريات المؤسسات في 23 جانفي 2018، ليتم تعميمه تدريجيا ليشمل مراكز الضرائب الأخرى المجهزة بهذا النظام، وكذا المراكز الجوارية.

ثانيا: أهداف تطبيق النظام الجبائي الالكتروني:

يهدف هذا النظام الجديد إلى تحكم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأملاك التي تتوفر عليها هؤلاء، حيث يتطلب اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة معلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم، كما يتطلب أيضا التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وألية¹.

كما يسعى إلى تحقيق عدة أهداف أخرى منها:²

- تقديم تطبيقات بسيطة الاستعمال تسمح للمستخدمين بممارسة مسؤولياتهم بالفعالية والنجاعة المطلوبتين؛
- ضمان وجود المعطيات الصحيحة لمجمل المستخدمين المؤهلين؛
- تبسيط الإجراءات لا سيما تلك المطبقة من طرف المكلفين بالضريبة؛
- ضمان الحماية من خلال اللجوء إلى تكنولوجيا الاتصالات المناسبة.
- التحكم الأفضل في الموارد الجبائية ومحاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني ومكافحة كل مظاهر الغش والتهرب الضريبي مهما كان نوعها من خلال اكتشاف المكلفين بالضريبة الذين يثبت ارتكابهم للغش الضريبي والذين يخلون بالتزاماتهم الضريبية.

¹ جمال الدين سيليني، فعالية آليات التحصيل الحديثة في تحسين الإيرادات العامة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص150.

² Direction Générale des Impôts, Lettre de la dgi N73, Allocution de Mr : Raouya Abderrahmane ; Séminaire sur le système d'information- vers une administration électronique. P 02. sur la ligne <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi> date de visite 20/ 12/2023

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

- كما يعد تطبيق النظام الجبائي الالكتروني خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية لتعزيز القاعدة التكنولوجية وترقية الخدمات عن بعد، تحقيق الامتثال الجبائي للمكلفين بالضريبة وتعزيز التحصيل الجبائي.

لا يمكن تجسيد هذه الأهداف إلا من خلال تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة، ولقد اجتازت المديرية العامة للضرائب المراحل الأولية لهذا المسعى من خلال الاستثمار في قطاع التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، أي أن الشروط المبينة أدناه قد توفرت:¹

✓ تكوين موظفي الإدارة الجبائية في كيفية استعمال الإعلام الآلي؛

✓ تجهيز المصالح بعتاد الإعلام الآلي المناسب؛

✓ وضع منظومة شبكية من نوع البريد الالكتروني والأنترنت؛

✓ إدخال الانترنت في المصالح الجبائية؛

✓ توحيد العمل الجبائي في إطار ما يسمى بالشباك الوحيد.

من خلال ما سبق ذكره يتضح لنا أن السلطات الضريبية تحاول بناء وتحسين العلاقة مع المكلفين بالضريبة وبكل ثقة ومصداقية مع تطوير عمل المديرية في مجال الرقابة وتعزيز وسائل مكافحة التهرب الضريبي وتحسين قدراتها في مجال التحصيل، ولذلك يجب عليها الاعتماد على نظام معلومات قوي وقابل للتطوير من أجل تعزيز كفاءة الإدارة وحوكمتها بهدف زيادة الحصيلة الضريبية وتلبية الاحتياجات العملية للمكلفين بالضريبة.

ثالثا: مزايا النظام الجبائي الالكتروني "جبائتك"

يمكن تلخيص امتيازات النظام الجبائي الالكتروني "جبائتك" فيما يلي:

¹ مقال على موقع المديرية العامة للضرائب العصرية، متوفر على الرابط:

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/modernisation-voir-plus-ar/229-2014-05-20-08-45-32> تاريخ الاطلاع 2023/09/12

1-بالنسبة للإدارة الجبائية: وتتمثل في: ¹

- نزع الطابع المادي عن كل الإجراءات الجبائية ابتداء من استقبال المكلف بالضريبة وصولاً إلى تأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي وهذا من خلال رقمنة هذه العمليات؛
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة؛
- الرفع من كفاءة الإدارة الجبائية من خلال التقليل من وقت معالجة الملفات الجبائية وكذلك معدل الخطأ؛
- الالمام الشامل بالمكلفين بالضريبة كل حسب وضعيته الخاصة أو خصوصياته؛
- مساعدة الإدارة الجبائية على زيادة الفاعلية والشفافية وتقليل تكاليف التحصيل الضريبي.
- المساهمة في تخفيض الحصص التي تمثل مستحقات ضريبية للإدارة الجبائية لدى المكلف بالضريبة التي يصعب تحصيلها وبالتالي زيادة معدلات التحصيل الضريبي؛
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة، عمليات الخزينة، والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح؛
- التكفل السريع بانشغالات المكلفين بالضريبة سواء تعلق الأمر منها بالانشغالات الجبائية، أو الخاصة بحسن الاستقبال وتحسين نوعية الخدمة العمومية على مستوى الإدارة الجبائية؛
- الحصول على الجداول البيانية في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وتبعاً لكل قطاع نشاطي؛
- تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات؛

¹ Direction Générale des Impôts, La lettre de la DGI. N 85, **Le lancement du nouveau système d'information « Jibayatic » une gestion de l'impôt plus transparente**, 2017, p 7.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

- التقليل من حجم كثافة المهام التي يقوم بها الأعوان، من خلال السعي إلى رقمنة جميع إجراءات معالجة البيانات المتعلقة بفرض الضرائب والتحصيل والرقابة والمنازعات؛
- مركزية قاعدة البيانات بالنسبة لمختلف فئات المكلفين بالضريبة تسمح بالولوج الآلي للمحققين في المحاسبة إلى البطاقات عند قيامهم بالمهام المسندة إليهم؛
- تقليص مدة دراسة ومعالجة الشكاوى النزاعية والطعون المقدمة من طرف المكلف بالضريبة كون استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة الجبائية يسمح بالولوج وبسرعة إلى كافة المعلومات الخاصة بالإخضاع الضريبي موضوع النزاع بالنسبة للمكلف سواء تعلق الأمر بمدى احترامه لالتزاماته الجبائية المتعلقة باكتتاب التصريحات الجبائية أو بالنسبة لتسديد الضريبة أو بالنسبة لطريقة تقدير وتأسيس الوعاء الضريبي للمكلف بالضريبة.¹

2- بالنسبة للمكلف بالضريبة: وتتمثل في:²

- تسهيل قيام المكلف بأداء التزاماته الضريبية بطريقة سريعة وبأقل تكلفة؛
- توفير الوقت وتجنب التنقل إلى إدارة الضرائب من أجل تقديم التصريحات، فبإمكان المكلف إيداع التصريح ودفع ضرائبه عبر الانترنت في أي وقت ومن أي مكان؛³
- الاستفادة من سهولة الاستخدام من خلال الاطلاع على المعلومات الجبائية المحينة ومتابعة تصريحاته الدورية وديونه الجبائية؛
- التقليل من الخطأ وبالتالي تجنب العقوبة؛
- إمكانية استرجاع ضرائبه بشكل أسرع مقارنة بالطريقة التقليدية.

¹ محمد أوشان، بن علي بلعوز، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 70.

² Direction Générale des Impôts, La lettre de la DGI. N 85, **Le lancement du nouveau système d'information « Jibayatic » une gestion de l'impôt plus transparente**, 2017, p 7.

³ علي قناص، يونس زين، التصريحات الجبائية الالكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 221.

المطلب الثاني: مساهمة النظام الجبائي الالكتروني في تفعيل أليات الرقابة الجبائية

تسعى إدارة الضرائب من خلال النظام الجبائي الالكتروني إلى الحصول على المعلومات والبيانات في شكل غير مادي والذي يتماشى تماما مع عملية رقمنة التصريحات الضريبية، بهدف السماح باستغلال أفضل للبيانات الجبائية وإجراء المقاربات اللازمة الضرورية للتأكد من صحة البيانات المصرح بها، مما يسهل في إعداد برامج الرقابة الجبائية.

وتعتبر خدمات النظام الجبائي الالكتروني "جبائتك" من أبرز الخدمات المتاحة للمكلفين بالضريبة للقيام بالتصريح بمختلف الضرائب والرسوم والكشف التلخيصي السنوي عبر شبكة الأنترنت، إضافة إلى سهولة جمع معلومات سريعة ودقيقة حول مداخيل المكلفين بالضريبة، بما يسمح ببناء دراسات صحيحة.

أولاً: مفهوم رقمنة التصريحات الجبائية:

يعرف التصريح الالكتروني على أنه: الترخيص للمكلف بالضريبة بالتصريح عن الضرائب الخاضع لها بما فيها الملفات أو البيانات باستخدام وسائل تكنولوجية لنقلها إلى الإدارة الجبائية بطريقة عصرية باستخدام الأنترنت.¹

كما يعرف على أنه: " تطبيق تضعه الإدارة الجبائية تحت تصرف مكلفها، بحيث يقوم هذا الأخير بتحميل الملفات الخاصة به واستعراضها وتعبئتها".²

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نعرف التصريح الجبائي الالكتروني على أنه التصريح بالضرائب عبر الأنترنت وهو إجراء يهدف إلى التحول من النظام التقليدي الورقي إلى النظام الآلي بواسطة نظام معلومات.

¹ فلة محتال، أحمد بساس، أثر تطبيق نظام التصريح الالكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية (دراسة حالة المرتكز الضريبية بالأغواط)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 02، 2020، ص60.

² علي قناص، يونس زين، التصريحات الجبائية الالكترونية وأثرها على زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص219.

ثانيا: التصريح الشهري الالكتروني:

هو قيام المكلف أو من ينوب عنه بالتصريح الكترونيا بالالتزامات الضريبية بصورة دورية ومنتظمة للضرائب والرسوم الواجب التصريح بها باستعمال سلسلة (G50)، بحيث:

- بعد التصريح بالضرائب وملء الخانات الخاصة بالأوعية الضريبية تقوم البوابة بحساب الضرائب المستحقة آليا، ليتم الإرسال بالضغط على "إرسال التصريح" وبمجرد إرسال التصريح يتم تحويله إلى قسم الدفع، ويعتبر ذلك إعلان ضمان الاستلام الصحيح للتصريح الضريبي الشهري من طرف المصالح الجبائية.

- بعد ذلك ينتقل المكلف بالضريبة للقيام بدفع الضرائب والرسوم المصرح بها عن بعد. حيث يمكن له دفع الرسوم المستحقة عن طريق البطاقة البنكية (بطاقة الدفع ما بين البنوك CIB) أو البطاقة الذهبية. وبعد تنفيذ الدفع بنجاح، يتم إبلاغ المكلف بالضريبة، في فضائه الخاص، بنتيجة الإجراء من خلال استلام إيصال باستلام عملية الدفع المنفذة.

- وتعتبر البيانات المرسله أنها صادرة بصفة قانونية عن المكلف بالضريبة المنخرط أو الممثل الذي فوضه، وتخضع البيانات لنظام مراقبة وذلك بهدف تحسين مصداقيتها، كما يتم حساب الغرامات المتأخرة تلقائيا. كما أن التاريخ المرجعي هو تاريخ البوابة المضبوط بالمنطقة الزمنية للجزائر.¹

ثالثا: الكشف التلخيصي السنوي في الجزائر:

أدخل قانون المالية لسنة 2021 التزاما تصريحيا جديدا بدون دفع وهو تصريح الكتروني عبر بوابة "جبايتك" يسمى الكشف التلخيصي السنوي (ERA).

1- مفهوم الالتزام بالكشف التلخيصي السنوي:

هو تصريح إلزامي جديد لا يترتب عنه دفع للضرائب والرسوم (مستحقات). يتم اكتتاب هذا التصريح الكترونيا بعنوان السنة المالية السابقة عن طريق بوابة التصريح والدفع عبر الانترنت

¹ حسين كماش، مساهمة الرقمنة في تفعيل عمليات التحري والرقابة الجبائية في الجزائر - الكشف التلخيصي السنوي ERA " نموذجاً"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 12، العدد 23، 2024، ص ص 160-161.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

"جبائتك"، وذلك قبل 20 ماي كحد أقصى من كل سنة، وينجر عن عدم احترام هذا الأجل تطبيق غرامات تأخيرية. إذ يتوجب على المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات ومراكز الضرائب المجهزة بالنظام المعلوماتي "جبائتك" اكتاب الكشف التلخيصي السنوي (ERA) الكترونيا، تزامنا مع اكتاب التصريحات السنوية للمداخيل والنتائج وهذا تطبيقا لما جاء

في المواد 5 و16 من قانون المالية لسنة 2021، ليتم تطبيقه لأول مرة في سنة 2022.¹

إن إلزامية التصريح الالكتروني بالنسبة لهاتين الفئتين من المكلفين بالضريبة يستجيب لضرورة إدراج وسيلة مساعدة لبرمجة رقابة جبائية على مستوى نظام المعلومات "جبائتك"، تقوم على أساس تحليل مخاطر التهرب من أداء الواجبات الجبائية، إذ لا يمكن القيام بهذا التحليل في ظل غياب التصريح السنوي على مستوى البوابة.

يتواجد الكشف التلخيصي السنوي على البوابة العامة للتصريح والدفع عبر الانترنت "جبائتك"

على الرابط: <http://www.mfdgi.gov.dz/portailpublic/>

2- الإطار القانوني للكشف التلخيصي السنوي:

صدر في قانون المالية 2021، تعديل وتنتم أحكام المادة 18 من قانون الضرائب المباشرة

والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي:

حسب المادتين 18، 151 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فإن الالتزام بالكشف التلخيصي السنوي يتم كما يلي:

المادة 18: يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يحققون أرباحا صناعية وتجارية، أن يكتتبوا، وفقا للشروط نفسها المنصوص عليها في المواد 151 و151 مكرر و152 من هذا القانون بعنوان نتيجة السنة أو السنة المالية السابقة، التصريح الخاص بمبلغ نتيجتهم، ويتعين على المكلفين بالضريبة التابعين للهياكل المزودة بالنظام المعلوماتي "جبائتك"، اكتاب كشف تلخيصي سنويا يحتوي على المعلومات التي يجب أن تستخرج من التصريح المذكور أعلاه والكشوف المرفقة.²

¹Direction Générale des Impôts, Notice ERA, Juin 2022

²وزارة المالية، المادة 05، قانون المالية، 2021.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

عندما ينتهي أجل إيداع التصريح يوم عطلة قانونية، يؤجل تاريخ الاستحقاق إلى اليوم الأول المفتوح الموالي.¹

المادة 151 مكرر: يتعين على الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136، أن يكتتبوا إلكترونيا وقبل 20 ماي كحد أقصى كشفا تلخيصيا سنويا يتضمن المعلومات التي يجب أن تستقى من التصريح السنوي للنتائج والكشوف المرفقة.²

إن عدم اكتتاب كشف تلخيصي سنوي إلكتروني أو الاكتتاب المتأخر و/أو اكتتاب كشف يحتوي على بيانات لا تتوافق مع تلك المدرجة في التصريح السنوي للنتائج، يؤدي إلى تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة 192 مكرر من هذا القانون³

3- الأشخاص المكلفون بالضريبة المعنويون باكتتاب الكشف التلخيصي السنوي:

يخص التصريح بالكشف التلخيصي السنوي:⁴

- الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات التابعين إلى مديرية كبريات المؤسسات.
- الأشخاص التابعين لمراكز الضرائب المزودة بالنظام المعلوماتي "جبايتك" ويتعلق الأمر بالأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات والأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح الصناعية والتجارية.

¹ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 18، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023

² وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للمكلفين بالضريبة، مرجع سبق ذكره، ص 87.

³ وزارة المالية، المادة 16، قانون المالية، 2021.

⁴ المديرية العامة للضرائب، النظام المعلوماتي جبايتك نشرة إعلامية حول كيفية ملء الكشف التلخيصي

السنوي، تاريخ الاطلاع 2023/10/23

https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/guides_fiscaux/NOTICE_ERA_ar.pdf

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

- **ملاحظة:** الشركات فرع من مجموعة شركات والشركة الأم، الخاضعة للنظام الخاص بمجموعة شركات بمفهوم أحكام المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ملزمة باكتتاب الكشف التلخيصي السنوي كل على حدا.

4- الغرامات الضريبية المطبقة:

حسب المادة 21 من قانون المالية ووفقا للمادة 192 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021، سيتم تطبيق الغرامات الضريبية في حالة عدم التصريح بالكشف التلخيصي السنوي أو التصريح المتأخر أو التصريح عن بيانات خاطئة لا يتطابق مع ما يظهر في التصريح الضريبي أو البيانات المرفقة، وفيما يلي العقوبات المطبقة:

أ- في حالة عدم التصريح أو التصريح المتأخر بالكشف التلخيصي السنوي:

- تفرض غرامة جبائية بنسبة 25% تحسب على النتيجة الجبائية المصرح بها، دون أن تتعدى هذه الغرامة مبلغ مليون دينار جزائري (1.000.000 دج)، تطبق على المكلفين بالضريبة المشار إليهم في المادتين 18 و136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الذين لم يقدموا الكشف التلخيصي السنوي الكترونيا قبل تاريخ 20 ماي على الأكثر.
- وفي حالة تسجيل عجز في النتيجة الجبائية المصرح بها، تطبق غرامة قدرها مئة ألف دينار جزائري (100.000 دج).

- كما تضاف غرامة جبائية بنسبة 35% على مبلغ الغرامة الأولى عندما لا يكتتب المكلفون بالضريبة المعنيون بالكشف التلخيصي السنوي بعد انقضاء أجل ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ استلام الإخطار الرسمي بذلك.¹

ب- في حالة التصريح ببيانات خاطئة في الكشف التلخيصي السنوي:

- تفرض على المكلفين بالضريبة المشار إليهم في المادتين 18 و136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الذين اكتتبوا كشفا تلخيصيا سنويا يحتوي على بيانات مختلفة

¹ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 192 مكرر، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

عن تلك الواردة في التصريح السنوي للنتائج والكشوف المرفقة، غرامة جبائية بقيمة عشرة آلاف دينار جزائري (10.000 دج) لكل بيانات غير مطابقة، دون أن يتعدى إجمالي مبلغ الغرامات الجبائية المطبقة مئة ألف دينار جزائري (100.000 دج).¹

رابعاً: التصريحات الجبائية الالكترونية كألية لتنفيذ الرقابة الجبائية:

يعتبر التصريح الجبائي الالكتروني أكثر كفاءة من التصريح الجبائي التقليدي كونه يقلل من إجراءات الرقابة المعتمدة في التصريح التقليدي ولذلك فإن الاعتماد عليه سيساعد الإدارة الجبائية على تفعيل الرقابة الجبائية وتدعيمها والذي يمكن أن نوضحه في بعض النقاط كالتالي:

- يساهم التصريح الالكتروني في تحسين موثوقية البيانات المحاسبية والزيادة من فعالية الرقابة الجبائية من خلال تلخيص واختصار العمليات والحصول على نتائج أفضل بتكاليف أقل وكفاءة أكبر، مما يساعد ذلك في إعداد وضبط برامج الرقابة الجبائية بعيداً عن كل أشكال البيروقراطية والمحاباة؛²

- تطبيق هذا التصريح الالكتروني يساهم في تحسين الرقابة الشكلية في مصلحة التسيير ضمن مصالح الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات والمراكز الضريبية وذلك من خلال انتقاء المعلومات المهمة بطريقة ألية ومراقبة جميع التصريحات دون استثناء بدلاً من ضياع بعضها خلال إجراء الرقابة الشكلية التقليدية؛

- يعمل التصريح الضريبي الالكتروني على التقليل من مختلف التلاعبات في الأرباح المصرح بها والكشف عن الوعاء الحقيقي للمكلف بالضريبة مما يساهم في محاربة كل من ظاهري الغش والتهرب الضريبيين وبالتالي تحقيق الفعالية في الرقابة الجبائية.

- كما يعمل هذا التصريح الالكتروني على جعل المعلومات المعتمد عليها لإجراء التحقيقات الجبائية أكثر دقة ومصداقية وبالتالي تكون عملية الرقابة أكثر جودة وفعالية.

¹ وزارة المالية، المادة 21، قانون المالية، 2021.

² حسين كماش، مساهمة الرقمنة في تفعيل عمليات التحري والرقابة الجبائية في الجزائر - الكشف التلخيصي السنوي ERA " نموذجاً "، مرجع سبق ذكره، ص163.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

- يساعد الكشف التلخيصي السنوي من خلال الحسابات التي يقدمها في تحديد معايير انتقاء الملفات الخاضعة للرقابة والتحقيق بطريقة سريعة ودقيقة دون العودة إلى تفحص التصريحات الجبائية السنوية. فعلى سبيل المثال يتم مقارنة رقم الأعمال المصرح به مع استهلاكات السنة ونتيجة الدورة. في حالة فوارق كبيرة بين هذه المبالغ أو تكررت عملية التصريح بالنتيجة سالبة يمكن أن يعطي هذا معيار لبرمجة هذه الملفات ضمن الرقابة الجبائية.¹

- في الأخير يمكن القول بأن تطبيق النظام الجبائي الالكتروني في الإدارة الجبائية الجزائرية قد ركز بصفة أولية على رقمنة التصريحات الجبائية وكذا التحصيل الضريبي، مما أخر تطبيقه في مجال الرقابة الجبائية. حيث سيمنح هذا النظام بعد تفعيل محور الرقابة الجبائية الالكترونية للمحققين والمراقبين الجبائيين العديد من المزايا والتسهيلات، كرفع نسب تغطية عمليات الرقابة الجبائية، وتفعيل عمليات التدخل بهدف جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات وحصر المكلفين. كما يساهم في حل عديد المشاكل التي كانت تطرح كقلة البرمجة لملفات التحقيق مقارنة بعدد المكلفين وضعف الإمكانيات البشرية والمادية خاصة المحققين القادرين على القيام بالتحقيق بدرجة عالية من الجودة.

¹ رابح طويرات، لامية كشيدة، مساهمة الكشف التلخيصي السنوي (ERA) في دعم الرقابة الجبائية في ظل عصنة الإدارة الجبائية -دراسة حالة مركز الضرائب لولاية سطيف، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول تحديات توجه الإدارة الجبائية نحو الرقمنة المنعقد في 12 نوفمبر 2022 بجامعة فرحات عباس سطيف1، ص16.

خامسا: دراسة تجربة مركز الضرائب لولاية سطيف

سنتناول في هذا العنصر دراسة تجربة مركز الضرائب لولاية سطيف حول دور التصريحات الالكترونية والكشف التلخيصي السنوي في تفعيل الرقابة الجبائية. حيث يمثل الجدول التالي تطور عدد التصريحات الجبائية الالكترونية وذلك على مستوى هذا المركز في الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2022.

جدول رقم(11): يوضح عدد المنخرطين في نظام التصريح والدفع "جبايتك" في الفترة الممتدة ما بين(2017-2022):

النسبة	عدد المكلفين	عدد المنخرطين	النسبة المئوية(%)
2017	4426	356	8,04
2018	4983	2816	56,51
2019	6051	3231	53,40
2020	7798	7233	92,76
2021	8659	7358	84,98
2022	11354	10819	95,28

المصدر: رابح طويرات، لامية كشيدة، مساهمة الكشف التلخيصي السنوي (ERA) في دعم الرقابة الجبائية في ظل عصنة الإدارة الجبائية -دراسة حالة مركز الضرائب لولاية سطيف، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول تحديات توجه الإدارة الجبائية نحو الرقمنة المنعقد في 12 نوفمبر 2022 بجامعة فرحات عباس سطيف1، ص16.

من خلال البيانات الموجودة بالجدول أعلاه يتبين لنا أن عدد المنخرطين في النظام الجبائي الالكتروني "جبايتك" في تزايد مستمر في الفترة قيد الدراسة، حيث بلغ عدد المنخرطين سنة 2017 ب356 منخرط بنسبة 8,04% بالنسبة لإجمالي المكلفين بالضريبة لترتفع النسبة إلى 56,51% بعدد إجمالي المنخرطين في نظام "جبايتك" يقدر ب2816 منخرط، وهذا الارتفاع الكبير في النسبة دليل على فعالية إدخال الرقمنة في المركز الضريبي ونجاحها في امتثال المكلفين للتصريح بمختلف مداخلهم وأرباحهم المحققة، وهكذا استمرت هذه النسبة في الارتفاع

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

لكن مع تسجيل بعض التذبذبات في النسبة بسبب محاولة بعض المكلفين التهرب من التصريح بأرباحهم الحقيقية للإدارة الجبائية، ففي سنة 2020 تم تسجيل نسبة تقدر بـ 92,76%، لكن في سنة 2021 نلاحظ انخفاض عدد المنخرطين في هذا النظام الإلكتروني وتسجيل نسبة 84,98%، لتعاود الارتفاع في سنة 2022 وتسجل أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة بنسبة تقدر بـ 95,28%، أين تم فرض إلزامية التصريح بالكشف التلخيصي السنوي لذلك زاد عدد المنخرطين في نظام "جبايتك" تجنباً للعقوبات المفروضة في حالة عدم التصريح.

ومن خلال هذه الدراسة وبالنظر إلى النتائج التي تم الحصول عليها نستخلص أن إلزامية التصريح الجبائي الإلكتروني له دور كبير في تعزيز الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي من خلال ضبط أكبر عدد من المكلفين بالضريبة وإلزامهم بالتصريح بأرباحهم الفعلية.

المطلب الثالث: بوابة التصريح والدفع الإلكتروني "مساهمتك"

سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف ببوابة "مساهمتك"، والوظائف والمزايا التي تقدمها.

أولاً: تقديم بوابة "مساهمتك"

تعد بوابة "مساهمتك" تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد، تم إطلاقها في 22 جويلية 2021. الغرض منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر الإنترنت، وقد تم إدراج هذه البوابة على مستوى قباضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية للضرائب التي لا تتوفر على مركز للضرائب ولا على مركز جوارى للضرائب حيز الخدمة، وقد اختارت المديرية العامة للضرائب التعميم التدريجي لبوابة "مساهمتك" على مستوى قباضات الضرائب.¹

وتأتي هذه العملية في إطار تنويع وسائل دفع الضرائب والرسوم وتحديث الخدمات المقدمة في هذا المجال ريثما يتم إنشاء مراكز ضريبية عبر كافة التراب الوطني ونشر نظام "جبايتك".

¹ موقع المديرية العامة للضرائب، بوابة مساهمتك، متوفر على الرابط:

تاريخ 11/ 2023/10/ <https://www.mfdgi.gov.dz/moussahamaticar/#>

الشكل رقم (02): يمثل واجهة البوابة الالكترونية " مساهمتك "



المصدر: الموقع الرسمي لبوابة مساهمتك <https://www.mfdgi.gov.dz/moussahamaticar>

ثانيا: الوظائف التي تقدمها بوابة مساهمتك:

- تسمح الوظائف التي تم تطويرها في البوابة للمكلف بالضريبة، بما يلي:¹
- ترفق هذه البوابة بمساعدة لتسهيل الاستخدام والمرافقة العملية في إدخال بيانات التصريحات بالضرائب والرسوم مع الحساب التلقائي لها، وفقا للقواعد الجبائية المحينة والتي من شأنها تجنب الأخطاء الناتجة عن الإجراءات الورقية؛
- توفر أفضل تتبع وتحكم لعمليات تبادل البيانات مع الإدارة الجبائية، وذلك بفضل المتابعة الدقيقة للتصريحات المرسلّة وعمليات الدفع التي تم إجراؤها عن بعد؛
- جميع المعلومات والبيانات الخاصة بالمكلف بالضريبة متاحة ويمكن الوصول إليها في أي وقت من خلال الفضاء الخاص؛

¹ حسين كماش، لقمان بوخدوني، رقمنة الإدارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992-2022، مرجع سبق ذكره، ص779.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

- إزالة الطابع المادي عن الإجراءات اليدوية التالية:
 - التصريح الجبائي الشهري (سلسلة ج رقم 50)؛
 - التصريحات المتعلقة بنظام الضريبة الجزافية (التصريح التقديري سلسلة ج رقم 12 التصريح النهائي سلسلة ج رقم 12 مكرر)؛
 - طلب التوطين البنكي؛
- بحيث يمكن تصفح وتنزيل وطباعة الوثائق التبريرية من البوابة (كإيصالات الدفع، وشهادة رسم التوطين البنكي...الخ)
- يمكن للمكلف دفع مستحقاته باستخدام بطاقة الانتماء، البطاقة البنكية (بطاقة الدفع ما بين البنوك (CIB) أو البطاقة الذهبية:¹
- ✓ ويحدد الحد الأقصى لبطاقة الدفع ما بين البنوك CIB بخمسة ملايين دينار جزائري (5.000.000 دج).
- ✓ كما يحدد الحد الأقصى للبطاقة الذهبية بمليون دينار جزائري (1.000.000 دج).
- كما أن هناك وظائف متعلقة بالجانب التشريعي والأمني والتي تتمثل أهمها في:
- تعتبر البيانات المرسله بأنها صادرة بصفة قانونية عن المكلف بالضريبة المنخرط أو الممثل الذي فوضه. حيث نظام المصادقة الالكترونية للبوابة هو الأساس لهذا المبدأ.
- أثناء عملية إدخال التصريح، تخضع البيانات لنظام مراقبة وذلك بهدف تحسين مصداقيتها.
- إن البوابة مزودة بشهادة الكترونية تم الحصول عليها من سلطة تصديق والتي تضمن شرعية البوابة للمكلف بالضريبة المنخرط، يتم التشفير المسبق لعمليات تبادل البيانات بين البوابة الالكترونية ووسيلة الدخول (الكمبيوتر، واللوحه الالكترونية... وغيرها) للمكلف بالضريبة المنخرط قبل إرسالها عبر الإنترنت وعليه فجميع التبادلات تتم بصفة مضمونة.

¹ المديرية العامة للضرائب، بوابة مساهمتك، دفتر الأحكام العامة المتعلق بالإجراءات الالكترونية لبوابة

"مساهمتك"، 2022، ص ص[2-5]، متوفر على الرابط

<https://www.mfdgi.gov.dz/moussahamaticar/#> تاريخ الاطلاع 2023/09/20

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

- يضمن إصدار وصل الاستلام للمكلف بالضريبة الاستلام السليم للتصريح والدفع عن بعد، كما تحفظ جميع التصريحات وعمليات دفع الضرائب والرسوم والتي تعتبر قابلة للاستغلال تقنيا من طرف المصالح في الأرشفة. في الشكل الذي قدمها المكلف بالضريبة.¹

المبحث الثالث: تقييم أثر رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين الإيرادات الضريبية في الجزائر

يهدف برنامج الرقمنة الذي تبنته الإدارة الجبائية في الجزائر إلى الرفع من مردودية الحصيلة الضريبية خارج المحروقات وتخفيض تكاليف التحصيل الضريبية لكي يكون هناك نوع من التحكم في إيرادات الجباية العادية وتنميتها والتي تعتبر ضئيلة مقارنة بالإيرادات البترولية. وبناء على ذلك سنتناول في هذا المبحث واقع تطبيق النظام الجبائي الإلكتروني "جبايتك" وتقييم أثره على إيرادات الجباية العادية، حيث سنتطرق إلى دراسة كل من مديرية كبريات المؤسسات (DGE) والمراكز الضريبية (CDI) التي يطبق فيها حاليا هذا النظام الإلكتروني، وسيتم الاعتماد على بعض المؤشرات لمعرفة مدى نجاعته في تحسين الإيرادات الضريبية وتقليل تكاليف تحصيلها.

المطلب الأول: فعالية تطبيق النظام الجبائي الإلكتروني "جبايتك" على مردودية الجباية العادية

تسعى الإدارة الجبائية من وراء رقمنة مصالحها إلى تحسين مداخل الجباية العادية ومحاولة إحلالها محل الجباية البترولية التي شكلت دوما المورد الأساسي لخزينة الدولة، وسيتم تقييم مردودية التحصيل الضريبي وهذا قبل وبعد تطبيق النظام الجبائي الإلكتروني بالاعتماد على عدة مؤشرات أهمها:

¹ المديرية العامة للضرائب، بوابة مساهمتك، متوفر على الرابط

<https://www.mfdgi.gov.dz/moussahamaticar/#>، تاريخ الاطلاع 2023/09/20

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

أولاً: تطور نسبة مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات الضريبية قبل وبعد تطبيق نظام جبايتك

في هذا الفرع سوف نتناول تطور قيمة الجباية العادية ومدى مساهمتها في إجمالي الإيرادات الضريبية للفترة الممتدة ما بين (2010-2022)

الجدول رقم (12): تطور إيرادات الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات للفترة 2010-2022

البيان / السنوات	إيرادات الجباية العادية الوحدة: مليار دج	إيرادات الجباية البتروولية الوحدة: مليار دج	إجمالي الإيرادات الوحدة: مليار دج	نسبة إيرادات الجبائية العادية إلى إجمالي الإيرادات (%)	نسبة الجباية البتروولية إلى إجمالي الإيرادات (%)
2010	1.280,49	1.501,70	2.782,19	46,02	53,98
2011	1.511,45	1.529,40	3.040,85	49,70	50,30
2012	1.911,21	1.519,04	3.430,25	55,72	44,28
2013	2.027,74	1.615,90	3.643,64	55,65	44,35
2014	2.089,77	1.577,73	3.667,50	56,98	43,02
2015	2.360,37	1.722,94	4.083,31	57,81	42,19
2016	2.491,99	1.682,55	4.174,54	59,69	40,31
2017	2.661,69	2.126,99	4.788,67	55,58	44,42
2018	2.713,15	2.349,69	5.062,84	53,59	46,41
2019	2.849,22	2.518,49	5.367,71	53,08	46,92
2020	2.682,22	1.394,71	4.076,93	65,79	34,21
2021	3.478,92	1.909,23	5.388,15	64,57	35,43
2022	3.656,85	2.103,91	5.760,76	63,48	36,52

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين تسوية الميزانية وإحصائيات من وزارة

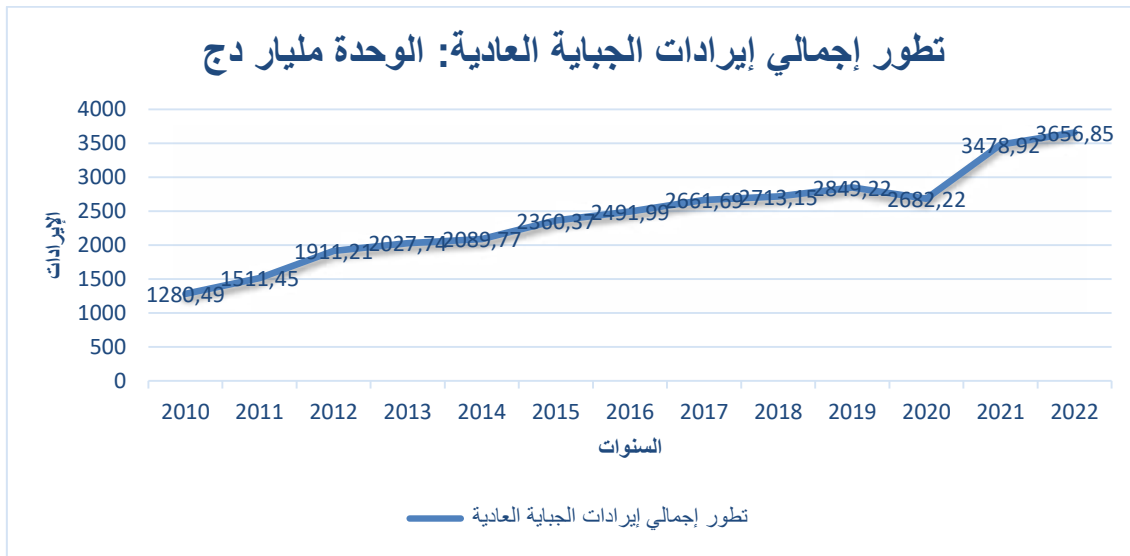
المالية (المديرية العامة للضرائب-الخزينة العمومية)

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

1- تقييم فعالية النظام الجبائي الالكتروني في تنمية إيرادات الجبائية العادية خلال الفترة ما بين (2010-2022)

عرفت الجبائية العادية عدة تطورات في حصيلتها خلال فترة الدراسة والتي يمكن إبرازها في الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (03): منحني بياني لتطور إيرادات الجبائية العادية خلال الفترة ما بين (2010-2022).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12).

يمثل الشكل البياني أعلاه منحني بياني لإجمالي إيرادات الجبائية العادية والتي عرفت تطورا خلال الفترة قيد الدراسة، حيث ارتفعت حصيلتها من سنة لأخرى وبنسب متفاوتة ومتصاعدة، ففي سنة 2010 كانت قيمة الإيرادات الضريبية منخفضة حيث سجلت حوالي 1280,49 مليار دينار، ويمكن إرجاع نقص حصيلة الجبائية العادية في السنوات الأولى للفترة قيد الدراسة إلى عدة أسباب أهمها عدم تحكم الإدارة الجبائية في الضرائب المفروضة نتيجة التغيرات الحاصلة في القوانين الضريبية وكثرة حالات التهرب الضريبي بسبب غياب الوعي والثقافة الضريبية لدى المكلفين وعدم قدرة الإدارة على مواجهة هذه الظاهرة لافتقارها للإمكانيات اللازمة المادية والبشرية والتي تعتبر من أهم المشاكل الأساسية التي واجهت النظام الضريبي وأدت إلى ضعف الحصيلة الضريبية دون أن ننسى كثرة الإعفاءات الضريبية الممنوحة في إطار سياسة الدولة

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

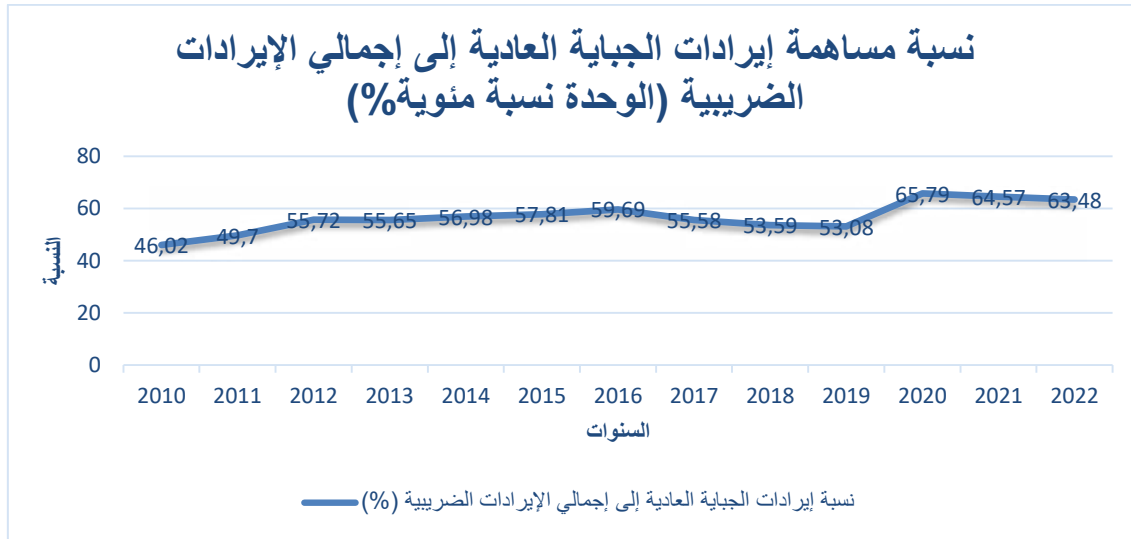
لتشجيع الاستثمار وتكلفة هذه الامتيازات بالنسبة لخزينة الدولة. لكن مع مرور السنوات شهدت ارتفاعا ملحوظا في قيمة هذه الإيرادات، ففي سنة 2015 سجلت ارتفاعا كبيرا بقيمة 270,60 مليار دينار مقارنة بسنة 2014 ووصلت لحوالي 2360,37 مليار دينار وذلك نتيجة تطبيق برامج العصرية والرقمنة في النظام الضريبي بهدف زيادة مردودية الإيرادات الضريبية، وهكذا استمرت الحصيلة الضريبية في الارتفاع خلال سنوات 2016 و2017 بما قيمته 2491,99 مليار دينار و2661,69 مليار دينار على التوالي، وفي سنة 2018 و2019 نلاحظ ارتفاعا في الإيرادات إلى قيمة 2713,15 مليار دينار و2849,22 مليار دينار على التوالي، وذلك تزامنا مع التطبيق الإلزامي للنظام الجبائي الإلكتروني "جبائتك" على مستوى مديرية كبريات المؤسسات، والذي ساهم في زيادة الإيرادات الضريبية، لكن في سنة 2020 عرفت تراجعا في قيمتها حيث بلغت حوالي 2682,22 مليار دينار، وذلك بسبب تداعيات الأزمة الصحية العالمية والظروف التي مرت بها الجزائر في تلك الفترة والتي شهدت تعطلا في جميع مجالات الحياة بما أثر على النشاطات الاقتصادية للمكلفين والتي تعد المصدر الأساسي لتحصيل أكبر عائد من الجبائية العادية.

ومع نهاية الأزمة الصحية عرفت إيرادات الجبائية العادية ارتفاعا كبيرا وصل لأعلى مستوياته سنة 2021 حيث قدر بحوالي 796,70 مليار دينار، وقد سجلت قيمة الإيرادات في هذه السنة بما يعادل 3478,92 مليار دينار، كما واصلت ارتفاعها سنة 2022 لتصل إلى ما قيمته 3656,85 مليار دينار، ويرجع هذا الارتفاع الكبير في هذا التحصيل إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في مواصلة رقمنة القطاع الضريبي وكل الهياكل الضريبية واستعمال أنظمة التحصيل والدفع الإلكترونية المطبقة التي ساهمت بشكل كبير في تحسين الحصيلة الضريبية.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

الشكل البياني رقم (04): منحى بياني لتطور نسبة مساهمة إيرادات الجبائية العادية في إجمالي

الإيرادات الضريبية للفترة ما بين (2010-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(12).

بالنظر إلى معطيات الجدول والشكل البياني يتبين لنا أن هناك تذبذب بين ارتفاع وانخفاض في نسبة مساهمة الجبائية العادية إلى إجمالي الإيرادات الضريبية، حيث بلغت نسبة 46,02 % سنة 2010 وهي نسبة منخفضة، ومع مرور سنوات فترة الدراسة شهدت هذه النسبة ارتفاعا وصل إلى 59,69 % سنة 2016، لكن سرعان ما انخفضت مرة أخرى خلال سنوات 2017، 2018، 2019، أما في السنوات الثلاث الأخيرة فقد ارتفعت النسبة إلى 65,79 % وذلك سنة 2020 كأقصى نسبة مساهمة لها خلال الفترة المدروسة، كما سجلت انخفاضا طفيفا في النسبة خلال السنتين الأخيرتين 2021، 2022 لكنها بقيت محافظة على نفس المستوى من المساهمة في الإيرادات الكلية، حيث يعتبر إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ورقمنة الإدارة الجبائية في السنوات الثلاث الأخيرة من العوامل التي أثبتت نجاعتها في زيادة نسبة مساهمة حصيلة الجبائية العادية في إجمالي الإيرادات وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي في نسبة المساهمة إلا أنها لم ترق إلى مستوى تطلعات السلطات الضريبية التي تسعى إلى إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

ثانيا: تقييم نسبة تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير العامة

تعتبر تغطية حصيللة الجباية العادية لنفقات التسيير العامة من المؤشرات التي نعتمد عليها

في تقييم مردودية التحصيل الضريبي.

الجدول رقم (13): تطور نسبة تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير للفترة (2010-2022)

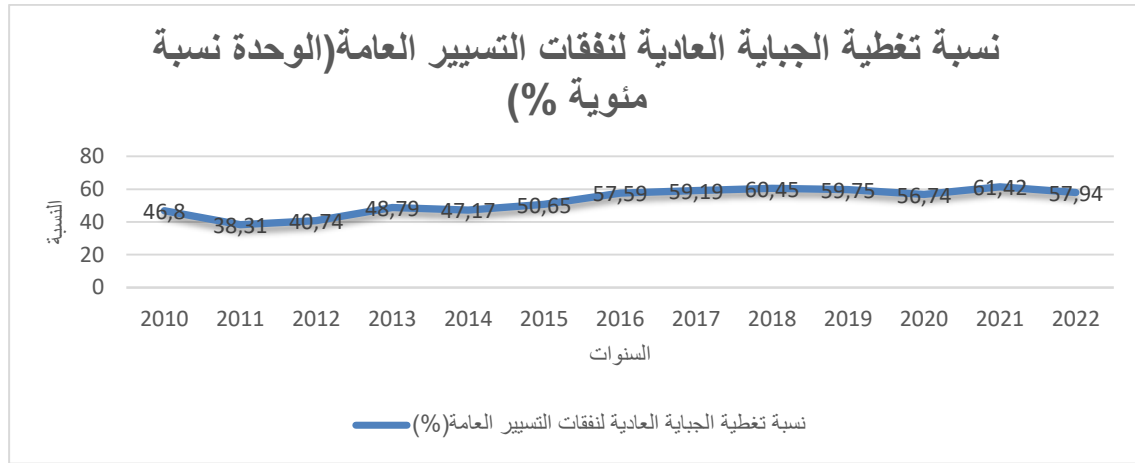
السنوات/البيان	حصيللة الجباية العادية (الوحدة: مليار دج)	نفقات التسيير العامة (الوحدة: مليار دج)	نسبة تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير العامة (%)
2010	1.280,49	2.736,19	46,80
2011	1.511,45	3.945,13	38,31
2012	1.911,21	4.691,34	40,74
2013	2.027,74	4.156,35	48,79
2014	2.089,77	4.430,25	47,17
2015	2.360,37	4.660,36	50,65
2016	2.491,99	4.326,91	57,59
2017	2.661,69	4.497,05	59,19
2018	2.713,15	4.488,31	60,45
2019	2.849,22	4.768,39	59,75
2020	2.682,22	4.727,47	56,74
2021	3.478,92	5.664,51	61,42
2022	3.656,85	6.311,53	57,94

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين تسوية الميزانية - قوانين المالية-

إحصائيات من المديرية العامة للضرائب

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

الشكل البياني رقم (05): منحى بياني لتطور نسبة تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير العامة للفترة (2010-2022):



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (13).

يتضح لنا من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه أن نسبة تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير العامة متذبذبة خلال فترة الدراسة، بالرغم من ارتفاع حصيلة الجباية العادية من سنة لأخرى، إلا أنها لا تزال عاجزة عن تغطية نفقات التسيير العامة المتزايدة خلال المدة قيد الدراسة، خاصة في السنوات الأولى قبل رقمنة القطاع الضريبي وذلك راجع لعدة أسباب أهمها ارتفاع العمالة الحكومية والمطالبة بالزيادة في الرواتب والأجور وتوفير مناصب مالية جديدة، بالإضافة إلى عدم ترشيد الإنفاق العمومي، كما يعود ذلك إلى عوامل أخرى منها ضيق الوعاء الضريبي واتساع رقعة السوق الموازي، والتخفيضات الضريبية التي تقرها الدولة في أكثر من مرة بغية تحفيز الاستثمار، لكن بالرغم من كل هذه الأسباب إلا أن هذا لا يبرر عجز الجباية العادية في تغطية تلك النفقات التي تعد مهمة في تسيير هيكل الدولة واقتصادها، وبناءا عليه تلجأ الدولة في كل مرة إلى تغطية هذا العجز بإيرادات الجباية البترولية التي تشهد الجزائر تبعية اقتصادية لها، وأمام خطورة هذا الوضع الذي بات يهدد الاقتصاد الوطني، وتواضع إمكانيات ووسائل إدارة الضرائب في إحصاء أنشطة الاقتصاد الموازي وأداء مهامها الرقابية لمحاربة ظاهرة التهرب الضريبي والتي تنخر بالاقتصاديات الوطنية، وكذا عجز القوانين الجزائية لوحدها عن معالجتها. وقد عملت الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة على إدخال التكنولوجيا

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

الحديث ورقمنة القطاع الضريبي والتي ساهمت في ارتفاع نسبة تغطية الحصيلة الضريبية لنفقات التسيير العامة إلى ما فوق 50%، حيث وصلت النسبة إلى حوالي 62%، سعياً منها أن تصل في السنوات القادمة إلى تغطية كل النفقات.

ثالثاً: مساهمة إيرادات الجبائية العادية في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات

سنعرض في هذا العنصر أهم النتائج الخاصة بتطور حصيلة الإيرادات الضريبية العادية بالنسبة للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة ما بين (2010-2022) وفق مايلي:

الجدول رقم (14): يوضح تطور حصيلة إيرادات الجبائية العادية بالنسبة للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (معدل الضغط الضريبي) خلال الفترة ما بين (2010-2022).

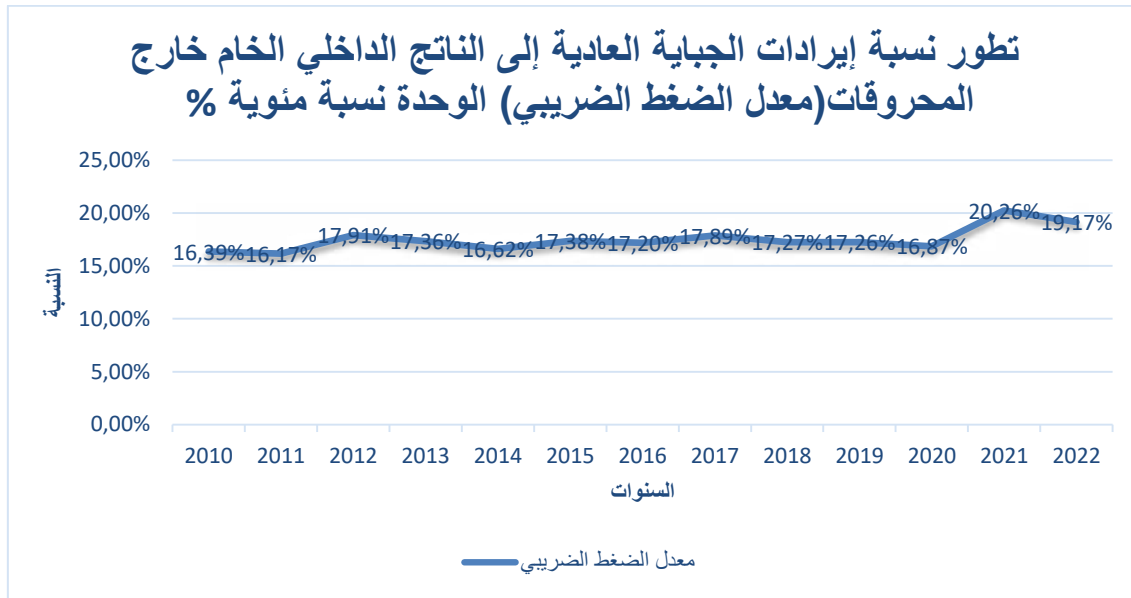
السنوات	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (الوحدة مليار دج)	حصيلة الجبائية العادية: (الوحدة مليار دج)	معدل الضغط الضريبي: (الوحدة نسبة مئوية)
2010	7.811,21	1.280,49	16,39%
2011	9.346,47	1.511,45	16,17%
2012	10.673,22	1.911,21	17,91%
2013	11.679,90	2.027,74	17,36%
2014	12.570,79	2.089,77	16,62%
2015	13.578,44	2.360,37	17,38%
2016	14.489,06	2.491,99	17,20%
2017	14.876,11	2.661,69	17,89%
2018	15.711,26	2.713,15	17,27%
2019	16.509,17	2.849,22	17,26%
2020	15.901,79	2.682,22	16,87%
2021	17.167,21	3.478,92	20,26%
2022	19.071,50	3.656,85	19,17%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين تسوية الميزانية وإحصائيات من وزارة المالية-المديرية العامة للضرائب والمديرية العامة للخزينة-.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

يعتبر معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات من أهم المؤشرات التي تستخدم لتقييم نسبة مساهمة الحصيلة الضريبية في تمويل إيرادات الدولة وفق مايلي:

الشكل البياني رقم (06): تطور نسبة الجباية العادية إلى الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للفترة (2010-2022):



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(14).

نلاحظ أن معدل الضغط الضريبي خلال الفترة المدروسة في الجزائر متذبذب وغير مستقر، حيث بلغت نسبة إيرادات الجباية العادية من إجمالي الناتج الداخلي الخام سنة 2010 ما نسبته 16,39%، لتتخفض بعد ذلك بنسبة 16,17% خلال سنة 2011، وسجلت بعدها نسب متذبذبة بين مرتفعة وأخرى منخفضة خلال جميع سنوات الدراسة، لكن في السنتين الأخيرتين 2021 و2022 نلاحظ تطور ملحوظ في معدل الضغط الضريبي وصل إلى نسبتي 20,26% و19,17% على التوالي. نستنتج من خلال كل ذلك أن الاعتماد على الأنظمة الضريبية الالكترونية لرقمنة الإدارة الجبائية وتحسين علاقتها مع المكلف عن طريق تقديم أفضل الخدمات الالكترونية أثبتت نجاحها في السنوات الأخيرة من الدراسة خاصة سنتي 2021 و2022، وهذا دليل على ارتفاع مساهمة إيرادات الجباية العادية في الناتج الداخلي الخام.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

المطلب الثاني: مساهمة النظام الجبائي الالكتروني "جبايتك" في تحسين الإيرادات

الضريبية بكل من مديرية كبريات المؤسسات والمراكز الضريبية

سنعرض في هذا المطلب دراسة وتحليل مدى فعالية تطبيق النظام الجبائي الالكتروني "جبايتك" على مستوى مديرية كبريات المؤسسات (DGE) والمراكز الضريبية (CDI) للفترة قيد الدراسة.

أولاً: فعالية تطبيق نظام جبايتك في تحسين إيرادات مديرية كبريات المؤسسات

سنقوم بعرض أهم النتائج المتعلقة بتطور إيرادات الجباية العادية بمديرية كبريات المؤسسات خلال الفترة ما بين (2010-2022) كما يلي:

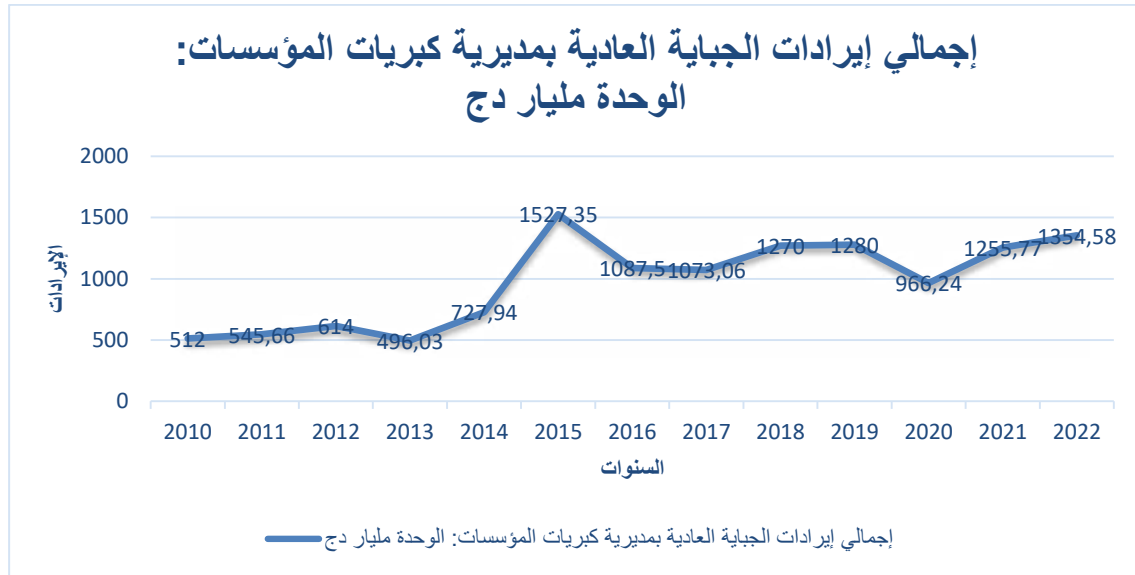
الجدول رقم (15): يمثل تطور إيرادات الجباية العادية بمديرية كبريات المؤسسات

السنوات	إجمالي إيرادات الجباية العادية بمديرية كبريات المؤسسات: الوحدة مليار دج
2010	512,00
2011	545,66
2012	614,00
2013	496,03
2014	727,94
2015	1.527,35
2016	1.087,50
2017	1.073,06
2018	1.270,00
2019	1.280,00
2020	966,24
2021	1.255,77
2022	1.354,58

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات من المديرية العامة للضرائب ومديرية كبريات المؤسسات.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

الشكل البياني رقم (07): منحى بياني يمثل تطور إيرادات الجباية العادية بمديرية كبريات المؤسسات في الفترة الممتدة بين 2010-2022:



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (15).

يمثل الشكل البياني أعلاه منحى بياني لإجمالي إيرادات الجباية العادية على مستوى مديرية كبريات المؤسسات، حيث نلاحظ أنه هناك تطور وارتفاع في الإيرادات خلال الفترة الممتدة بين 2010 إلى غاية سنة 2015، مع تسجيل انخفاض في سنة 2013 بإجمالي إيرادات 496,03 مليار دينار، وهذا راجع لتحاييل العديد من الشركات في دفع الضرائب المفروضة عليهم، لكن مع إطلاق خدمات النظام المعلوماتي الجبائي للتحصيل وبداية الشروع في تطبيقه على مستوى المديرية بدأت مؤشرات التغيير في الظهور، حيث سجلت سنة 2014 ارتفاع في الإيرادات بقيمة تقدر بـ 727,94 مليار دينار، وواصلت الارتفاع في سنة 2015 لتسجل قيمة تحصيل عظمى قدرت بـ 1527,35 مليار دينار، ولكن سرعان ما عاودت الانخفاض سنتي 2016 و2017 حيث سجلنا إجمالي إيرادات خلال سنة 2017 قدر بحوالي 1073,06 مليار دينار وذلك راجع لعدة عوامل أهمها توجه الدولة لترقية الاقتصاد الوطني وتدعيم وتطوير الصناعة الوطنية والاستثمارات المحلية، حيث قامت بضبط سوق الاستيراد وفرض نظام رخص الاستيراد على الكثير من الأنشطة الاقتصادية مما أدى لركود بعضها، إضافة إلى ذلك تهرب

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

بعض المكلفين من دفع الضريبة ورفضهم هذا التغيير الجديد والذي لا يخدم مصالحهم، ومادام ذلك عدم إجبارية تطبيق هذا النظام الجبائي الالكتروني على المؤسسات، ما جعل السلطات الضريبية تعمل على إلزامية التصريح الالكتروني لكافة المعاملات الجبائية وذلك باستعمال بوابة "جبايتك" سنة 2018 على كل المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، والذي أدى إلى ارتفاع إجمالي إيرادات جبايتها العادية سنوات 2018 و 2019 إلى ما قيمته 1270 مليار دينار و 1280 مليار دينار على التوالي، لتتخفض مجددا سنة 2020 بقيمة 966,24 مليار دينار بسبب الأزمة الاقتصادية والصحية التي مرت بها الجزائر على غرار دول العالم والتي أوقفت نمو الاقتصاد الجزائري ومعظم النشاطات الاقتصادية، هذا ما أثر على العديد من الشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات وأدى إلى إفلاسها وتوقيفها، الأمر الذي تسبب في تدني إيرادات المديرية، لتعاود الارتفاع في السنتين الأخيرتين وبإجمالي حصيله ضريبية مرتفعة قدرت ب 1.255,77 مليار دينار و 1.354,58 مليار دينار لسنتي 2021 و 2022 على التوالي، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على نجاح الإصلاحات الأخيرة التي قامت بها السلطات الضريبية والتي تمثلت أهمها في مواصلة عملية رقمنة المصالح المكلفة بالوظائف المختلفة للضرائب، تبسيط الإجراءات الجبائية لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار الخالق للثروة، وغيرها من الإجراءات التي ساهمت في تحسين إيرادات مديرية كبريات المؤسسات التي تعتبر أكبر وأهم مصدر تمويل للقطاع الضريبي في الجزائر.

ثانيا: فعالية تطبيق النظام الجبائي الالكتروني بالمراكز الضريبية في تنمية إيرادات

الجباية العادية خلال الفترة ما بين (2014-2022)

سنتناول في هذا الجزء أهم النتائج الخاصة بتطور حصيله الإيرادات الضريبية بالنسبة للمراكز الضريبية (CDI) التي يطبق فيها حاليا هذا النظام الرقمي ومدى مساهمتها في إجمالي إيرادات الجباية العادية خلال الفترة ما بين (2014-2022)، حيث سيتم الاعتماد على بعض الإحصائيات لمعرفة مدى نجاعة هذا النظام الجبائي الالكتروني في تحسين إيراداتها الضريبية، والجدول التالي يوضح ذلك كما يلي:

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

الجدول رقم (16): يوضح نسبة مساهمة إيرادات المراكز الضريبية في إجمالي الإيرادات الضريبية في إطار تطبيق نظام "جبايتك" خلال الفترة ما بين (2014-2022).

السنوات	إجمالي الإيرادات الضريبية العادية: الوحدة: مليار دج	حصيلة الإيرادات الضريبية لمراكز الضرائب: الوحدة: مليار دج	مساهمة الإيرادات الضريبية لمراكز الضرائب في إجمالي إيرادات الجباية العادية: الوحدة: نسبة مئوية %
2014	2.089,77	52,98	2,53%
2015	2.360,37	59,93	2,54%
2016	2.491,99	72,53	2,91%
2017	2.661,69	101,29	3,81%
2018	2.713,15	88,32	3,25%
2019	2.849,22	132,77	4,66%
2020	2.682,22	133,57	4,98%
2021	3.478,92	201,35	5,79%
2022	3.656,85	216,19	5,91%

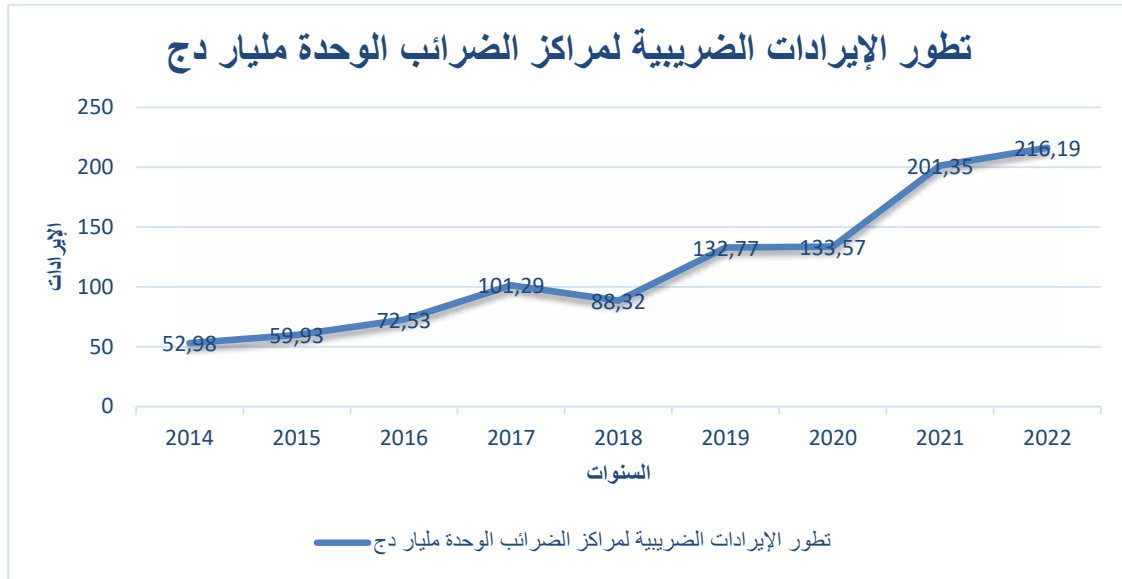
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قوانين تسوية الميزانية وإحصائيات من المديرية العامة للضرائب.

1- تقييم فعالية نظام جبايتك في تحسين إيرادات المراكز الضريبية خلال الفترة ما بين (2014-2022):

سنتطرق في هذا العنصر إلى دراسة تطور إيرادات المراكز الضريبية قبل وبعد تطبيق نظام جبايتك في الفترة الممتدة ما بين (2014-2022) كما يلي:

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

الشكل البياني رقم (08): منحى بياني لتطور الإيرادات الضريبية لمراكز الضرائب في الفترة الممتدة ما بين 2014-2022:



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (16).

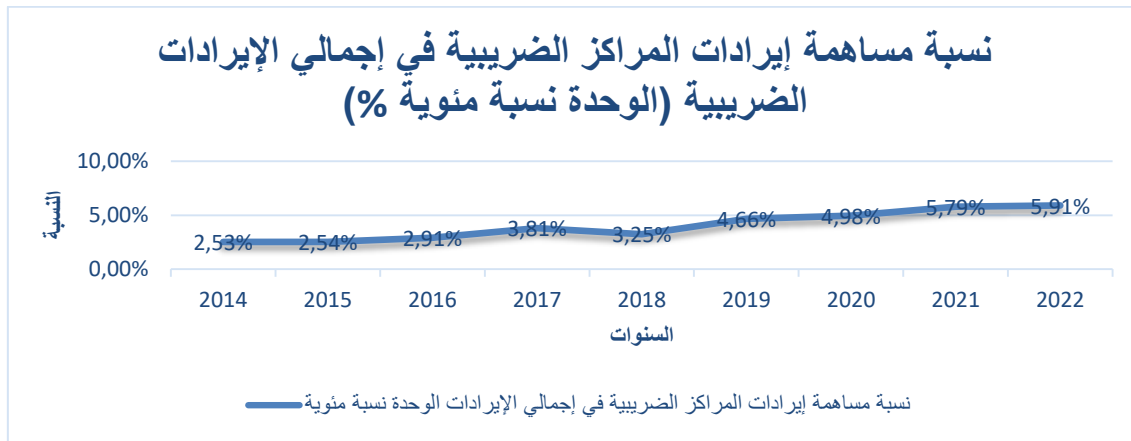
يمثل الشكل البياني أعلاه منحى بياني لإجمالي الإيرادات الضريبية على مستوى المراكز الضريبية، حيث يتبين لنا أن هناك ارتفاع في الإيرادات لكن بوتيرة متذبذبة خلال الفترة الممتدة بين 2014 إلى غاية سنة 2018 وهذا قبل تطبيق نظام جبايتك على مستوى هذه المراكز. أما في الفترة الممتدة ما بين (2019-2022) أي تزامنا مع إطلاق النظام المعلوماتي "جبايتك" والعمل به على مستوى المراكز الضريبية فقد شهدت ارتفاعا محسوسا في قيمة إيراداتها الضريبية حيث سجلت سنة 2019 قيمة تقدر ب 132,77 مليار دينار مقارنة بسنة 2018 أين كانت قيمتها تبلغ 88,32 مليار دينار، وواصلت الارتفاع إلى غاية سنة 2022 لتسجل قيمة تحصيل عظمى قدرت ب 216,19 مليار دينار، بمقدار ارتفاع قدر ب 83,42 مليار دينار منذ تطبيق النظام الإلكتروني بها، وهذا ما يثبت نجاح وفعالية هذا النظام في تحسين الإيرادات الضريبية لهذه المراكز الموجودة في مختلف ولايات الوطن والتي استفادت من هذا النظام الجبائي الإلكتروني.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

2- نسبة مساهمة إيرادات المراكز الضريبية في إجمالي إيرادات الجباية العادية

في هذا الجزء سنقوم بتقييم النتائج الخاصة بمدى تأثير النظام الجبائي الالكتروني على نسبة مساهمة إيرادات المراكز الضريبية في إجمالي إيرادات الجباية العادية في شكل منحنى بياني وتحليلها وفق ما يلي:

الشكل البياني رقم (09): منحنى بياني لنسبة مساهمة إيرادات المراكز الضريبية في إجمالي إيرادات الجباية العادية:



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(16).

بالنظر إلى الشكل البياني أعلاه يتبين لنا أن نسبة مساهمة إيرادات المراكز الضريبية في إجمالي الإيرادات الضريبية تشهد تطورا مستمرا طيلة سنوات الدراسة، حيث الملاحظ أن نسبة المساهمة في الفترة الممتدة ما بين سنة 2014 إلى غاية سنة 2017 أي قبل تطبيق النظام الجبائي الالكتروني شهدت ارتفاعا لكن بوتيرة متباطئة لتتخفص سنة 2018 إلى نسبة 3,25% بعدما سجلت في 2017 نسبة 3,81% وهذا راجع لتهرب العديد من المكلفين في دفع الضرائب المفروضة عليهم، لكن مع إطلاق خدمات النظام الجبائي الالكتروني في هذه المراكز الضريبية وبداية الشروع في تطبيقه ارتفعت نسبة المساهمة بدرجة كبيرة جدا، فخلال سنة 2019 سجلت ارتفاعا كبيرا حيث بلغت النسبة 4,66% واستمرت هذه النسبة في الارتفاع حيث بلغت ذروتها في سنة 2022 وسجلت نسبة مساهمة قدرت بـ 5,91%، وهذا ما يثبت فعالية ونجاعة تطبيق هذا النظام في المراكز الضريبية خاصة مع إلزامية التصريح عن طريق هذا النظام الالكتروني

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

لكافة المعاملات الجبائية باستعمال بوابة "جبائتك"، والذي ساهم في ارتفاع مساهمة إيرادات هذه المراكز في إجمالي إيرادات الجباية العادية.

المطلب الثالث: دراسة مدى مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في تقليص نفقات تحصيل الضرائب في الجزائر.

سوف نتناول في هذا المطلب تقييم مدى مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في تقليص نفقات تحصيل الضرائب في الجزائر على مستوى المديرية العامة للضرائب، وكذلك على مستوى مديرية كبريات المؤسسات باعتبار هذه الأخيرة أول مديرية تتعامل إجباريا بالنظام الجبائي الالكتروني "جبائتك" وتتم الدراسة وتحليل النتائج خلال الفترة الممتدة ما بين (2010-2022).
أولا: دراسة فعالية نظام جبائتك في تقليص نفقات التحصيل الضريبي للمديرية العامة للضرائب خلال الفترة ما بين (2010-2022):

يمثل الجدول أدناه أهم الإحصائيات التي تستعمل في تقييم فعالية نظام "جبائتك" في تخفيض تكلفة التحصيل الضريبية خلال الفترة ما بين (2010-2022) وفق ما يلي:

الجدول رقم (17): يوضح تكلفة تحصيل الدينار بالمديرية العامة للضرائب خلال الفترة ما بين (2010-2022).

السنوات	إجمالي نفقات التسيير: الوحدة مليار دج	إجمالي إيرادات الجباية العادية: الوحدة مليار دج	تكلفة تحصيل الدينار: الوحدة نسبة مئوية
2010	32,73	1.280,49	2,56%
2011	33,22	1.511,45	2,20%
2012	33,82	1.911,21	1,77%
2013	27,43	2.027,74	1,35%
2014	28,34	2.089,77	1,36%
2015	30,51	2.360,37	1,29%
2016	29,63	2.491,99	1,19%
2017	23,60	2.661,69	0,88%

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

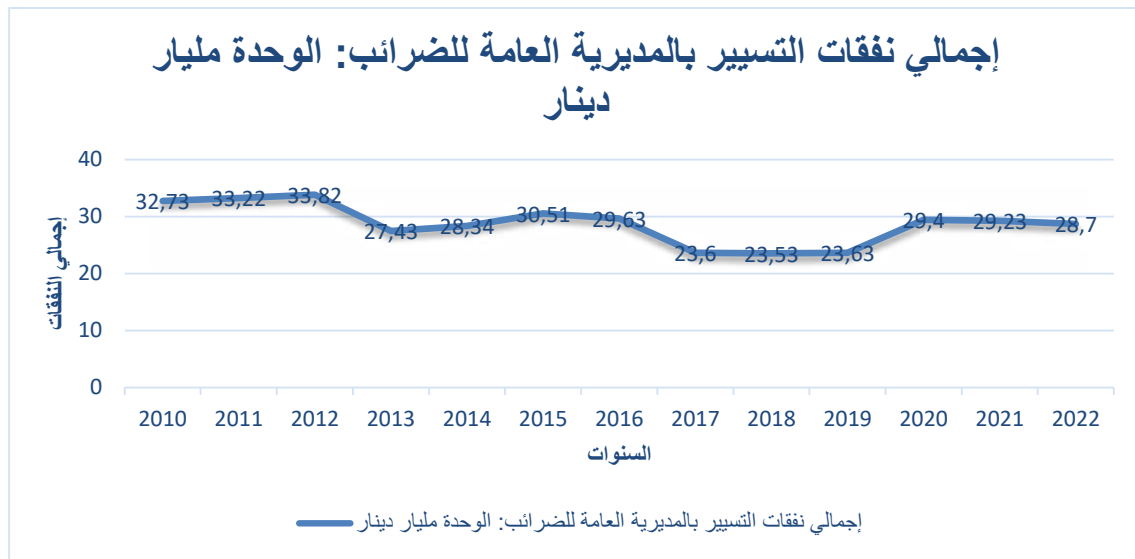
2018	23,53	2.713,15	0,87%
2019	23,63	2.849,22	0,83%
2020	29,40	2.682,22	1,09%
2021	29,23	3.478,92	0,84%
2022	28,70	3.656,85	0,78%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات من وزارة المالية-المديرية العامة للضرائب.

1- تطورات نفقات التسيير في الفترة الممتدة ما بين (2010-2022):

سنحاول من خلال هذا الجزء تقديم عرض لأهم النتائج الخاصة بتطورات إجمالي نفقات التسيير بالمديرية العامة للضرائب في الفترة الممتدة ما بين (2010-2022) وفق مايلي:

الشكل البياني رقم (10): يمثل إجمالي نفقات تسيير الجبائية العادية بالمديرية العامة للضرائب:



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (17).

نلاحظ من خلال الشكل البياني الموضح أعلاه تطور تكاليف تسيير الجبائية العادية بالمديرية العامة للضرائب خلال الفترة الممتدة ما بين (2010-2022)، حيث كان هناك ارتفاع في قيمة التكاليف خلال السنوات الأولى للفترة قيد الدراسة 2010، 2011، 2012 بـ 32,73 و 33,22 و 33,82 مليار دينار على التوالي، ويرجع السبب في ذلك لارتفاع أجور موظفي الإدارة الضريبية لتحفيزهم على أداء وظائفهم بكفاءة وفاعلية أملا منهم على تحسين مردودية

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

التحصيل، وبقيت هذه التكاليف بين ارتفاع وانخفاض في الفترة مابين (2013-2015)، لكن ابتداء من سنة 2016 إلى غاية 2019 تضاعلت هذه التكاليف بشكل ملحوظ، لتسجل أدنى تكلفة تسيير سنة 2018 بما يعادل نسبة 23,53%، ويرجع هذا التناقص لتوجه السلطات الضريبية إلى رقمنة وعصرنة القطاع الضريبي الذي من مزاياه تجنب التكاليف الزائدة وتقليصها، فعملية التصريح والدفع تتم الكترونيا وبالتالي التقليل في عدد الملفات وتكاليف الطباعة الورقية وغيرها من الإجراءات الجبائية الغير ضرورية، بالإضافة إلى تقديم كل المعلومات عبر الموقع الالكتروني.

لكن في سنة 2020 عادت هذه التكاليف إلى الارتفاع حيث سجلت ماقيمته 29,4 مليار دينار، وهذا راجع للأزمة العالمية الاقتصادية والصحية التي عانت منها كل دول العالم وما خلفته من خسائر ونفقات في كل المجالات، أما في سنة 2021 فقد انخفضت هذه النفقات لكن بصفة ضئيلة حيث وصلت إلى ماقيمته 29,23 مليار دينار، وكذلك الحال بالنسبة لسنة 2022 والتي سجلت فيها قيمة 28,70 مليار دينار، ويعود السبب في ذلك إلى فتح مناصب جديدة ومايتبعها من تكاليف ومصاريف لإجراء دورات تكوينية للموظفين الجدد، حيث شهدت المديرية العامة للضرائب في الأونة الأخيرة توظيف عدد كبير منهم خاصة على مستوى مصلحة الإعلام الآلي والرقمنة وذلك حرصا منها على الاهتمام أكثر بهذا النظام المعلوماتي الجديد "جبائتك" في سبيل تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة في ظل الإصلاحات الضريبية والجهود المبذولة من طرف الدولة لتحقيق الأهداف المسطرة.

ولتأكيد ما طرحناه فقد تم خلال سنتي 2022 و 2023، استفادة 1941 موظفا من التكوين في إطار القانون الأساسي للوظيفة العمومية و 6248 موظفا من دورات تكوين تحسين المستوى، كما استفادت المديرية العامة للضرائب من 372 منصبا ماليا لجميع الرتب، منحت في إطار

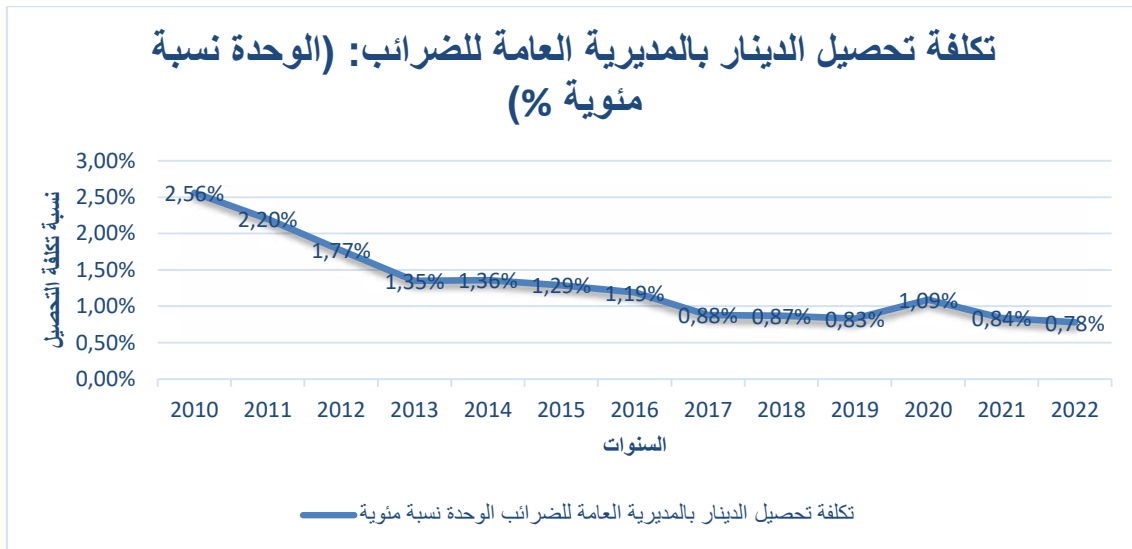
الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

رخصة استثنائية من طرف الوزير الأول لفائدة قطاع المالية تشمل عدة رتب من أجل تعزيز الموارد البشرية.¹

2-تكلفة التحصيل بالمديرية العامة للضرائب:

تكلفة تحصيل الدينار هي من أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها فيما يخص تقييم مدى فعالية ونجاعة التحصيل الضريبي في إطار رقمنة وعصرنة الإدارة الجبائية، حيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت أكثر فعالية.

الشكل البياني رقم (11): يمثل تكلفة التحصيل بالمديرية العامة للضرائب في الفترة الممتدة ما بين (2010-2022):



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(17).

نلاحظ أن تكلفة تحصيل الدينار على مستوى المديرية العامة للضرائب في تناقص مستمر خلال الفترة قيد الدراسة، حيث سجلت سنة 2010 ما نسبته 2,56% وذلك نتيجة لزيادة الأجور في الوظيف العمومي باعتبارها جزء من تكاليف التسيير، أما سنة 2011 فقد انخفضت النسبة لتصل إلى 2,20% ولكنها كبيرة مقارنة بالنسبة المتلى لتكلفة التحصيل والتي تسعى السلطات

¹Direction Générale Des Impôts, **Aboutissement des recommandations des assises nationales sur la réforme fiscale**, La lettre de la DGI, Bulletin d'information de la DGI(Numéro spécial) ; Novembre 2023, p3.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

الضريبية لتحقيقها، وهكذا وصلت النسبة في الانخفاض طيلة الفترة الممتدة ما بين (2012-2016) لتصل لما نسبته 1,19% سنة 2016، أما في سنة 2017 فقد سجلت تحسنا كبيرا وملحوظا حيث حققت ما نسبته 0,88%، وهذا راجع لتفعيل أليات الرقمنة في الإدارة الجبائية والتي ساهمت في تقليص تكلفة التحصيل، وفي إطار الإصلاحات المتبعة ومن خلال مواصلة تطبيق النظام الالكتروني "جبايتك" وإجبارية تطبيقه فقد سجلت نسبة تكلفة التحصيل سنة 2018 ما قيمته 0,87%، ثم انخفضت أكثر سنة 2019 لتسجل نسبة 0,83%، لترتفع النسبة مرة أخرى إلى 1,09% سنة 2020 بسبب الأزمة الاقتصادية والصحية التي مرت بها الجزائر ككل دول العالم وما تسببت به من أثار سلبية على كل النشاطات الاقتصادية، أما في سنة 2021 فقد عاودت الانخفاض لتسجل نسبة 0,84%، وانخفضت أكثر سنة 2022 لتحقيق أحسن نسبة لها خلال كل سنوات الدراسة بنسبة 0,78%، أي عند تحصيل 100 دج تصرف الإدارة الجبائية حوالي 0,78 دج، وهي نتيجة جيدة تدل على إثبات نجاعة وفعالية رقمنة القطاع الضريبي من خلال تطبيق هذا النظام الجبائي الالكتروني "جبايتك" في مختلف المعاملات الضريبية.

ثانيا: تقييم مدى فعالية نظام جبايتك في تقليص نفقات التحصيل الضريبي بمديرية كبريات المؤسسات:

سنتناول في هذا الجزء تقييم مدى فعالية نظام جبايتك في تقليص نفقات التحصيل الضريبي بمديرية كبريات المؤسسات خلال الفترة الممتدة ما بين (2010-2022) وفق ما يلي:

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

الجدول رقم (18): تكلفة تحصيل الدينار بمديرية كبريات المؤسسات خلال الفترة ما بين (2010-2022).

السنوات	نفقات تسيير مديرية كبريات المؤسسات: الوحدة مليار دينار	الإيرادات الجبائية العادية بمديرية كبريات المؤسسات: الوحدة مليار دينار	تكلفة تحصيل الدينار بمديرية كبريات المؤسسات: الوحدة نسبة مئوية %
2010	0,32	512,00	%0,06
2011	0,28	545,66	%0,05
2012	0,25	614,00	%0,04
2013	0,18	496,03	%0,04
2014	0,20	727,94	%0,03
2015	0,21	1.527,35	%0,01
2016	0,22	1.087,50	%0,02
2017	0,22	1.073,06	%0,02
2018	0,21	1.270,00	%0,02
2019	0,20	1.280,00	%0,01
2020	0,20	966,24	%0,02
2021	0,21	1.255,77	%0,01
2022	0,21	1.354,58	%0,01

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات من مديرية كبريات المؤسسات

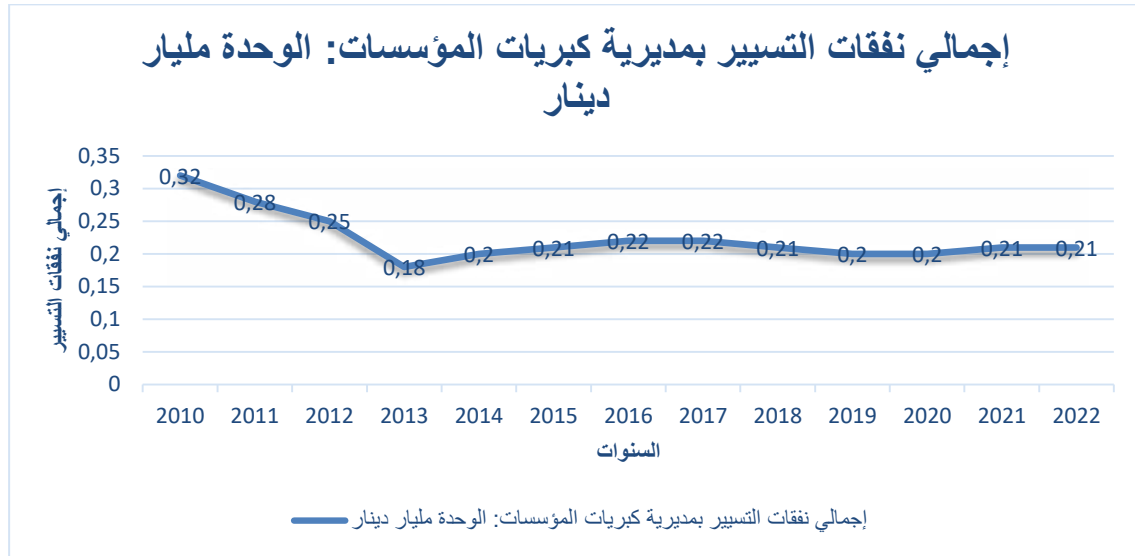
1- تطورات نفقات التسيير بمديرية كبريات المؤسسات في الفترة الممتدة بين (2010-2022):

سنقوم في هذا العنصر بدراسة تطورات إجمالي نفقات التسيير بمديرية كبريات المؤسسات

وذلك في الفترة الممتدة بين (2010-2022) وفق مايلي:

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز مردودية التحصيل الضريبي

الشكل البياني رقم (12): يمثل إجمالي نفقات التشغيل بمديرية كبريات المؤسسات:



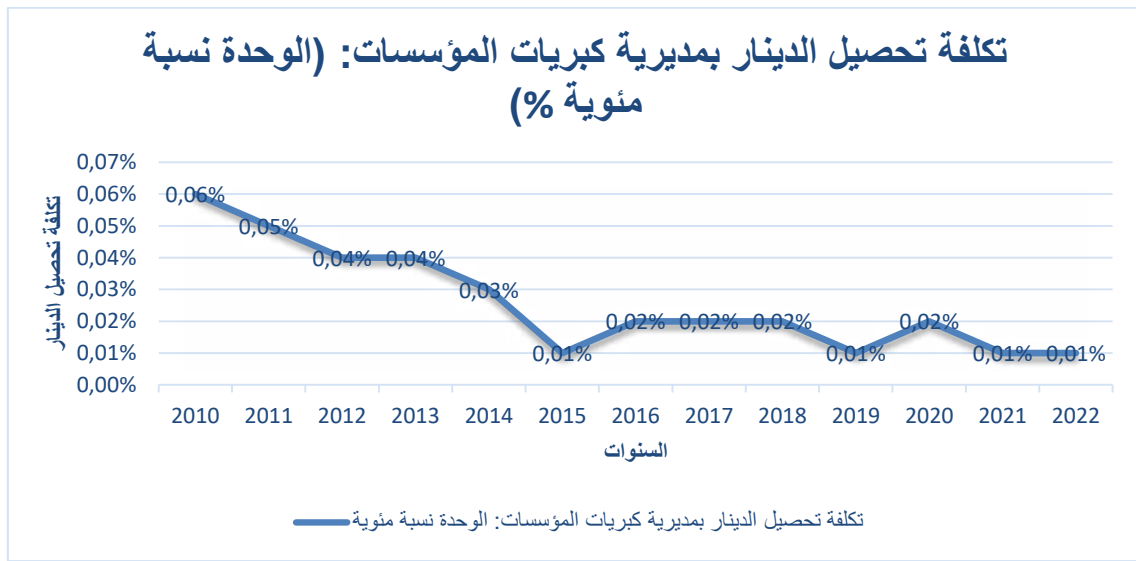
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (18).

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أعلاه تطور إجمالي تكاليف التشغيل على مستوى مديرية كبريات المؤسسات، خلال فترة الدراسة الممتدة ما بين (2010-2022)، وبالنظر إلى المعطيات يظهر أن هناك انخفاض في قيمة نفقات التشغيل في الفترة الممتدة ما بين 2010 إلى سنة 2014، حيث بلغت هذه التكاليف سنة 2010 حوالي 0,32 مليار دينار وتناقصت هذه القيمة إلى أن وصلت إلى نسبة 0,18 مليار دينار سنة 2013، لتعاود هذه التكاليف في الارتفاع بداية من سنة 2014، ولقد استمرت في الارتفاع إلى غاية سنة 2017 بقيمة 0,22 مليار دينار، لكن منذ سنة 2018 بدأت نفقات التشغيل في التناقص حيث سجلت ما قيمته 0,21 مليار دينار، واستمرت هذه النسبة في الانخفاض أكثر لتسجل قيمة 0,20 مليار دينار في سنتي 2019 و2020، وهذا تزامنا مع التطبيق الإلزامي للنظام الجبائي الإلكتروني في المديرية والذي ساهم في التقليل من التكاليف الغير ضرورية، أما في سنة 2021 و2022 عاودت الارتفاع قليلا بسبب إجراء الدورات التكوينية المكلفة، فتح مناصب شغل جديدة، إضافة إلى إعادة هيكلة المديرية للمصالح الخاصة بها وقيامها بأعمال الصيانة.

2- تكلفة التحصيل بمديرية كبريات المؤسسات:

اعتمدت السلطات الضريبية على النظام المعلوماتي الجبائي "جبائتك" لتحقيق النجاعة في تقليص التكاليف الخاصة بالتحصيل، حيث تم تطبيقه على مختلف المؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات بصفة إجبارية، ولقياس مدى نجاعة هذا التطبيق تم الاعتماد على دراسة مؤشر تكلفة تحصيل الدينار.

الشكل البياني رقم (13): يمثل تكلفة تحصيل الدينار بمديرية كبريات المؤسسات.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (18).

بالنظر إلى الإحصائيات المسجلة في المنحنى البياني أعلاه نلاحظ أن هناك تناقص في تكلفة تحصيل الدينار على مستوى المديرية طيلة سنوات الدراسة مع تسجيل ارتفاع طفيف عند نسبة 0,02%، خلال سنوات 2016، 2017، 2018، وفي سنة 2019 انخفضت القيمة مجددا لتحقيق نسبة 0,01%، وبقيت مستقرة على هذه النسبة طيلة السنوات الأخيرة من الدراسة ماعدا سنة 2020 ارتفعت إلى نسبة 0,02%، حيث أن هذا التناقص في النسبة إن دل على شيء فإنما يدل على فعالية العمل بالنظام الإلكتروني "جبائتك" ومساهمته الكبيرة في التقليل من المصاريف والنفقات على مستوى مديرية كبريات المؤسسات.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل، تبين لنا أن الإدارة الجبائية قد حققت نتائج جد مرضية فيما يخص رقمنة القطاع الضريبي، حيث عمدت إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الالكترونية ووضع استراتيجية واقعية على مستوى الدولة وخطة عمل لتشخيص النقائص والاختلالات المسجلة في مجال الرقمنة والحرص على نجاح تطبيق نظام جبائي الكتروني فعال من أجل تعزيز كفاءة الإدارة وحوكمتها في الإدارة الجبائية، سعياً منها لتطوير هذا القطاع وتحسين عملية التحصيل الضريبي والرقابة الجبائية من خلال القضاء على مشاكل التهرب والغش والفساد الضريبي ومحاربة الاقتصاد الموازي، بالإضافة إلى محاولة التقليل من نفقات التحصيل الضريبي وتحسين نوعية الخدمات الضريبية المقدمة للمكلفين وإضفاء صفة الشفافية والمصداقية في المعاملات. ومن خلال دراستنا التحليلية تبين لنا أن عملية رقمنة الإدارة الجبائية تسير في المسار الصحيح لكن لم ترق بعد لمستوى تطلعات الوزارة الوصية، لذا لا بد من رفع التحدي وتكثيف الجهود والعمل أكثر ومعالجة كل التحديات من أجل تعميم تطبيق هذا النظام الالكتروني على كافة المراكز والمديرية الضريبية عبر الوطن، وتحقيق الطموحات المعلنة في إطار السياسة الضريبية المنتهجة.

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية

تمهيد

بعدما تطرقنا في المبحث الثالث من الفصل الثاني لأهم مؤشرات تقييم مدى مساهمة رقمنة النظام الضريبي في تحسين الإيرادات الضريبية من خلال دراسة تحليلية للإحصائيات وتقييم نتائجها، سنحاول في هذا الفصل التعمق أكثر في الجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية تدعينا للجانب النظري الذي تناولنا فيه مختلف المقاربات النظرية التي أبرزت هذا الدور الفعال للرقمنة، حيث يتم وصف لمجتمع الدراسة وعينتها، وإعداد أداة الدراسة (الاستبيان)، والتأكد من صحتها وثباتها وبيان إجراءات الدراسة، والمعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات وعرض مقاييس وطرق تنظيم العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل، وفي الأخير يتم تحليل ومناقشة النتائج الميدانية مع اختبار فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج.

وقد تم تقسيم هذا الفصل وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

المبحث الثاني: عرض وتحليل إجابات عينة الدراسة

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل نتائج الدراسة

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

يتضمن هذا الجزء من الجانب الميداني تحديد مجتمع وعينة الدراسة المستهدفة وتوضيح سبل جمع البيانات وأداة الدراسة، بالإضافة إلى اختبار صدق وثبات الاستبانة.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة بأنه: " مجموعة الأفراد، المنظمات، أو كل الوحدات التي يمكن أن تطبق عليها الدراسة، أما العينة المستهدفة فهو تحديد نوع الوحدات التي تعتبر كعناصر من المجتمع المدروس.¹

ويمكن القول كذلك بأن مجتمع الدراسة هو الكل الذي يرغب الباحث في اختيار ودراسة أكبر عدد ممكن من أفراده ضمن العينة. وبخصوص هذه الدراسة، فيتمثل مجتمع الدراسة الميدانية في موظفي الإدارة الجبائية التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، مركز الضرائب الرويبة ومركز الضرائب البويرة، والذين يستخدمون النظام الجبائي الالكتروني جبايتك. وقد تم اختيارهم لتمثيل مجتمع الدراسة، بناء على عدة أسباب أهمها:

✓ صعوبة حصر مجتمع الدراسة خاصة مع عدم تعميم هذا النظام الالكتروني وتطبيقه بشكل كلي وإلزامي على مستوى كل المديريات والمراكز الضريبية في الجزائر، لذلك تم اختيار كل من مديرية كبريات المؤسسات والمركزين الضريبيين (الرويبة والبويرة) لتمثيل مجتمع الدراسة، باعتبارهم من الأوائل التي أطلق على مستواهم هذا النظام الجبائي الالكتروني، والذي يطبق بنسبة كلية وبصفة إلزامية على كل المكلفين التابعين لهم؛

¹ Blankenship Diane C, **Applied Research and Evaluation Methods in Recreation**, we. Human Kinetics, USA, 2009, P82

✓ كما أن جميع المديریات والمراكز الضريبية في الجزائر تعمل في بيئة لها نفس الشروط والخصائص وتخضع لنفس القانون الضريبي خلال أداء مهامها ومن ناحية تطبيقها لتعليمات الوزارة الوصية فيما يخص هذا النظام الجبائي الإلكتروني لذلك فالعينة التي تم اختيارها والمكونة من إطارات وموظفي مديرية كبريات المؤسسات والمركزين الضريبيين (الروبية والبويرة) تعبر عن مجتمع الدراسة الكلي ويمكن تعميمها على كل المراكز الضريبية التي يطبق فيها هذا النظام، والتي تم تحديد حجمها اعتماداً على المسح الشامل (اختيار جميع وحدات المجتمع المدروس).

- توزيع استبيانات الدراسة: يبين لنا الجدول الآتي الإحصاءات الخاصة بتوزيع أفراد عينة الدراسة وعدد الاستمارات المتحصل عليها والصالحة للدراسة:

الجدول رقم (19): الإحصاءات الخاصة بتوزيع الاستمارات على عينة الدراسة

البيان	إجمالي الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المسترجعة	الاستبيانات الملغاة (المستبعدة)	الاستبيانات الصالحة للدراسة
مديرية كبريات المؤسسات	85	79	04	75
مركز الضرائب الروبية	70	64	03	61
مركز الضرائب البويرة	70	66	02	64
المجموع (التكرار)	225	209	09	200

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على نتائج توزيع الاستبيان

عدد الاستمارات الموزعة بلغ (225) استمارة، تم توزيعها على عينة الدراسة كما يلي:

توزيع 85 استثماراً بالنسبة لمديرية كبريات المؤسسات، وتوزيع 140 استثماراً مناصفة بين المركزين الضريبيين الروبية والبويرة.

الجدول رقم(20): النسبة المئوية بتوزيع الاستثمارات على عينة الدراسة

النسبة (%)	التكرار	البيان
100%	225	الاستبيانات الموزعة
92,89%	209	الاستبيانات المسترجعة
7,11%	16	الاستبيانات الغير مسترجعة
4%	09	الاستبيانات الملغاة
88,89%	200	الاستبيانات الصالحة للدراسة

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على نتائج توزيع الاستبيان

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن عدد الاستثمارات الموزعة على جميع أفراد العينة بلغت 225 استثماراً، حيث تم استرجاع 209 استثماراً، وهو ما يمثل نسبة 92.89 % من عدد الاستثمارات الإجمالية الموزعة، وبعد مراجعتها والتأكد من صلاحيتها تبين لنا أن هناك 09 استثمارات غير صالحة للدراسة، مما أدى إلى استبعادها، وبذلك أصبحت عدد الاستبيانات القابلة للدراسة 200 استثماراً، أي ما يمثل نسبة 88.89 %، وهي نسبة جيدة ومعتبرة يمكن الاعتماد عليها في التحليل الإحصائي.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة

للتعرف على دور رقمنة النظام الضريبي في تحسين مردودية التحصيل الجبائي في ظل الإصلاحات الضريبية، تم الاستعانة بعدة أدوات وأساليب إحصائية.

أولاً: أدوات الدراسة

تتعدد أدوات جمع البيانات فمنها أسلوب الاستبيان، أسلوب المقابلات الشخصية، وأسلوب الملاحظة... الخ. وفيما يلي أهم الأدوات التي تم استعمالها في الدراسة الميدانية:

1- أسلوب المقابلة:

تم استخدام أسلوب المقابلة مع بعض مسيري النظام الجبائي الالكتروني من مهندسين ومختصين في الإعلام الآلي الذين يعملون ويسهرون على تسيير هذا النظام الالكتروني وصيانته وتحسين خدماته، كما تم مقابلة بعض من المسؤولين سواء في مديرية كبريات المؤسسات أو المراكز الضريبية من أجل تحديد ومعرفة واقع تجسيد هذا النظام الجبائي الالكتروني في الإدارة الجبائية ومدى نجاحه ومساهمته في تحسين الخدمات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، إضافة إلى ذلك فقد تم الاعتماد على أسلوب المقابلة من أجل شرح وتوضيح عبارات الاستبانة.

2- الاستبيان:

تم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية للبحث، فعملية تصميمها تشمل مختلف متغيرات الدراسة وتجيب على الفرضيات المطروحة، وقد تم تعديل الاستبيان ومحتواه عدة مرات استناداً على الملاحظات التي تم جمعها من قبل الأساتذة المحكمين المختصين في مجال الجبائية (أنظر الملحق رقم 01)، إضافة إلى بعض الموظفين ذوي الخبرة والاختصاص في القطاع الضريبي، كما تم تبسيط فقرات الاستبيان قدر المستطاع والابتعاد عن التعمق لتسهيل الإجابة عليها بكل وضوح من طرف أفراد العينة،

وبناء على ذلك تم تصميم الاستبيان ليصف متغيرات الدراسة في وثيقة مطبوعة نظرا لطبيعة الدراسة، حيث تم توزيعها على عينة الدراسة، وقد تضمنت استمارة الاستبيان مايلي:

أ- البيانات الشخصية

وتشمل جملة من المتغيرات هي: المؤهل العلمي، الرتبة الوظيفية والخبرة المهنية.

ب-محاور الاستبانة:

تضمنت الاستبانة 43 عبارة مقسمة على محورين رئيسيين كما يلي:

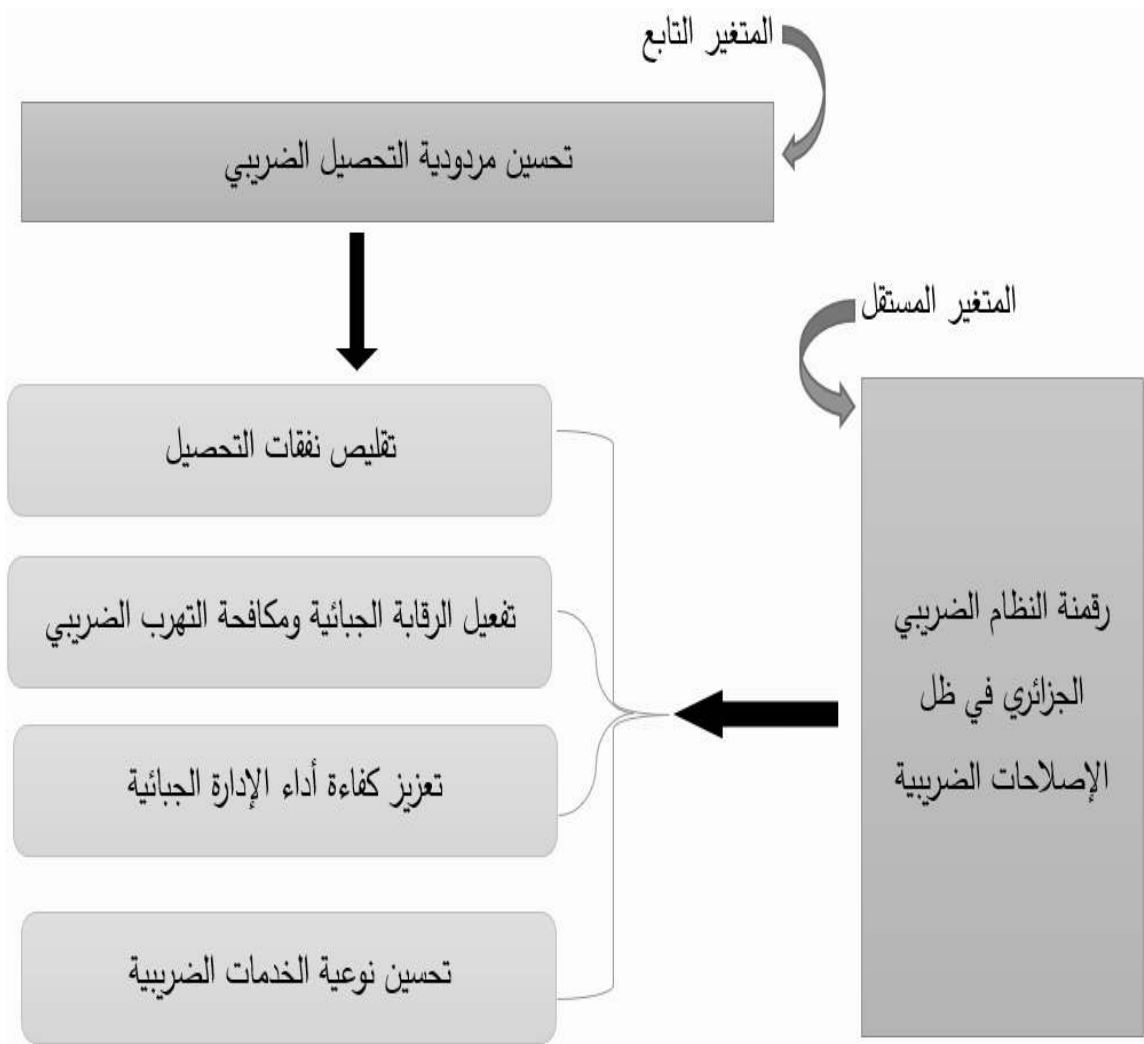
- **المحور الأول:** ويتضمن المتغير المستقل رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية (13 عبارة).
- **المحور الثاني:** ويشمل المتغير التابع تحسين مردودية التحصيل الضريبي، والذي تم تقسيمه إلى أربعة أبعاد كما يلي:

- **البعد الأول:** تقليص نفقات التحصيل (الاقتصاد في نفقات التحصيل) (7 عبارات).
- **البعد الثاني:** تفعيل الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي (9 عبارات).
- **البعد الثالث:** تعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية (7 عبارات).
- **البعد الرابع:** تحسين نوعية الخدمات الضريبية (7 عبارات).

3- نموذج الدراسة: بالاعتماد على متغيرات الدراسة تم تصميم وبناء نموذج الدراسة وفق

الشكل الآتي:

الشكل رقم (14): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على متغيرات الدراسة.

يربط نموذج الدراسة بين رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية كمتغير مستقل والذي يعبر عن كافة المقاربات النظرية وتشخيص واقعه في الجزائر، أما المتغير التابع الذي يبرز من خلال تقييم وقياس مردودية التحصيل الضريبي فتتمثله عدة أبعاد كما تم ذكرها سابقا.

4- مقياس الدراسة:

تم استعمال مقياس ملائم لتصنيف وتقييم الإجابات المرافقة لكل عبارة، وهو مقياس ليكارت الذي يستخدم في تصنيف الإجابات على أسئلة أو عبارات المقياس، ويتلخص المقياس في تحديد مجموعة من العبارات تصف الموضوع المراد تقييم اتجاه الأفراد نحوه، وهناك سلم يحتوي ثلاث قيم وآخر خمس وآخر ست قيم، وفي كثير من الأحيان يستخدم السلم الخماسي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (21): درجات مقياس ليكارت الخماسي

5	4	3	2	1	درجة القياس
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الرأي

المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

توجد العديد من الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات، ومن أجل تحليل نتائج الدراسة الميدانية، وإجراء مختلف الاختبارات الإحصائية المناسبة لفرضيات الدراسة تم الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) الإصدار (27)، إضافة إلى برنامج AMOS/V21. وفيما يلي أهم هذه الأساليب:

1. طرق الإحصاء الوصفي: والتي يتم استعمالها لتحليل البيانات الكمية.

- التكرارات والنسب المئوية: تم استخدامها لوصف أفراد عينة الدراسة ومعرفة إجاباتهم.
- المتوسطات الحسابية: لمعرفة الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة.

- الانحرافات المعيارية: تستخدم كمؤشر لقياس درجة التشتت المتوفر بين إجابات عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاستبيان.

2. طرق الإحصاء الاستدلالي:

- معامل ألفا كرونباخ Alpha de Cronbach: من معاملات قياس ثبات الاستبيان وموثوقية الاختبار.

- الثبات عن طريق التجزئة النصفية: حيث يتم تجزئة فقرات الاستبانة إلى جزأين، الجزء الأول يمثل الأسئلة الفردية والجزء الثاني يمثل الأسئلة الزوجية ثم يحسب معامل الارتباط r بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية ثم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة بيرسون براون Spearman-Brown.

- المقارنة الطرفية الصدق التمييزي: يتم استخدام طريقة المقارنة الطرفية الصدق التمييزي، ويتم تقييم العينة إلى عينة طرفية عليا ودنيا بنسبة 27 %.

- معامل الارتباط (Pearson): هو مقياس إحصائي يستخدم من أجل التأكد من ثبات أداة الدراسة، وقياس قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة (المتغير مستقل والتابع).

3. برنامج أموس (AMOS) لاختبار نموذج الدراسة:

يستعمل هذا البرنامج لاختبار نموذج الدراسة، وسيتم شرحه بالتفصيل كما يلي:

أ- مفهوم برنامج أموس (AMOS) لنمذجة المعادلات البنائية:

هو برنامج يعمل على تقدير وتمثيل النماذج لتوضيح العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة بشكل أكثر دقة مقارنة مع التقنيات المعروفة في الإحصاء المتعدد، وهو يساعد على بناء نماذج للمعادلات البنائية التي تهدف إلى المعالجة الإحصائية للعلاقات الافتراضية المتعددة، حيث تسمح

بتحليل الآثار الخطية المفترضة لربط عدة متغيرات ضمنية مستقلة وتابعة في آن واحد، إذ يقدم توليفة مختلفة من البيانات والنتائج بطريقة سهلة والتي تفسر العلاقات المعقدة في النموذج الافتراضي للدراسة، وتمت الاستعانة بالنسخة رقم 21 من البرنامج.

ب- المؤشرات الإحصائية المعتمدة ضمن برنامج أموس (AMOS) لاختبار نماذج المعادلات البنائية:

يتم الاعتماد على مخرجات برنامج أموس (AMOS) والتي تتمثل في مختلف القيم والمؤشرات بهدف اختبار تطابق النموذج الافتراضي للدراسة مع الواقع وفيما يلي يتم ذكر أهم هذه المؤشرات:

- مؤشر رامسي (Root Mean Square Error of Approximation (RMSEA):

يعتبر أقوى مؤشر يعمل على تأكيد صحة وتطابق النموذج مع الواقع، حيث يتم استعمال هذا المؤشر لقياس الاختلاف في مواصفات النموذج أي ما بين العينة والمجتمع، يفضل أن يكون أعلى من 0.8 وكلما اقتربت من الصفر كان ذلك أفضل، فإذا كان يساوي 0 يفسر بوجود تطابق تام بين النموذج والبيانات، من 0.1 إلى 0.5 ممتاز، أعلى من 0.5 وأقل من 0.8 جيد، 0.8 مقبول، أقل من 1 إلى أعلى من 0.8 لا يزال النموذج مقبول، من 1 وأعلى النموذج مرفوض تماماً؛

- كاف تربيع (Chi-square (Cmin): يتم استعمالها للمقارنة بين قيم الملاحظة والقيم

المتوقعة واختبار درجة تطابقها مع بعضها البعض، حيث يتم مقارنة قيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية df، ويفسر حسب ذلك بعكس ما يمليه برنامج SPSS، فإذا كان مستوى دلالاته أكبر من 0.05 يعني ذلك عدم وجود فروق ما بين النموذج المفترض والبيانات الواقعية وإلا العكس، وتجدر الإشارة أن قيمته لا تتأثر

بدرجة الحرية بل تتأثر بحجم العينة لذلك يفضل اعتماد معايير أخرى (كاف تربيع المعياري)؛

- **كاف تربيع المعياري (Cmindf):** وهو حاصل قسمة قيمة كاف تربيع على درجة الحرية، إذ يجب أن يكون أقل من 5 ليضمن تطابق نموذج الدراسة مع الواقع؛

- **مؤشر المطابق المقارن CFI (Comparative Fit Index) ومؤشر Tucker-Lewis:**

يقارن هذان المؤشران النموذج الصفري (لا توجد علاقة بين المتغيرات) والنموذج البديل (توجد علاقة بين المتغيرات) مع البيانات الواقعية، تتراوح قيمتهما بين 0 و 1 وكلما اقتربنا من الواحد كان ذلك أفضل، فإذا كانت قيمتهما أقل من 0.9 يفسر ذلك بتطابق النموذج الصفري مع البيانات بالتالي لا توجد علاقة بين متغيرات النموذج الافتراضي وعليه يتم تعديل النموذج، أما إذا كانت قيمتهما مساوية لـ 0.9 فهي مقبولة وتفسر بابتعاد النموذج الافتراضي عن النموذج الصفري أي وجود ارتباطات أو علاقات بين متغيرات النموذج، أكبر من 0.9 وأقل من 0.95 يفسر ذلك بتطابق جيد، أكبر من 0.95 تطابق ممتاز، 1 تطابق تام والنموذج الافتراضي يبتعد تماما عن النموذج الصفري (وجود ارتباطات تامة بين متغيرات النموذج)؛

- **مؤشر Pclose:** يعمل هذا المؤشر على قياس درجة المطابقة بين النموذج والبيانات الواقعية كما جاء ليؤكد لنا نتائج معيار رامسي؛

- **أما فيما يخص معامل الارتباط أو التباين:** فهو يعبر عن القيم الموضحة بجانب الأسهم التي تربط الفقرات بالعوامل والمتغيرات ببعضها البعض، هذه القيم يجب أن تنحصر ما بين 0,2 و 0,9 لتعبر عن ارتباط المتغيرات ببعضها من ناحية وكذا تباينها وعدم تماثلها من ناحية

أخرى، وإذا كانت أعلى من 0,9 دل ذلك على تقارب المتغيرين ويجب دمجهما في متغير أو عامل واحد.

نستخلص مما سبق أن برنامج (AMOS/V21) يساعدنا على نمذجة المعادلة البنائية لاختبار درجة مطابقة النموذج الافتراضي للدراسة مع الواقع. من أجل تقدير العلاقات التي تربط مختلف المتغيرات وفقا للنموذج المقترح للدراسة.

المطلب الثالث: مستوى الصدق والثبات في فقرات الاستبيان

من أجل التأكد من صدق وثبات فقرات الاستبيان، قمنا باستخدام عدة اختبارات كما يلي:

أولاً: صدق أداة الدراسة:

1- الصدق الظاهري:

الصدق الظاهري في التحليل الإحصائي يعني معرفة الباحث بقدرة أداة الدراسة (الاستبيان) على قياس الأمور التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال النظر إلى مظهرها فقط لا غير ومن هذا المنطلق وقصد إعطاء صورة واضحة لمحتوى الاستبانة والتأكد من سلامة ودقة أسئلتها وشموليتها تم عرض الاستبيان في صورته الأولية على عدد من الأساتذة المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في المجال الضريبي لأخذ وجهات نظرهم والاستفادة من آرائهم في تعديله والتحقق من مدى ملائمة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه، وفي ضوء آراء السادة المحكمين تم إعادة صياغة بعض العبارات وإضافة عبارات أخرى لتحسين أداة الدراسة إلى غاية الوصول إلى الشكل النهائي للاستبانة، ليتم توزيعها على أفراد عينة الدراسة مع مراعاة بعض الاعتبارات كأن تكون بسيطة ومفهومة ما أمكن للحصول على إجابات جيدة.

2- الصدق البنائي لأداة الدراسة:

تم اعتماد اختبار الاتساق الداخلي لمعرفة الصدق البنائي وذلك من خلال ما يلي:

- معاملات الارتباط بين محاور الاستبيان والدرجة الكلية لأداة الدراسة ككل:

ويقصد بصدق الاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان مدى اتساق جميع فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه أي أن العبارة تقيس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيء آخر. وعليه قمنا بحساب معامل الارتباط " بيرسون" بين كل محاور الاستبيان والدرجة الكلية لأداة الدراسة ككل، كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (22): يبين نتائج معامل الارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة ككل

متغيرات الدراسة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
المتغير المستقل: رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية	0,974	0,000
المتغير التابع: تحسين مردودية التحصيل الضريبي	0,957	0,000
البعد الأول: تقليص نفقات التحصيل (الاقتصاد في نفقات التحصيل)	0,674	0,000
البعد الثاني: تفعيل الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي	0,785	0,000
البعد الثالث: تعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية	0,791	0,000
البعد الرابع: تحسين نوعية الخدمات الضريبية	0,878	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.V27

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه نتيجة معامل الارتباط بيرسون بين المحاور والدرجة الكلية للأداة، حيث نلاحظ أنها كلها معنوية بالنظر إلى مستوى دلالتها الذي هو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05، ما يؤكد على الارتباط البنائي للاستبانة وهذا ما يشير على وجود علاقة ارتباط قوية بينهم، ومنه تعتبر محاور الاستبيان دور رقمنة النظام الضريبي في تحسين مردودية التحصيل الجبائي في ظل الإصلاحات الضريبية صادقة ومتسقة داخليا، لما وضعت لقياسه.

3- الصدق التمييزي (المقارنة الطرفية) لمحاور الاستبانة:

الصدق التمييزي الذي استخدمناه للتأكد من صدق أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان والذي يعتمد على المقارنة الطرفية أي قدرة الاختبار على التمييز بين طرفي الخاصية التي يقيسها ويقاس عن طريق تطبيق الاختبار T تم ترتيب درجات المحور للدراسة تنازليا وتم اختيار 27 بالمائة من الفئة العليا و 27 بالمائة من الفئة الدنيا، وبعد ذلك تم حساب الفروق بين المجموعتين عن طريق اختبار (T).

الجدول رقم (23): معاملات الصدق التمييزي لمحاور الاستبانة

مستوى الدلالة	قيمة (ت) test T	المجموعة العليا			المجموعة الدنيا		
		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد
0,000	19,930-	0,27152	4,4018	54	0,21900	3,4557	54

المصدر: من إعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.V27

يتبين من الجدول السابق أن قيمة مستوى الدلالة أصغر من 0.05 حيث أنه دال إحصائيا، مما يؤكد على أنه توجد فروق بين الطرفين وبالتالي فإن هذا المقياس أستطاع أن يميز بين الطرفين ومنه فهو صادق كما هو موضح في الجدول وله قدرة تمييزية ويتمتع بالصدق.

ثانياً: ثبات أداة الدراسة:

يقصد بمعامل الثبات أنه إذا أعيد أو كرر استخدام أداة البحث العلمي في نفس الظروف التي استخدمت فيها سابقاً فإنها تعطي نتائجاً ثابتة للبحث العلمي.

1- معامل الثبات ألفا كرونباخ:

من أجل معرفة دقة وثبات أداة الدراسة والوضوح في القياس في كل المحاور والأبعاد تم استخدام اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ والجدول التالي يبين لنا النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (24): يبين معامل اختبار ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة

معامل الاختبار ألفا كرونباخ	متغيرات الدراسة
0,959	المحور الأول: رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية
0,959	المحور الثاني: تحسين مردودية التحصيل الجبائي
0,960	البعد الأول: تقليص نفقات التحصيل الجبائي (الاقتصاد في نفقات التحصيل)
0,959	البعد الثاني: تفعيل الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي
0,959	البعد الثالث: تعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية
0,959	البعد الرابع: تحسين نوعية الخدمات الضريبية
0,961	الاستبيان ككل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.V27

يتضح لنا من نتائج الجدول أعلاه أن معاملات الثبات الجزئية قد حققت نتائج ممتازة في كل الأبعاد وبلغت قيم اختبار ألفا كرونباخ قيم أدناها قدر بـ 0,959، أعلاها قدرت بـ 0,960، أما ثبات الأداة ككل فقد قدرت قيمة ألفا كرونباخ بـ 0,961، وهي تدل على ثبات ممتاز لنتائج الدراسة.

2- معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية:

يمكن إدراج نتائج التجزئة النصفية لمحاور الاستبانة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (25): يوضح معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية لمحاور الاستبيان

البيان	قيمة المعامل
قيمة معامل Guttman	0,959

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.V27

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط قدر بـ 0,959، ما يؤكد تمتع المقياس بمعامل ثبات ممتاز.

المبحث الثاني: عرض وتحليل إجابات عينة الدراسة

سنقوم في هذا المبحث بوصف الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة، مع تحليل إجابات عينة الدراسة.

المطلب الأول: الخصائص الشخصية لعينة الدراسة

سيتم تحليل الخصائص الوظيفية المتعلقة بأفراد عينة الدراسة من: المؤهل العلمي، الرتبة الوظيفية والخبرة المهنية وفق مايلي:

أولاً: المؤهل العلمي:

سيتم تحليل الخصائص الشخصية لعينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي من خلال الجدول التالي:

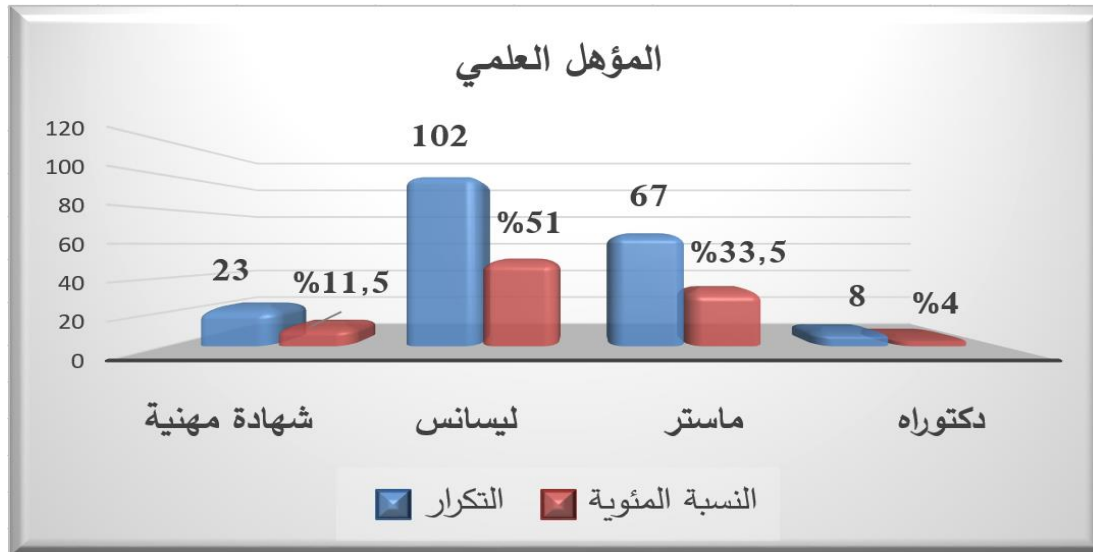
الجدول رقم (26): يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
شهادة مهنية	23	11,5%
ليسانس	102	51%
ماستر	67	33,5%
دكتوراه	8	4%
المجموع	200	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.V27

ويمكن تمثيل توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي بالشكل التالي:

الشكل رقم (15): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.V27

يتضح لنا من خلال النتائج أعلاه أن أكبر فئة في العينة المدروسة هي فئة المتحصلين على شهادة ليسانس، حيث بلغت نسبتهم 51%، أي ما يقدر بـ 102 موظف مؤهل وذو كفاءة، ثم تليها بعد ذلك فئة حاملي شهادة الماستر بنسبة 33,5% أي 67 فرد، أما أصحاب الشهادات المهنية قدرت نسبتهم بـ 11,5% مع 23 فرد، كما نجد أقل فئة المتحصلين على شهادة الدكتوراه التي حققت نسبة 4% ما يمثل 8 أفراد من العينة المدروسة.

ثانياً: الرتبة الوظيفية

يوضح لنا الجدول الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الرتبة الوظيفية

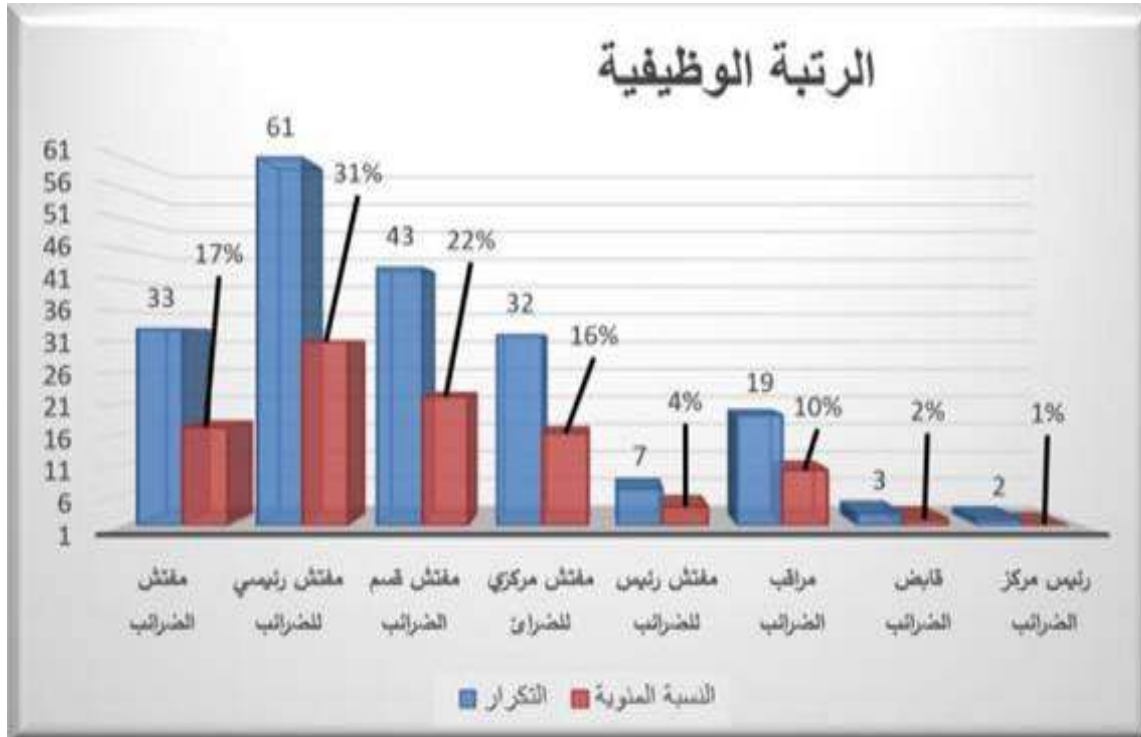
الجدول رقم (27): توزيع أفراد العينة حسب متغير الرتبة الوظيفية

الرتبة الوظيفية	التكرار	النسبة المئوية
مفتش الضرائب	33	17%
مفتش رئيسي للضرائب	61	31%
مفتش قسم الضرائب	43	22%
مفتش مركزي للضرائب	32	16%
مفتش رئيس للضرائب	7	4%
مراقب الضرائب	19	10%
قابض الضرائب	3	2%
رئيس مركز الضرائب	2	1%
المجموع	200	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.V27

ويمثل متغير الرتبة الوظيفية بالشكل التالي:

الشكل رقم (16): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب متغير الرتبة الوظيفية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.V27

من خلال الجدول رقم (27) والشكل رقم (16) نلاحظ أن أغلب العاملين يشغلون منصب مفتش رئيسي للضرائب وقد احتلت أعلى نسبة بقيمة 31%، كما بلغت مفتش قسم الضرائب نسبة قدرت بـ 22% أي ما يمثل 43 عامل من عينة المدروسة، كما نلاحظ أن الموظفين مفتش الضرائب قد بلغت نسبتهم 17% أي 33 فرد، تليها بعد ذلك مفتش مركزي للضرائب، بنسبة 16% أي سجلت 32 فرد، احتلت الرتبة الوظيفية مراقب الضرائب نسبة قدرت بـ 10%، أي ما تمثل 19 أفراد من العينة المدروسة، كما نلاحظ أن أفراد العينة المدروسة الذين يشغلون منصب مفتش رئيس للضرائب قد بلغت نسبتهم 4% أي 7 أفراد، كما بلغت الرتبة الوظيفية قابض الضرائب نسبة قدرت بـ 2% أي ما يمثل 3 عامل من العينة المدروسة، في الأخير احتلت الرتبة الوظيفية رئيس مركز الضرائب أضعف نسبة قدرت بـ 1%، أي ما تمثل 2 أفراد من العينة المدروسة.

ثالثاً: الخبرة المهنية

ويمكن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية من خلال الجدول التالي:

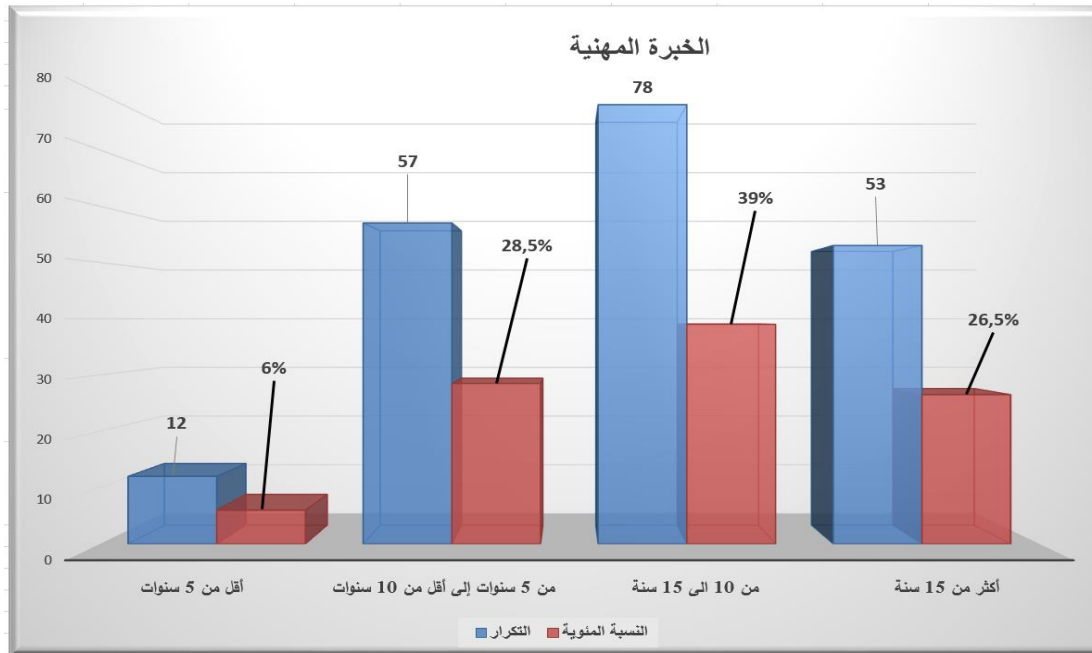
الجدول رقم (28): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

النسبة المئوية	التكرار	الخبرة المهنية
6	12	أقل من 5 سنوات
28,5	57	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات
39	78	من 10 إلى 15 سنة
26,5	53	أكثر من 15 سنة
%100	200	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.V27

كما يمكن تمثيل أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية بالشكل الموالي:

الشكل رقم (17): التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.V27

يبين الشكل أن فئة من 10 إلى 15 سنة احتلت أعلى نسبة بقيمة 39% ، في حين حقق من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات نسبة 28,5%، أما باقي فئات الخبرة في العينة فقد حققت نسبة تراوحت ما بين 26,5% في أكثر من 15 سنة، و 6% في أقل من 5 سنوات، وهي أضعف نسبته سجلت. قد تمت عملية التوزيع مستهدفا كل الفئات للحصول على معلومات أكثر دقة.

المطلب الثاني: الوصف الإحصائي لإجابات أفراد العينة:

قبل القيام بعملية الوصف الإحصائي لمختلف إجابات أفراد العينة، يجب أولاً حساب المدى وطول كل فئة بحيث يعبر المدى عن الفرق المطلق أكبر قيمة وأصغر: ويحسب بالعلاقة:

$$\text{المدى} = (\text{القيمة الكبرى} - \text{القيمة الصغرى}) \text{ وفي حالتنا لدينا المدى} = (5 - 1) = 4.$$

تم تحديد المقياس ليكارت المعتمد في تقييم اتجاهات آراء العاملين بالوظائف الضريبية ثم إيجاد طول الفئة عن طريق قسمة المدى على عدد الفئات، وفي دراستنا الحالية المدى يساوي 4 وعدد الفئات هو 5 كما هو موضح من خلال المعادلة التالية:

طول الفئة = المدى / أكبر قيمة في المقياس

$$0,8 = 5/4 = \text{طول الفئة}$$

ومن ثم نتمكن من وضع الوزن النسبي للخيارات على النحو التالي:

جدول رقم (29): مجالات تقييم الوزن النسبي للمتوسط الحسابي

مجال الموافقة	1 1,8-1	2,6-1,8	3,4-2,6	4,2-3,4	5-4,2
الرأي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: عبد الفتاح عز، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، دار

خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2007، ص540.

أولاً: عرض نتائج المحور الأول (المتغير المستقل): رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل

الإصلاحات الضريبية

سنقوم بتحليل إجابات عينة الدراسة فيما يخص محور رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل

الإصلاحات الضريبية، حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (30): نتائج عبارات المحور الأول رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
01	تحرص السلطات الضريبية في الجزائر على تعديل وضبط التشريعات القانونية الجبائية بما يتلاءم مع عملية تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية.	3,98	0,630	موافق
02	هناك إرادة سياسية واهتمام من طرف الوزارة الوصية لدعم ومتابعة مشروع رقمنة النظام الضريبي والحرص على نجاحه.	4,14	0,685	موافق
03	تطبيق مشروع الرقمنة في قطاع الضرائب يتطلب توفر قاعدة بيانات الكترونية عامة تساهم في نجاحه وتطويره.	3,84	0,671	موافق
04	لا تمتلك الإدارة الجبائية بنية تحتية قوية لتدعيم فعالية رقمنة النظام الضريبي.	3,88	0,665	موافق
05	وجود نقص في الإمكانيات المادية على مستوى الإدارة الجبائية والتي تعتبر ضرورية لرقمنة القطاع الضريبي.	3,85	0,648	موافق
06	مشاركة كل الأطراف الفاعلة في المجال الاقتصادي والاجتماعي مع وزارة المالية في عملية الإصلاح يعطي دفعا قويا لإنجاح عملية رقمنة القطاع الضريبي.	4,15	0,721	موافق
07	وجود نقص في تقديم الدورات التكوينية والتدريبية للموظفين بالإدارة الجبائية والتي تعتبر ضرورية لتطوير قدراتهم ومهاراتهم في التحكم والاستخدام الأمثل للأنظمة الرقمية.	3,92	0,671	موافق
08	تسعى الإدارة الجبائية لتزويد مصالحها بمختلف التجهيزات التكنولوجية اللازمة مما يساهم في	4,08	0,648	موافق

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

			تسريع عملية الرقمنة.	
09	تملك الإدارة الجبائية خبراء ومختصين في المجال الالكتروني من أجل تطوير وتحديث البرامج الضريبية.	3,89	0,700	موافق
10	توفر الإدارة الجبائية أنظمة وبرامج حماية تعزز سلامة وسرية الوثائق والعمليات الإدارية الالكترونية.	3,84	0,656	موافق
11	تواكب عملية الرقمنة في الإدارة الجبائية التطورات العالمية في المجال التكنولوجي.	3,39	0,731	محايد
12	مشروع رقمنة النظام الجبائي يشمل جميع هياكل الإدارة الجبائية.	3,92	0,671	موافق
13	تساهم الرقمنة في تحويل الإدارة الجبائية من إدارة تقليدية إلى إدارة رقمية متطورة.	3,90	0,660	موافق
	جميع عبارات المحور الأول: رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية	3,9035	0,46270	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V27

تبين معطيات الجدول أعلاه أن مستوى استجابة العينة المدروسة لمحور رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية قد حقق درجة موافق، حيث قدر المتوسط الحسابي لمجموع فقراته ب 3,9035 وبانحراف معياري 0,46270، أما فيما يتعلق بالعبارات فقد سجلنا أعلى مستوى اتفاق في العبارة (06) "مشاركة كل الأطراف الفاعلة في المجال الاقتصادي والاجتماعي مع وزارة المالية في عملية الإصلاح يعطي دفعا قويا لإنجاح عملية رقمنة القطاع الضريبي." بمتوسط حسابي قدر ب 4,15، في حين أظهرت نتائج الفقرة (11) "تواكب عملية الرقمنة في الإدارة الجبائية التطورات العالمية والتجارب الناجحة في المجال الضريبي." أقل متوسط حسابي بقيمة 3,39، أما فيما يخص الانحراف المعياري فقيمته تتراوح ما بين 0,630

و0.731 ما يبين على وجود موافقة نسبية لآراء موظفي الإدارة الجبائية حول ما جاء في

فقرات محور رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية.

وفيما يلي نقوم بتحليل نتائج فقرات هذا المحور المستقل كما يلي:

• الفقرة رقم (01): حقق المتوسط الحسابي قيمة 3,98 وبمستوى موافقة وانحراف معياري

0,630، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية بأن السلطات الضريبية في

الجزائر تحرص على تعديل وضبط التشريعات القانونية الجبائية بما يتلاءم مع عملية تطبيق

الرقمنة في الإدارة الجبائية.

• الفقرة رقم (02): يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة قد بلغ قيمة 4,14 وبمستوى

موافقة وانحراف معياري 0,685، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية بأن هناك

إرادة سياسية واهتمام من طرف الوزارة الوصية لدعم ومتابعة مشروع رقمنة النظام

الضريبي والحرص على نجاحه.

• الفقرة رقم (03): بلغ المتوسط الحسابي في هذه العبارة قيمة 3,84 وبمستوى موافقة

وانحراف معياري 0,671، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون بأن تطبيق مشروع الرقمنة في

قطاع الضرائب يتطلب توفر قاعدة بيانات الكترونية عامة تساهم في نجاحه وتطويره.

• الفقرة رقم (04): بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3,88 وبمستوى موافقة وانحراف معياري

0,665، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون ويدركون تماما بأن الإدارة الجبائية لا تمتلك

الإدارة الجبائية بنية تحتية قوية لتدعيم فعالية رقمنة النظام الضريبي.

• الفقرة رقم (05): بلغ فيها المتوسط الحسابي قيمة 3,85 وبمستوى موافقة وانحراف معياري

0,648، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون ويدركون تماما بوجود نقص في الإمكانيات

المادية على مستوى الإدارة الجبائية والتي تعتبر ضرورية لرقمنة القطاع الضريبي.

- الفقرة رقم (06): نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لهذه العبارة قد بلغ قيمة 4,15 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,721، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن مشاركة كل الأطراف الفاعلة في المجال الاقتصادي والاجتماعي مع وزارة المالية في عملية الإصلاح يعطي دفعا قويا لإنجاح عملية رقمنة القطاع الضريبي.
- الفقرة رقم (07): بلغ المتوسط الحسابي في هذه العبارة قيمة 3,92 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,671، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون بوجود نقص في تقديم الدورات التكوينية والتدريبية للموظفين بالإدارة الجبائية والتي تعتبر ضرورية لتطوير قدراتهم ومهاراتهم في التحكم والاستخدام الأمثل للأنظمة الرقمية.
- الفقرة رقم (08): بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة قيمة 4,08 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,648، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون ويدركون تماما بأن الإدارة الجبائية تسعى لتزويد مصالحها بمختلف التجهيزات التكنولوجية اللازمة مما يساهم في تسريع عملية الرقمنة.
- الفقرة رقم (09): حققت الفقرة متوسط حسابي قيمته 3,89 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,700، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون بأن الإدارة الجبائية تملك خبراء ومختصين في المجال الالكتروني من أجل تطوير وتحديث البرامج الضريبية.
- الفقرة رقم (10): نلاحظ أن المتوسط الحسابي قد بلغ قيمة 3,85 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,656، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون بأن الإدارة الجبائية توفر أنظمة وبرامج حماية تعزز سلامة وسرية الوثائق والعمليات الإدارية الالكترونية.

- الفقرة رقم (11): بلغ فيها المتوسط الحسابي قيمة 3,39 وبمستوى موافقة متوسطة (محايدة) وانحراف معياري 0,731، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون نسبياً بأن عملية الرقمنة في الإدارة الجبائية تواكب التطورات العالمية في المجال التكنولوجي.
- الفقرة رقم (12): حقق المتوسط الحسابي فيها قيمة 3,92 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,671، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون بأن مشروع رقمنة النظام الجبائي يشمل جميع هياكل الإدارة الجبائية.
- الفقرة رقم (13): نلاحظ في هذه العبارة بأن المتوسط الحسابي قد بلغ قيمة 3,90 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,660، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون بأن الرقمنة تساهم في تحويل الإدارة الجبائية من إدارة تقليدية إلى إدارة رقمية متطورة.

ثانياً: عرض نتائج المحور الثاني (المتغير التابع): تحسين مردودية التحصيل الجبائي

سنتناول في هذا الجزء نتائج إجابات عينة الدراسة فيما يخص فقرات أبعاد المحور الثاني

1- البعد الأول: تقليص نفقات التحصيل الجبائي

نتعرف فيما يلي على إجابات عينة الدراسة فيما يخص فقرات البعد الأول تقليص نفقات التحصيل الجبائي، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (31): نتائج فقرات البعد الأول نفقات التحصيل الجبائي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
01	يؤدي تطبيق النظام الضريبي الإلكتروني دوراً هاماً في تقليص النفقات الضريبية من خلال التقليل من عدد السجلات والملفات.	3,91	0,578	موافق
02	تساهم رقمنة النظام الضريبي في تقليص بواقي التحصيل التي تؤثر على الحصيلة الضريبية.	3,98	0,622	موافق

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

03	تساعد رقمنة النظام الضريبي على التقليل من تكاليف الطباعة الورقية مما يساهم في زيادة الإيرادات الضريبية.	3,95	0,603	موافق
04	تساهم الرقمنة في التقليل من التكاليف الإدارية من خلال تقليص عدد الموظفين المكلفين باستلام التصريحات الورقية ومراجعتها وفرزها.	4,26	0,718	موافق بشدة
05	استخدام الرقمنة في الإدارة الجبائية يعمل على حفظ الملفات الضريبية الكترونيا مما يساهم في توفير تكاليف التخزين.	4,08	0,739	موافق
06	تؤدي عملية التصريح الضريبي الالكتروني إلى سهولة إحصاء المكلفين بالضريبة وبالتالي توفير مصاريف الخرجات الميدانية.	3,89	0,603	موافق
07	يساهم هذا النظام الالكتروني في تخفيف الضغط والأعباء الإدارية على الموظفين في عملية التحصيل.	3,96	0,557	موافق
جميع عبارات البعد الأول: تقليص نفقات التحصيل				
		4,0021	0,38012	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V27

يوضح الجدول أعلاه استجابة أفراد عينة الدراسة لبعد تقليص نفقات التحصيل الجبائي، والتي حققت درجة موافق، حيث قدر المتوسط الحسابي لمجموع فقرات البعد ب 4,0021 بانحراف معياري 0,38012 ما يدل على أن هناك اتفاق بين أفراد العينة على فقرات المتغير، أما فيما يتعلق بالعبارات فقد سجلنا أعلى مستوى موافقة للعبارة رقم (04) " تساهم الرقمنة في التقليل من التكاليف الإدارية من خلال تقليص عدد الموظفين المكلفين باستلام التصريحات الورقية ومراجعتها وفرزها." بمتوسط حسابي قدر ب 4,26 في حين أظهرت نتائج الفقرة (06) " تؤدي عملية التصريح الضريبي الالكتروني إلى سهولة إحصاء المكلفين بالضريبة وبالتالي توفير

مصاريف الخرجات الميدانية. "أقل متوسط حسابي بقيمة 3,89، اما بالنسبة للانحراف المعياري فقيمته تتراوح ما بين 0,557-0,739 ما يبين لنا على وجود موافقة نسبية لآراء موظفي الإدارة الضريبية حول ما جاء في فقرات البعد الأول **تقليص نفقات التحصيل الجبائي**.

وفيما يلي نقوم بتحليل نتائج فقرات هذا البعد الأول للمتغير التابع كما يلي:

- الفقرة رقم (01): نلاحظ أن المتوسط الحسابي قد بلغ قيمة 3,91 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,578، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون بأن تطبيق النظام الضريبي الالكتروني يؤدي دورا هاما في تقليص النفقات الضريبية من خلال التقليل من عدد السجلات والملفات.
- الفقرة رقم (02): بلغ المتوسط الحسابي في هذه العبارة قيمة 3,98 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,622، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون ويدركون تماما بأن رقمنة النظام الضريبي تساهم في تقليص بواقي التحصيل التي تؤثر على الحصيلة الضريبية.
- الفقرة رقم (03): بلغ المتوسط الحسابي فيها قيمة 3,95 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,603، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون بأن رقمنة النظام الضريبي تساعد على التقليل من تكاليف الطباعة الورقية مما يساهم في زيادة الإيرادات الضريبية.
- الفقرة رقم (04): حيث بلغ المتوسط الحسابي فيها قيمة 4,26 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,718، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية مساهمة الرقمنة في التقليل من التكاليف الإدارية من خلال تقليص عدد الموظفين المكلفين باستلام التصريحات الورقية ومراجعتها وفرزها.
- الفقرة رقم (05): نلاحظ أن المتوسط الحسابي قد بلغ قيمة 4,08 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,739، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية بأن استخدام الرقمنة في

الإدارة الجبائية يعمل على حفظ الملفات الضريبية الكترونيا مما يساهم في توفير تكاليف التخزين.

- الفقرة رقم (06): بلغ المتوسط الحسابي في هذه العبارة قيمة 3,89 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,603، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون بأن عملية التصريح الضريبي الالكتروني تؤدي إلى سهولة إحصاء المكلفين بالضريبة وبالتالي توفير مصاريف الخرجات الميدانية.

- الفقرة رقم (07): في هذه العبارة بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3,96 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,557، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون ويدركون تماما بأن هذا النظام الالكتروني يساهم في تخفيف الضغط والأعباء الإدارية على الموظفين في عملية التحصيل.

2- البعد الثاني: تفعيل الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي

نتناول في هذا العنصر تحليل إجابات عينة الدراسة فيما يخص فقرات البعد الثاني تفعيل الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (32): نتائج فقرات البعد الثاني تفعيل الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
01	يسمح النظام الجبائي الالكتروني باكتشاف الأخطاء في التصريحات الجبائية وتقليصها مما يساهم في فعالية التدقيق والرقابة الجبائيين.	4,16	0,676	موافق
02	يساهم التصريح الجبائي الالكتروني في سرعة معالجة الملفات الجبائية والفحص المحاسبي لها مما يرفع من فعالية الرقابة الجبائية وبالتالي تحقيق تحصيل أفضل.	3,39	0,653	محايد
03	يساهم الكشف التلخيص السنوي من خلال	4,08	0,729	موافق

			المعطيات التي يقدمها للإدارة الجبائية في برمجة الملفات الخاضعة للتحقيق دون اللجوء إلى تفحص التصريحات الجبائية السنوية مما يجعل الرقابة الجبائية أكثر فعالية.
موافق	0,693	3,92	04 التصريح الجبائي الإلكتروني يجعل المعلومات المعتمد عليها لإجراء التحقيقات الجبائية أكثر دقة ومصادقية وبالتالي تكون عملية الرقابة أكثر جودة وفعالية.
محايد	0,683	3,38	05 استعمال النظام الجبائي الإلكتروني يؤدي إلى ضبط وإحصاء مختلف الأنشطة الممارسة من طرف المكلفين مما يرفع من فعالية الرقابة والتحصيل.
موافق	0,708	3,90	06 تعتبر التصريحات الجبائية الإلكترونية بمثابة رقابة شكلية للقوائم المالية والمحاسبية الخاصة بالمكلفين بالضريبة مما تساهم في تسهيل وتبسيط إجراءات الرقابة الجبائية وتعزيز فعاليتها.
موافق	0,720	3,96	07 يعمل النظام الجبائي الإلكتروني على التقليل من مختلف التلاعبات في الأرباح المصرح بها مما يساهم في محاربة كل من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبيين وبالتالي تحقيق الفعالية في الرقابة والتحصيل.
موافق بشدة	0,713	4,47	08 تعمل الرقمنة على تحسين درجة الامتثال الضريبي للمكلف مما يرفع من فعالية الرقابة والتحصيل.
موافق بشدة	0,712	4,49	09 تساعد رقمنة الإدارة الجبائية أعوان الرقابة في الكشف عن الوعاء الحقيقي للمكلفين بالضريبة مما يساهم في توسيع القاعدة الضريبية وتحقيق تحصيل أفضل.
موافق	0,44032	3,9678	جميع عبارات البعد الثاني: تفعيل الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V27

يبين الجدول أعلاه استجابة أفراد عينة الدراسة لبعد تفعيل الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي، حيث حققت درجة موافق، وقد قدر المتوسط الحسابي لمجموع عبارات البعد ب 3,9678 بانحراف معياري 0,44032 ما يدل على أن هناك اتفاق بين العينة على فقرات المتغير، أما فيما يتعلق بالعبارات فقد سجلنا أعلى مستوى قبول للعبارة (09) " تساعد رقمنة الإدارة الجبائية أعوان الرقابة في الكشف عن الوعاء الحقيقي للمكلفين بالضريبة مما يساهم في توسيع القاعدة الضريبية وتحقيق تحصيل أفضل. " بمتوسط حسابي قدر ب 4,49 في حين أظهرت نتائج الفقرة (5) " استعمال التصريح الجبائي الإلكتروني يؤدي إلى ضبط وإحصاء كافة الأنشطة الممارسة من طرف المكلفين مما يرفع من فعالية الرقابة والتحصيل. " أقل متوسط حسابي بقيمة 3,38، أما فيما يخص الانحراف المعياري فقيمته تتراوح ما بين 0,653 و 0,729 ما يبين بوجود موافقة نسبية لآراء عينة الدراسة حول عبارات البعد الثاني تفعيل الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي.

وفيما يلي نقوم بتحليل نتائج فقرات هذا البعد الثاني للمتغير التابع كما يلي:

- الفقرة رقم (01): المتوسط الحسابي في هذه العبارة بلغ قيمة 4,16 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,676، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية بأن النظام الجبائي الإلكتروني يسمح باكتشاف الأخطاء في التصريحات الجبائية وتقليصها مما يساهم في فعالية التدقيق والرقابة الجبائين.
- الفقرة رقم (02): نلاحظ أن المتوسط الحسابي قد بلغ قيمة 3,39 وبمستوى موافقة متوسطة وانحراف معياري 0,653، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون بدرجة متوسطة (محايدون) بأن التصريح الجبائي الإلكتروني يساهم في سرعة معالجة الملفات الجبائية والفحص المحاسبي لها مما يرفع من فعالية الرقابة الجبائية وبالتالي تحقيق تحصيل أفضل.

- الفقرة رقم (03): بلغ المتوسط الحسابي قيمة 4,08 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,729، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون ويدركون تماماً بأن الكشف التلخيص السنوي يساهم من خلال المعطيات التي يقدمها للإدارة الجبائية في برمجة الملفات الخاضعة للتحقيق دون اللجوء إلى تفحص التصريحات الجبائية السنوية مما يجعل الرقابة الجبائية أكثر فعالية.
- الفقرة رقم (04): بلغ المتوسط الحسابي فيها قيمة 3,92 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,693، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون ويدركون تماماً بأن التصريح الجبائي الالكتروني يجعل المعلومات المعتمد عليها لإجراء التحقيقات الجبائية أكثر دقة ومصداقية وبالتالي تكون عملية الرقابة أكثر جودة وفعالية.
- الفقرة رقم (05): بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3,38 وبمستوى موافقة متوسطة وانحراف معياري 0,683، وبالتالي فإن أفراد العينة محايدون بأن استعمال النظام الجبائي الالكتروني يؤدي إلى ضبط وإحصاء مختلف الأنشطة الممارسة من طرف المكلفين.
- الفقرة رقم (06): نلاحظ أن المتوسط الحسابي قد بلغ قيمة 3,90 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,708، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون ويدركون تماماً تعتبر التصريحات الجبائية الالكترونية بمثابة رقابة شكلية للقوائم المالية والمحاسبية الخاصة بالمكلفين بالضريبة مما تساهم في تسهيل وتبسيط إجراءات الرقابة الجبائية وتعزيز فعاليتها.
- الفقرة رقم (07): نلاحظ أن المتوسط الحسابي قد بلغ قيمة 3,96 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,720، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون ويدركون تماماً بأن النظام الجبائي الالكتروني يعمل على التقليل من مختلف التلاعبات في الأرباح المصرح بها مما يساهم في محاربة كل من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبيين وبالتالي تحقيق الفعالية في الرقابة والتحصيل.

- الفقرة رقم (08): بلغ المتوسط الحسابي قيمة 4,47 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,713، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية بأن الرقمنة تعمل على تحسين درجة الامتثال الضريبي للمكلف مما يرفع من فعالية الرقابة والتحصيل.
- الفقرة رقم (09): يتبين لنا في هذه العبارة أن المتوسط الحسابي قد بلغ قيمة 4,49 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,712، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون ويدركون تماماً وبدرجة عالية بأن رقمنة الإدارة الجبائية تساعد أعوان الرقابة في الكشف عن الوعاء الحقيقي للمكلفين بالضريبة مما يساهم في توسيع القاعدة الضريبية وتحقيق تحصيل أفضل.

3- البعد الثالث: تعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية.

نتناول فيما يلي نتائج إجابات أفراد العينة فيما يخص فقرات البعد الثالث تعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (33): نتائج فقرات البعد الثالث تعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
01	استخدام الإدارة الجبائية لعملية الرقمنة يؤدي إلى تعزيز الثقة بينها وبين المكلف بالضريبة.	3,89	0,648	موافق
02	يساعد النظام الجبائي الالكتروني في توفير معلومات جبائية تساهم في اتخاذ قرارات صائبة وسليمة من طرف أعوان الإدارة الجبائية مما يرفع من كفاءة الإدارة الجبائية.	3,93	0,657	موافق
03	تطبيق الرقمنة وتعميمها على مستوى المصالح الضريبية يساهم في سرعة إنجاز الموظفين لأعمالهم ودقتها مما يزيد في الإيرادات الضريبية.	3,97	0,649	موافق
04	تمكن الرقمنة من تحقيق العدالة الضريبية مع	3,92	0,632	موافق

			جميع المكلفين بالضريبة مما يساهم في زيادة مستويات الحصيلة الضريبية.
05	3,90	0,639	موافق
			يؤدي تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية إلى تطوير وزيادة قدرات ومهارات الموظفين لأداء وظائفهم وتواصلهم مع الهيئات الأخرى وتحقيق مرونة أكبر في العمل.
06	3,92	0,672	موافق
			تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في مكافحة الرشوة وظاهرة الفساد الضريبي.
07	3,91	0,611	موافق
			رقمنة الإدارة الجبائية تعمل على إضفاء شفافية كبيرة في المعاملات مما يؤدي إلى تقليص المنازعات الضريبية بين الإدارة والمكلف بالضريبة.
جميع عبارات البعد الثالث: تعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية			
	3,9200	0,46927	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V27

يبين الجدول أعلاه استجابة أفراد عينة الدراسة للبعد الثالث تعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية، حققت الإجابات درجة استجابة موافق، حيث قدر المتوسط الحسابي لمجموع فقرات البعد ب 3,92 بانحراف معياري 0,46927 ما يدل على أن هناك اتفاق بين العينة على فقرات المتغير، أما فيما يتعلق بالعبارات فقد سجلنا أعلى مستوى قبول للعبارة (03) " تطبيق الرقمنة وتعميمها على مستوى المصالح الضريبية يساهم في سرعة إنجاز الموظفين لأعمالهم ودقتها مما يزيد في الإيرادات الضريبية." بمتوسط حسابي قدر ب 3,97، في حين أظهرت نتائج الفقرة (01) " استخدام الإدارة الجبائية لعملية الرقمنة يؤدي إلى تعزيز الثقة بينها وبين المكلف بالضريبة." أقل متوسط حسابي بقية 3,89، أما بالنسبة للانحراف المعياري فقيمته تتراوح ما بين 0,611

و0,672 ما يبين اتفاق لآراء عينة الدراسة حول عبارات البعد الثالث تعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية.

وفيما يلي نقوم بتحليل نتائج فقرات هذا البعد الثالث للمتغير التابع كما يلي:

- الفقرة رقم (01): تبين بأن المتوسط الحسابي قد بلغ قيمة 3,89 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,648، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون بأن استخدام الإدارة الجبائية لعملية الرقمنة يؤدي إلى تعزيز الثقة بينها وبين المكلف بالضريبة.
- الفقرة رقم (02): بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3,93 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,657، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون ويدركون تماماً بأن النظام الجبائي الإلكتروني يساعد في توفير معلومات جبائية تساهم في اتخاذ قرارات صائبة وسليمة من طرف أعوان الإدارة الجبائية مما يرفع من كفاءة الإدارة الجبائية.
- الفقرة رقم (03): نلاحظ أن المتوسط الحسابي قد بلغ قيمة 3,97 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,649، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية بأن تطبيق الرقمنة وتعميمها على مستوى المصالح الضريبية يساهم في سرعة إنجاز الموظفين لأعمالهم ودقتها مما يزيد في الإيرادات الضريبية.
- الفقرة رقم (04): المتوسط الحسابي في هذه العبارة قد بلغ قيمة 3,92 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,632، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون ويدركون تماماً بأن الرقمنة تمكن من تحقيق العدالة الضريبية مع جميع المكلفين بالضريبة مما يساهم في زيادة مستويات الحصيلة الضريبية.
- الفقرة رقم (05): بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3,90 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,639، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون بأن تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية يؤدي إلى

تطوير وزيادة قدرات ومهارات الموظفين لأداء وظائفهم وتواصلهم مع الهيئات الأخرى وتحقيق مرونة أكبر في العمل.

• الفقرة رقم (06): بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3,92 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,672، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون ويدركون تماماً بأن رقمنة الإدارة الجبائية تساهم في مكافحة البيروقراطية والرشوة وظاهرة الفساد الضريبي.

• الفقرة رقم (07): تبين لنا أن المتوسط الحسابي قد بلغ قيمة 3,91 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,611، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون ويدركون تماماً بأن رقمنة الإدارة الجبائية تعمل على إضفاء شفافية كبيرة في المعاملات مما يؤدي إلى تقليص المنازعات الضريبية بين الإدارة والمكلف بالضريبة.

4- البعد الرابع: تحسين نوعية الخدمات الضريبية

نستعرض فيما يلي نتائج فقرات البعد الرابع تحسين نوعية الخدمات الضريبية، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (34): نتائج فقرات البعد الرابع تحسين نوعية الخدمات الضريبية.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
01	تمكن رقمنة الإدارة الجبائية من تبسيط الإجراءات الضريبية للمكلفين مما يزيد في مردودية التحصيل الضريبي.	3,78	0,651	موافق
02	تؤدي الرقمنة إلى تسهيل الاتصال بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة مما يساهم في زيادة الحصيلة الضريبية.	3,81	0,632	موافق
03	رقمنة الإدارة الجبائية تمكن المكلف من الاطلاع على المعلومات الجبائية المحينة ومتابعة	4,23	0,705	موافق بشدة

			تصريحاته الدورية وديونه الجبائية.	
موافق	0,668	3,59	وجود تجاوب من طرف المكلفين فيما يخص الأساليب المستخدمة حاليا من قبل الإدارة الجبائية من خلال نظام التصريح والتحصيل الالكتروني.	04
موافق	0,701	3,93	رقمنة الإدارة الجبائية تمكن المكلفين من الاستفادة من الخدمات الالكترونية في أي وقت وفي أي مكان.	05
موافق	0,684	3,88	البوابتان الالكترونيتان "جبائتك" و"مساهمتك" مصممتان بطريقة جيدة وتتميزان بالسهولة في الولوج إليهما من طرف المكلف وأداء التزاماته الضريبية.	06
موافق	0,652	3,87	توفير الأمن والسرية الالكترونية التي من شأنها حماية المعلومات الشخصية للمكلفين بالضريبة.	07
موافق	0,46911	3,8679	جميع عبارات البعد الرابع: تحسين نوعية الخدمات الضريبية	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V27

يبين الجدول أعلاه استجابة أفراد عينة الدراسة للبعد الخامس تحسين نوعية الخدمات الضريبية والتي حققت درجة موافق، حيث قدر المتوسط الحسابي لمجموع عبارات البعد ب 3,8679 بانحراف معياري 0,46911 ما يدل على أن هناك اتفاق بين العينة على ما جاء في فقرات المتغير، أما فيما يتعلق بالعبارات فقد سجلنا أعلى مستوى قبول للعبارة (03) "رقمنة الإدارة الجبائية تمكن المكلف من الاطلاع على المعلومات الجبائية المحينة ومتابعة تصريحاته الدورية وديونه الجبائية". بمتوسط حسابي قدر ب 4,23، في حين أظهرت نتائج الفقرة (04) "يوجد تجاوب ورضا من طرف المكلفين فيما يخص الأساليب المستخدمة حاليا من قبل الإدارة الجبائية

من خلال نظام التصريح والتحصيل الالكتروني. "أقل متوسط حسابي بقيمة 3,59، أما بالنسبة إلى الانحراف المعياري فقيمه تتراوح ما بين 0,632 و 0,705 ما يبين اتفاق لآراء عينة الدراسة حول عبارات تحسين نوعية الخدمات الضريبية.

وفيما يلي نقوم بتحليل نتائج فقرات هذا البعد الثالث للمتغير التابع كما يلي:

- الفقرة رقم (01): نلاحظ أن المتوسط الحسابي قد بلغ قيمة 3,78 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,651، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون ويدركون تماماً بأن رقمنة الإدارة الجبائية تمكن من تبسيط الإجراءات الضريبية للمكلفين مما يزيد في مردودية التحصيل الضريبي.
- الفقرة رقم (02): بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3,81 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,632، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون بأن الرقمنة تؤدي إلى تسهيل الاتصال بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة مما يساهم في زيادة الحصيلة الضريبية.
- الفقرة رقم (03): نلاحظ أن المتوسط الحسابي في هذه العبارة قد بلغ قيمة 4,23 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,705، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية بأن رقمنة الإدارة الجبائية تمكن المكلف من الاطلاع على المعلومات الجبائية المحينة ومتابعة تصريحاته الدورية وديونه الجبائية.
- الفقرة رقم (04): بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3,59 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,668، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون بوجود تجاوب من طرف المكلفين فيما يخص الأساليب المستخدمة حالياً من قبل الإدارة الجبائية من خلال نظام التصريح والتحصيل الالكتروني.

- الفقرة رقم (05): بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3,93 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,657، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون ويدركون تماما بأن رقمنة الإدارة الجبائية تمكن المكلفين من الاستفادة من الخدمات الالكترونية في أي وقت وفي أي مكان.
- الفقرة رقم (06): يتبين لنا أن المتوسط الحسابي قد بلغ قيمة 3,88 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,684، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون ويدركون تماما بأن البوابتان الالكترونيتان "جبايتك" و"مساهمتك" مصممتان بطريقة جيدة وتتميزان بالسهولة في الولوج إليهما من طرف المكلف وأداء التزاماته الضريبية.
- الفقرة رقم (07): بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3,87 وبمستوى موافقة وانحراف معياري 0,652، وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون ويدركون تماما بأن توفير الأمن والسرية الالكترونية من شأنها حماية المعلومات الشخصية للمكلفين بالضريبة.

ثالثا: نتائج متغيرات الدراسة الرئيسية:

نتعرف فيما يلي على نتائج إجابات عينة الدراسة فيما يخص المتغيرات المستقل والتابع، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (35): نتائج متغيرات الدراسة الرئيسية.

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
01	المحور الأول (المتغير المستقل): رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية	3,9035	0,46270	موافق
02	المحور الثاني (المتغير التابع): تحسين مردودية التحصيل الجبائي	3,9394	0,36188	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V27

يبين الجدول أعلاه نتائج متغيرات الدراسة الرئيسية فيما يخص آراء موظفي الإدارة الجبائية حول المتغير المستقل في الدراسة: رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية، حيث نلاحظ أنها حققت درجة موافق، بمتوسط حسابي قدر ب 3,9035 وانحراف معياري قدر ب 0,46270، ما يفسر بأن أفراد العينة يوافقون ويدركون تماما بأهمية رقمنة النظام الضريبي الجزائري، في حين حقق المتغير المستقل درجة استجابة موافق بمتوسط حسابي قدر ب 3,9394 وانحراف معياري قدر ب 0,36188، ما يفسر بأن أفراد العينة يوافقون ويدركون تماما أهمية تحسين مردودية التحصيل الضريبي.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

سنقوم من خلال هذا المبحث بدراسة ومعرفة مدى تطابق متغيرات الدراسة للنموذج المقترح مع الواقع، وهذا بتحليل نتائج هذه الدراسة الميدانية إضافة إلى اختبار الفرضيات المقترحة، وذلك بالاستعانة بأساليب التحليل الإحصائي العاملي التوكيدي ومعرفة النمذجة البنائية للمتغيرين المستقل والتابع.

المطلب الأول: التحليل الإحصائي التوكيدي للنمذجة البنائية

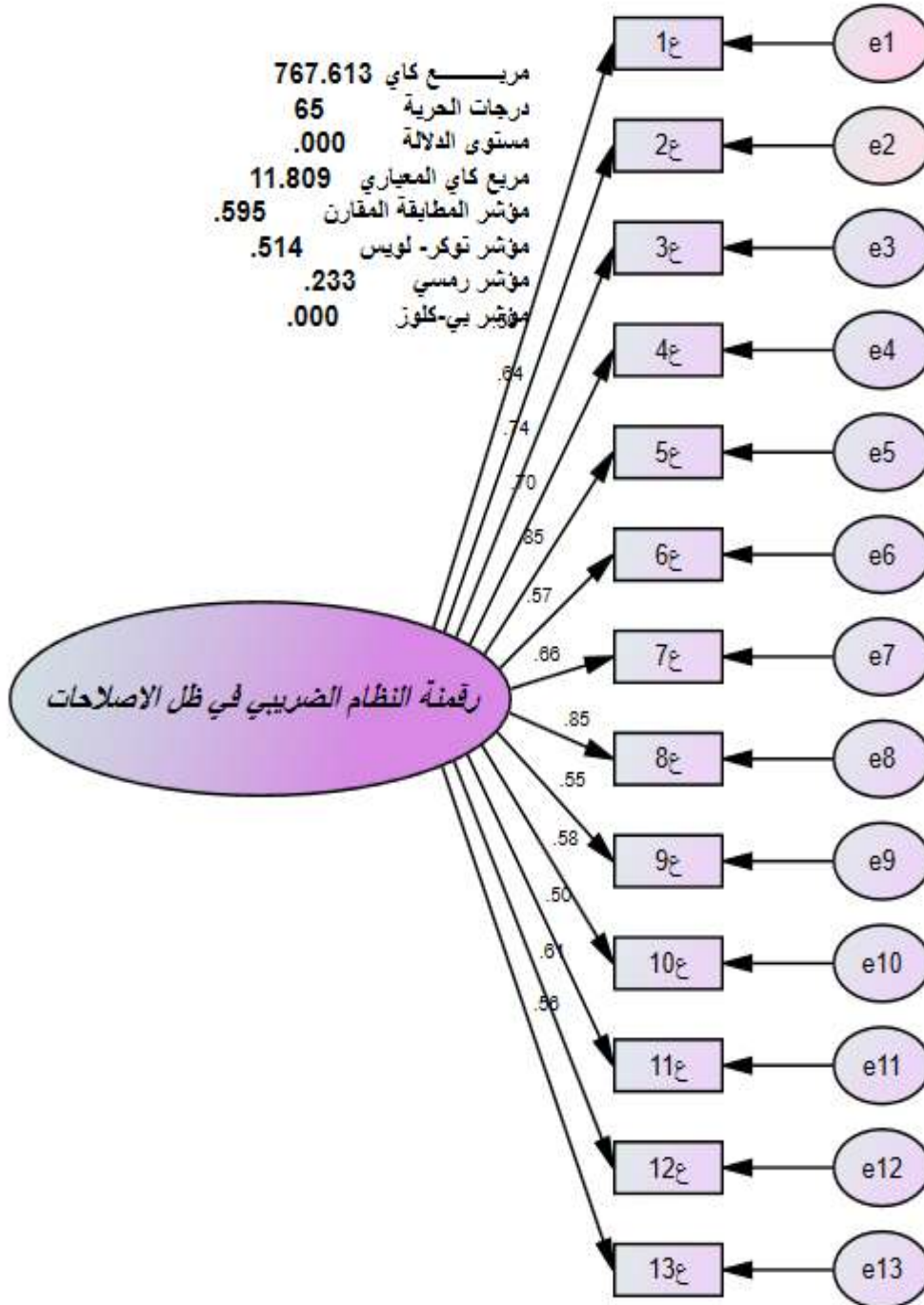
تعتبر النمذجة البنائية خطوة مهمة قبل اختبار فرضيات الدراسة لما لها من دور في اختبار نماذج القياس، ولقد اعتمدنا في دراستنا هذه على برنامج أموس (AMOS) الذي يزودنا بمختلف قيم الأخطاء المعيارية ويساهم في تقليلها بين النموذج المقترح والبيانات في الواقع، إضافة إلى مساهمته في التعرف على جودة الارتباط وكذا جودة المطابقة بين متغيرات الدراسة ومن ثم لنموذج الدراسة.

أولاً: النموذج البنائي للمتغير المستقل: رقمنة النظام الضريبي في ظل الإصلاحات الضريبية

سنحاول من خلال هذا العنصر اختبار نموذج القياس بالاعتماد على أساليب التحليل الإحصائي العاملي التوكيدي وهي خطوة مهمة للانتقال نحو نموذج البناء والتأكد من صحة الفرضيات البحثية.

وسنعرض النموذج البنائي للمتغير المستقل رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات من خلال علاقة ارتباطه بكل عبارته (13 عبارة)، وهذا بناء على النتائج المبينة في الشكل التالي:

شكل رقم (18) : النموذج البنائي لرقمنة النظام الضريبي في ظل الإصلاحات

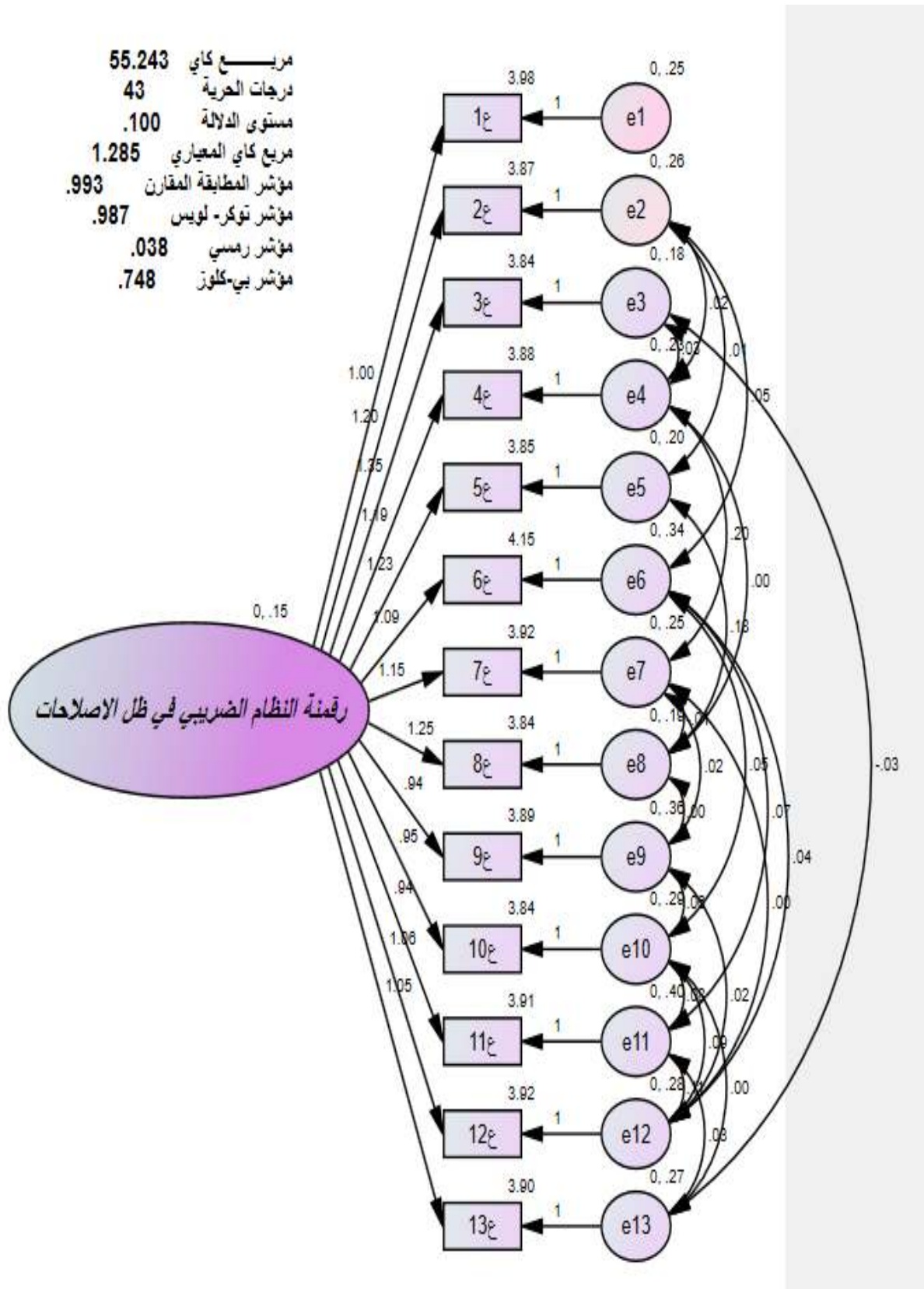


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج AMOS 21

يوضح الشكل أعلاه علاقة ارتباط المتغير المستقل رقمنة النظام الضريبي ومختلف الفقرات المكونة له، بحيث:

- يبين الشكل أن نسبة الخطأ في الإجابة e_n (ونقصد بها نسبة الخطأ بين ما تم الإجابة عنه في الاستبيان من طرف أفراد العينة وبين الإجابة التي يفترض أن تكون صحيحة) كلها حققت قيم أقل من 0.99 في كل العبارات بدون استثناء وكانت متقاربة فيما بينها بين كل العبارات.
- كما نلاحظ أن نتائج الاختبارات الاحصائية لنموذج البناء المقترح للدراسة التي نعتمدها كمعيار لقبول النموذج البنائي غير مقبولة على الرغم من أن معاملات الارتباط بين المتغير المستقل وفقراته قد حققت قيم أكبر من 0.5، وبهدف تحسين مؤشرات جودة المطابقة سنمر بمرحلة إعادة التعيين من خلال ما يعرضه البرنامج من الاقتراحات أي مؤشرات التعديل والتوافق المنطقي للدراسة التي يمكن الأخذ بها لتحسين جودة النموذج، وتم ذلك من خلال النتائج التالية:

شكل رقم (19) : النموذج البنائي المعدل لمتغير رقمنة النظام الضريبي في ظل الاصلاحات



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج AMOS 21

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ما يلي:

- معاملات الارتباط بين العبارات والمتغير المستقل قد حققت قيم كلها أكبر من 0.5 ما يؤكد على تمثيلها الجيد للمتغير وعلى انسجامها وتجانسها، وبالتالي يمكن اعتمادها كلها كمؤشرات للقياس.

- كما نلاحظ تحسن واضح في مختلف مؤشرات جودة المطابقة ولقد تحقق ذلك من خلال ربط العبارات المرتبطة مع بعضها، بعد اتباع مختلف التصحيحات التي يعرضها البرنامج وقد تحصلنا على مختلف نتائج معايير ومؤشرات النموذج والموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (36): نتائج جودة المطابقة للنموذج البنائي للمتغير المستقل

مؤشر	مؤشر	مؤشر	كاف	مستوى	درجة	كاف تربيع	معايير جودة
مؤشر	توكر	المطابقة	تربيع	الدالة	الحرية		مطابقة
رامسي	لويس	المقارن	معياري				النموذج
<0.05	>0.9	>0.9	<5	>0.05	-	-	مستوى
							القبول
0.038	0.987	0.993	1.285	0.1	43	55.243	نتائج النموذج
							المقترح
محقق	محقق	محقق	محقق	محقق	محقق	محقق	التقييم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج AMOS 21

يبين الجدول أعلاه مؤشرات جودة المطابقة للمتغير المستقل والتي يتم تفسيرها بناءً على النتائج

المتحصل عليها في الجدول كما يلي:

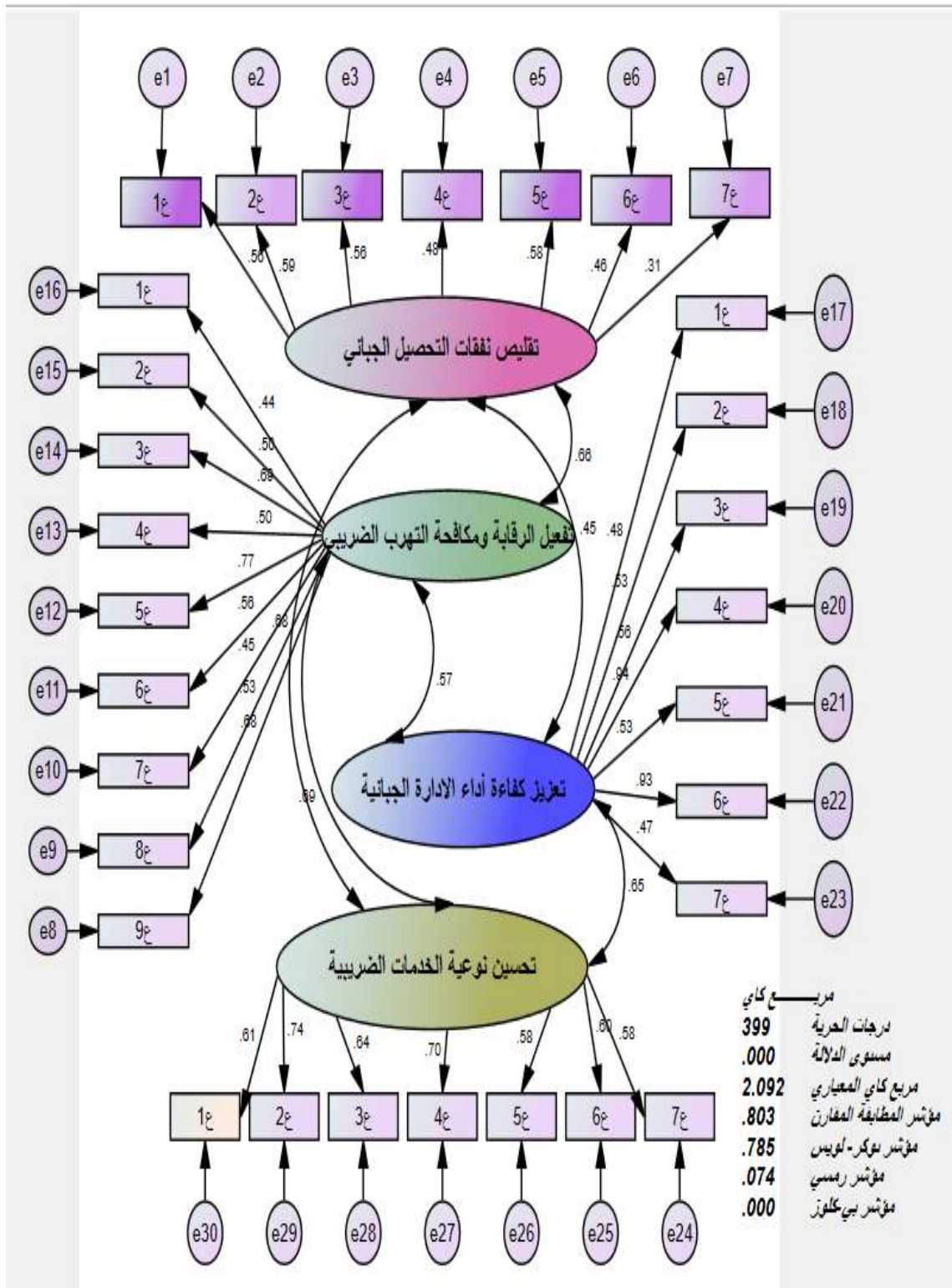
- **مؤشر كاف تربيع:** بلغت قيمته 55.243 حيث نلاحظ حسب مستوى الدلالة البالغ 0.1 أن المؤشر مقبول نظرا لبلوغ مستوى الدلالة قيمة أكبر من 0.05، ما يعني أن هناك تحقق لجودة المطابقة الخاصة بالنموذج المقترح.
 - **مؤشر درجة الحرية:** حقق مؤشر درجة الحرية ما قيمته 43، وهذا دليل على أن الدراسة لا تواجه مشكلة تعيين النموذج.
 - **مؤشر كاف تربيع المعياري:** بلغت قيمته 1.285، وهذا ما يدل على أن المؤشر مقبول ويحقق شرط تطابق النموذج مع الواقع.
 - **مؤشر المطابقة المقارن:** بلغت قيمته 0.993، والذي يفسر أن تطابق النموذج مع البيانات الواقعية هو تطابق ممتاز لاقترب قيمته من الواحد، وبالتالي توجد ارتباطات بين متغيرات النموذج الافتراضي للدراسة مع البيانات الواقعية، كما أن قيمة مؤشر TLI البالغة 0.987 تؤكد ذلك.
 - **مؤشر رامسي (RMSEA):** حقق مؤشر رامسي قيمة 0.038، وهي قيمة قريبة من الصفر، وهذا دليل على التطابق التام بين البيانات الواقعية والنموذج المقترح للدراسة الخاص بكل فقرة من فقرات المتغير المستقل، ومن ثم نؤكد على صدق مؤشرات بناء المتغير المستقل رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية.
- نستنتج من خلال كل ما سبق وبعد قراءتنا لمؤشرات جودة المطابقة أن أهمها محقق مقارنة بمستويات القبول المتفق عليها، ومن ثم فإن النموذج يتمتع بالمطابقة مع البيانات التي تم جمعها من قبل العينة المدروسة، ما يؤكد على أن المؤشرات التي تم اعتمادها من خلال عبارات المتغير المستقل تعبر عن قياسه.

2-النموذج البنائي للمتغير التابع: تحسين مردودية التحصيل الضريبي

كما سبق وتطرقنا أن المتغير التابع تحسين مردودية التحصيل الضريبي في الدراسة يضم أربعة أبعاد كما يلي:

- البعد الأول: تقليص نفقات التحصيل الجبائي: يضم 7 عبارات كمؤشرات لقياسه
 - البعد الثاني: تفعيل الرقابة ومكافحة التهرب الضريبي: يضم 9 عبارات كمؤشر لقياسه
 - البعد الثالث: تعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية: يضم 7 عبارات كمؤشر لقياسه
 - البعد الرابع: تحسين نوعية الخدمات الضريبية: يضم 7 عبارات كمؤشر لقياسه
- وسيتم من خلال هذا العنصر اختبار نموذج القياس عن طريق أساليب التحليل الإحصائي العاملي التوكيدي حيث سنعرض النموذج البنائي لأبعاد متغير تحسين مردودية التحصيل الضريبي وفقراته من خلال النتائج الموضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (20) : النموذج البنائي لمتغير تحسين مردودية التحصيل الضريبي

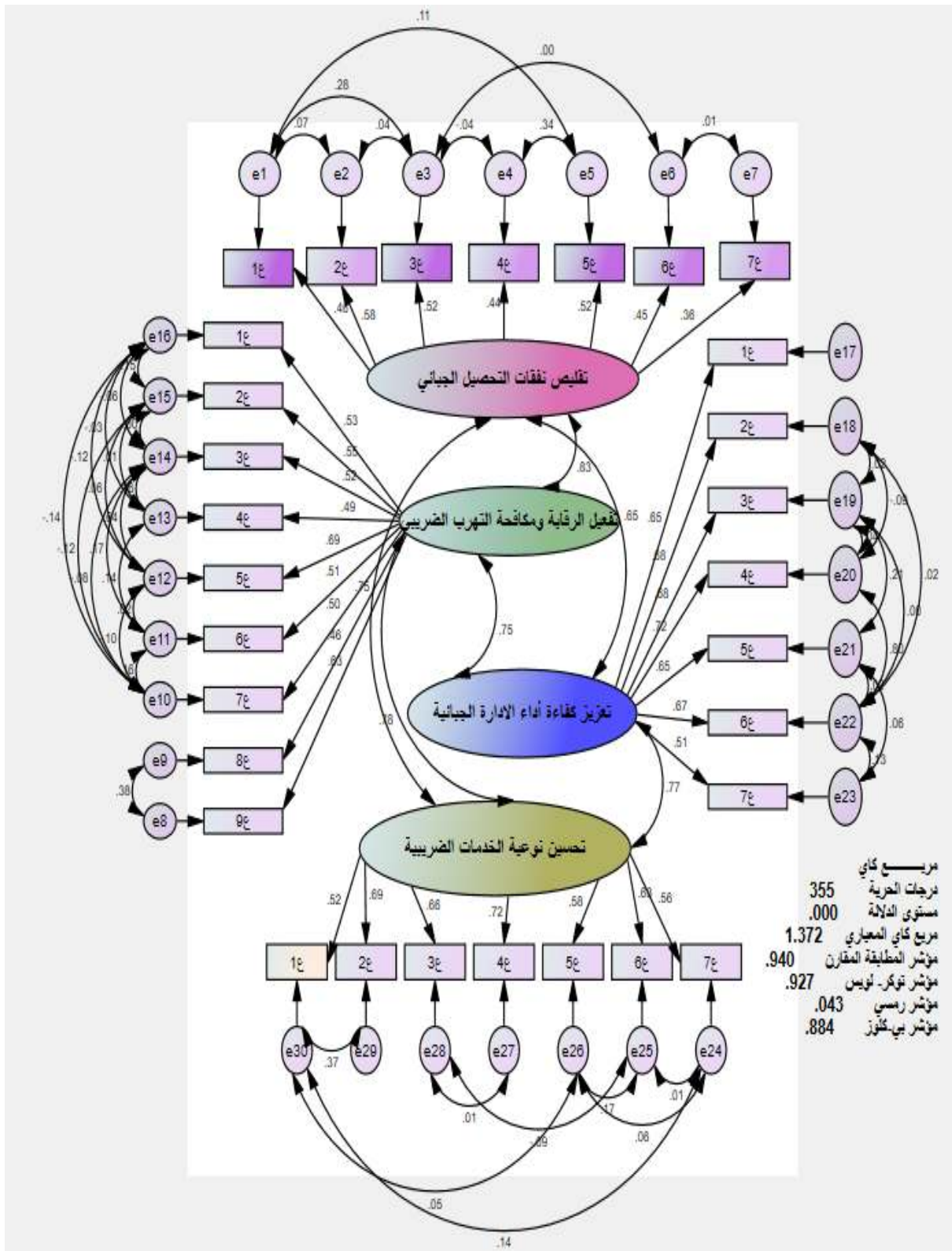


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج AMOS 21

يبين الشكل أعلاه العلاقة بين المتغير التابع تحسين مردودية التحصيل الضريبي ومختلف الأبعاد المكونة له بحيث:

- تظهر لنا النتائج أن نسبة الخطأ في الإجابة e_n كلها حققت قيم أقل من 0.99 في كل الأبعاد بدون استثناء والتي كانت متقاربة فيما بينها بين كل الأبعاد.
- كما نلاحظ من خلال الشكل أن نتائج الاختبارات الاحصائية لنموذج البناء المقترح للدراسة التي نعتمدها كمعيار لقبول النموذج البنائي غير مقبولة على الرغم من أن الأبعاد حققت معاملات ارتباط أكبر من 0.5 في كل العبارات الممثلة للبعد الخاص بها، وبهدف تحسين مؤشرات جودة المطابقة سنمر بمرحلة إعادة التعيين من خلال ما يعرضه برنامج أموس من الاقتراحات أي مؤشرات التعديل والتوافق المنطقي للدراسة التي يمكن الأخذ بها لتحسين جودة النموذج وتم ذلك من خلال النتائج التالية:

الشكل رقم (21) : النموذج البنائي المعدل لمتغير تحسين مردودية التحصيل الضريبي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج AMOS 21

نلاحظ من الشكل أعلاه ما يلي:

- أن معاملات الارتباط الخاصة بالعبارات بالنسبة لكل بعد قد حققت قيم أكبر من 0.5 ما يؤكد على تمثيلها الجيد للأبعاد وهذا بالنسبة لكل العبارات في كل الأبعاد، ومن ثم فالعبارات المقترحة في كل بعد يمكن اعتبارها كمؤشر لقياسه نتيجة لانسجامها مع باقي العبارات في نفس البعد من جهة ونتيجة لارتباطها في نفس الوقت بالبعد الخاص بها.
- كما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تحسن واضح في مختلف مؤشرات جودة المطابقة ولقد تحقق ذلك من خلال ربط العبارات المرتبطة مع بعضها في نفس البعد بعد اتباع مختلف التصحيحات التي يعرضها البرنامج تحصلنا على نتائج مؤشرات النموذج والموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (37): نتائج جودة المطابقة للنموذج البنائي للمتغير التابع

معايير جودة مطابقة النموذج	كاف تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة	كاف تربيع المعياري	مؤشر المطابقة المقارن	مؤشر توكر- لويس	مؤشر رامسي
مستوى القبول	-	-	>0.05	<5	>0.9	>0.9	<0.05
نتائج النموذج المقترح	-	355	0.00	1.372	0.940	0.927	0.043
التقييم	-	محقق	-	محقق	محقق	محقق	محقق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج AMOS21

يبين الجدول أعلاه مؤشرات جودة المطابقة للمتغير التابع بمختلف أبعاده في النموذج المعتمد والتي يتم تفسيرها بناءاً على النتائج المتحصل عليها في الجدول كما يلي:

- **مؤشر درجة الحرية:** نلاحظ بلوغ قيمة درجة الحرية 355 ما يدل على أن النموذج المعتمد في الدراسة لا يواجه مشكلة تعيين النموذج.

- **مؤشر كاف تربيع معياري:** وهو حاصل قسمة قيمة كاف تربيع على درجة الحرية، بحيث يجب أن يكون أقل من 5 ليضمن تطابق نموذج الدراسة مع الواقع، ولقد بلغت قيمته 1.372، وهذا ما يدل على أن المؤشر مقبول.

- **مؤشر المطابقة المقارن:** بلغت قيمته 0.940، والذي يفسر أن تطابق النموذج مع البيانات الواقعية هو تطابق جيد لاقترب قيمته من الواحد، وبالتالي توجد ارتباطات بين متغيرات النموذج الافتراضي للدراسة مع البيانات الواقعية، كما أن قيمة مؤشر توكر-لويس TLI البالغة 0.927 تؤكد ذلك.

- **مؤشر رامسي (RMSEA):** حقق مؤشر رامسي قيمة 0.043، وهي قيمة قريبة من الصفر، وهذا دليل على التطابق التام بين البيانات الواقعية والنموذج المقترح للدراسة الخاص بكل فقرة من فقرات كل بعد من أبعاد المتغير التابع، ومن ثم نؤكد على صدق مؤشرات بناء هذا المتغير تحسين مردودية التحصيل الجبائي

من خلال كل ما سبق وبعد قراءتنا لمؤشرات جودة المطابقة وجدنا أن أهمها محقق مقارنة بمستويات القبول المتفق عليها، ومن ثم فإن النموذج يتمتع بالمطابقة مع البيانات التي تم جمعها من قبل العينة المدروسة، ما يؤكد على أن المؤشرات التي تم اعتمادها من خلال العبارات المصاغة تعبر عن قياس المتغير التابع في الدراسة وكل أبعاده.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج

تم تقسيم الدراسة إلى فرضية رئيسية، وأربع فرضيات فرعية، وبهدف اختبار صحة الفرضيات المكونة للدراسة، سنقوم باختبار الفرضيات الفرعية أولاً ثم الفرضية الرئيسية.

أولاً: الفرضية الفرعية الأولى:

سوف يتم اختبار الفرضية الصفرية، حيث ينص محتوى الفرضية الصفرية والبدلية الفرعية على ما يلي:

- ✓ H_0 : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 ما بين رقمته النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات وتقليص نفقات التحصيل الضريبي.
- ✓ H_1 : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 ما بين رقمته النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات وتقليص نفقات التحصيل الضريبي.

والجدول التالي يبين لنا نتائج الاختبار كما يلي:

جدول رقم (38): اختبار الفرضية الفرعية الأولى

قرار اختبار الفرضية		مستوى الدلالة SIG	معامل الارتباط بيرسون R
H1	H0		
مقبولة	مرفوضة	0.000	0.564

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.V27

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط ما بين رقمته النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات وتقليص نفقات التحصيل الضريبي قدرت ب 0.564، حيث نلاحظ أنها دالة إحصائياً نتيجة لبلوغ مستوى دلالتها قيمة قدرت ب 0.000، إذ أنها أقل مستوى الدلالة المعتمد

في الدراسة (0.05)، هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية التي تتضمن عدم وجود علاقة بين المتغيرين ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على ما يلي:

توجد علاقة ارتباط طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 ما بين رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات وتقليص نفقات التحصيل الضريبي.

حيث تم إثبات صحة هذه الفرضية استنادا على موافقة أفراد العينة حول مدى مساهمة عملية الرقمنة في تقليص نفقات التحصيل من خلال التقليل من عدد السجلات والملفات والتصريحات الورقية ومختلف المصاريف الزائدة التي كانت تتقل كاهل الإدارة الجبائية التقليدية، كما تم تأكيد ذلك من خلال الدراسة التحليلية في الفصل الثاني المبحث الثالث وذلك من خلال اعتمادنا على مؤشرات وحصولنا على النتائج التي أثبتت فعالية رقمنة الإدارة الجبائية في تقليص تكلفة التحصيل في كل من مديرية كبريات المؤسسات والمراكز الضريبية، لكن بالرغم من كل ذلك فإن النتائج المتحصل عليها لم تصل إلى مستوى تطلعات السلطات الوصية التي تسعى إلى تحقيق صفر ورقة في الإدارة الجبائية بالإضافة إلى تحقيق نسبة أقل من 0,5 بالنسبة لمؤشر تكلفة تحصيل الدينار الواحد، لذا على مصلحة الضرائب تكثيف الجهود أكثر ومواصلة العمل من أجل تحقيق ذلك.

2-الفرضية الفرعية الثانية:

سنقوم باختبار الفرضية الصفرية، حيث ينص محتوى الفرضية الصفرية والبديلة الفرعية على ما يلي:

✓ H_0 : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 ما بين رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات وتفعيل الرقابة ومكافحة التهرب الضريبي.

✓ H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 ما بين رقمنة النظام

الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات وتفعيل الرقابة ومكافحة التهرب الضريبي.

والجدول التالي يوضح لنا نتائج الاختبار كما يلي:

جدول رقم (39): اختبار الفرضية الفرعية الثانية

قرار اختبار الفرضية		مستوى الدلالة SIG	معامل الارتباط بيرسون R
H1	H0		
مقبولة	مرفوضة	0.000	0.696

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.V27

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط ما بين رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات وتفعيل الرقابة ومكافحة التهرب الضريبي قدرت ب 0.696، حيث نلاحظ انها دالة إحصائيا نتيجة لبلوغ مستوى دلالتها قيمة قدرت ب 0.000، إذ أنها أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية التي تتضمن عدم وجود علاقة بين المتغيرين ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على ما يلي:

توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 ما بين رقمنة النظام

الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات وتفعيل الرقابة ومكافحة التهرب الضريبي.

تعتبر هذه الفرضية صحيحة والتي تعكس ما توصلنا إليه من خلال الدراسة الاستبائية وموافقة أفراد العينة حول دور الرقمنة في تفعيل وتعزيز الرقابة الجبائية من خلال تحقيقها لعدة مزايا كمساهمتها في تقليص الأخطاء وسرعة معالجة الملفات وجعل المعلومات المتحصل عليها أكثر دقة ومصداقية، كما يعمل النظام الجبائي الإلكتروني على التقليل من مختلف التلاعبات في

الأرباح المصرح بها والكشف عن الوعاء الحقيقي للمكلف بالضريبة مما يساهم في محاربة كل من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبيين.

3-الفرضية الفرعية الثالثة:

سوف يتم اختبار الفرضية الصفرية، حيث ينص محتوى الفرضية الصفرية والبديلة الفرعية على ما يلي:

✓ H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 ما بين رقمته النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات وتعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية.

✓ H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 ما بين رقمته النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات وتعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية.

الجدول التالي يبين لنا نتائج الاختبار كما يلي:

جدول رقم (40): اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

قرار اختبار الفرضية		مستوى الدلالة SIG	معامل الارتباط بيرسون R
H1	H0		
مقبولة	مرفوضة	0.000	0.713

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.V27

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط ما بين رقمته النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات وتعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية قدرت ب 0.713، حيث نلاحظ أنها دالة إحصائيا نتيجة لبلوغ مستوى دلالتها قيمة قدرت 0.000، إذ أنها اقل مستوى الدلالة المعتمد في

الدراسة (0.05)، هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية التي تتضمن عدم وجود علاقة بين المتغيرين ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على ما يلي:

توجد علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 ما بين رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات وتعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية.

تم إثبات صحة هذه الفرضية في البعد الثالث للمحور الثاني من الدراسة الميدانية وموافقة أفراد العينة المستجوبين حول مدى مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في تعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية من خلال الزيادة في سرعة إنجاز أعمالهم ودقتها، تطوير قدرات ومهارات الموظفين لأداء وظائفهم وتحقيق مرونة أكبر في العمل، بالإضافة إلى دورها في إضفاء شفافية كبيرة في المعاملات ومكافحة الرشوة والفساد الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية، وهذا ما يؤدي إلى تقليص المنازعات الضريبية بين الإدارة والمكلف بالضريبة.

4-الفرضية الفرعية الرابعة:

سوف يتم اختبار الفرضية الصفرية، حيث ينص محتوى الفرضية الصفرية والبديلة الفرعية على ما يلي:

✓ H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 ما بين رقمنة

النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات وتحسين نوعية الخدمات الضريبية.

✓ H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 ما بين رقمنة النظام

الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات وتحسين نوعية الخدمات الضريبية.

الجدول التالي يوضح لنا نتائج الاختبار كما يلي:

جدول رقم (41): اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

قرار اختبار الفرضية		مستوى الدلالة SIG	معامل الارتباط بيرسون R
H1	H0		
مقبولة	مرفوضة	0.000	0.845

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.V27

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط ما بين رقمته النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات وتحسين نوعية الخدمات الضريبية قدرت ب 0.845، حيث نلاحظ أنها دالة إحصائياً نتيجة لبلوغ مستوى دلالتها قيمة قدرت 0.000، إذ أنها أقل مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية التي تتضمن عدم وجود علاقة بين المتغيرين ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على ما يلي:

توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 ما بين رقمته النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات وتحسين نوعية الخدمات الضريبية.

تعتبر هذه الفرضية صحيحة والتي تعكس ما توصلنا إليه في الدراسة التطبيقية الذي أظهرت موافقة أفراد العينة حول مساهمة الرقمنة في تحسين نوعية الخدمات الضريبية من خلال تبسيط الإجراءات وتحسين الخدمات كتسهيل عمليات التصريح والدفع الإلكتروني للمكلفين بالضريبة وحسن استقبالهم، مع توفير إمكانية الاطلاع على معلوماتهم في كل وقت دون التقل إلى مصلحة الضرائب، بالإضافة إلى توفير الأمن الإلكتروني الذي من شأنه حماية المعلومات الشخصية للمكلفين، وغيرها من المزايا التي تساهم في تعزيز العلاقة بين الإدارة والمكلفين بالضريبة.

5-الفرضية الرئيسية:

سوف يتم اختبار الفرضية الصفرية، حيث ينص محتوى الفرضية الصفرية والبديلة الرئيسية على ما يلي:

✓ H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 ما بين رقمنة

النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات وتحسين مردودية التحصيل الضريبي.

✓ H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 ما بين رقمنة النظام

الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات وتحسين مردودية التحصيل الضريبي.

الجدول التالي يوضح لنا نتائج الاختبار كما يلي:

جدول رقم (42): اختبار الفرضية الرئيسية

قرار اختبار الفرضية		مستوى الدلالة SIG	معامل الارتباط بيرسون R
H1	H0		
مقبولة	مرفوضة	0.000	0.865

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.V27

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط ما بين رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات وتحسين مردودية التحصيل الضريبي قدرت ب 0.865، حيث نلاحظ أنها دالة إحصائياً نتيجة لبلوغ مستوى دلالتها قيمة قدرت ب 0.00، إذ أنها أقل مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية التي تتضمن عدم وجود علاقة بين المتغيرين ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على ما يلي:

توجد علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 ما بين رقمته النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات وتحسين مردودية التحصيل الضريبي

تم إثبات صحة هذه الفرضية الرئيسية والتي تعكس تأكيد صحة الفرضيات الفرعية سابقا التي أجمعت على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 ما بين عملية الرقمنة في النظام الضريبي ومختلف الأبعاد التي تمت دراستها والتي تساهم في مجملها في تحسين مردودية التحصيل الضريبي وتحقيق الامتثال الضريبي.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل ومن خلال الدراسة التطبيقية للموضوع حاولنا دراسة وقياس مدى فعالية الرقمنة في تحسين وتعزيز الإيرادات الضريبية في الجزائر بالاعتماد على تحليل نتائج الاستبيان واختبار صحة الفرضيات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS والنمذجة البنائية. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي فعال لرقمنة النظام الضريبي في تحسين مردودية التحصيل الضريبي، من خلال العلاقة الإيجابية التي تم إثباتها بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي والتي تربط ما بين الرقمنة في الإدارة الجبائية ومختلف الأبعاد التي تم التطرق إليها (تقليل نفقات التحصيل، تفعيل الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي، تعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية، تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلف، والتي تساهم بصفة مباشرة في تعزيز الحصيلة الضريبية وتحقيق الأهداف المسطرة.

خاتمة عامة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع يمكن القول بأن تطبيق الرقمنة في قطاع الضرائب أصبح ضرورة ملحة تتماشى مع متطلبات العصرنة والتحولات الاقتصادية والمالية التي يشهدها العالم اليوم، وذلك من أجل تطوير الإدارة الجبائية في مجال الخدمات الضريبية، وتحسين علاقتها مع المكلفين بالضريبة وبكل ثقة ومصادقية مع تفعيل عملها الرقابي لمكافحة التهرب والغش الضريبيين، حيث تم الاعتماد على نظام جبائي إلكتروني من أجل تعزيز كفاءة الإدارة الجبائية وقدرتها في جمع المعلومات الدقيقة حول الأوعية الضريبية لتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين الإيرادات التي تلعب دورا هاما في تزويد الخزينة العمومية بالموارد الضريبية في إطار مساعي الجزائر لإصلاح النظام الضريبي وترقية الجباية العادية ومحاولة إحلالها محل الجباية البترولية. ولقد أبرزت الدراسة التطبيقية للموضوع هذا الدور الذي يلعبه استخدام التكنولوجيا في الإدارة الجبائية من خلال تحليل نتائج الاستبيان، والتي أثبتت فعالية الرقمنة في تعزيز مردودية التحصيل، لكن مع وجود بعض العراقيل والسلبيات التي أثرت على السير الحسن للعملية وساهمت في تأخر تطبيق هذا النظام الإلكتروني وتعميمه على كافة المراكز والمديريات الضريبية.

1- نتائج اختبار صحة الفرضيات:

بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية، تم اختبار صحة الفرضيات كما يلي:

- الفرضية الأولى: تسعى السلطات الضريبية في الجزائر جاهدة إلى إصلاح المنظومة الضريبية وتحسين التحصيل الضريبي الذي يعاني من عدة معوقات أدت لضعفه.

تم إثبات صحة هذه الفرضية في الجانب النظري للأطروحة، حيث قامت السلطات الضريبية بالعديد من الإصلاحات منذ سنة 1992 بهدف تحقيق عدة أهداف أهمها محاولة إحلال

الجباية العادية محل الجبابة البترولية من خلال تحسين التحصيل الضريبي الذي يعاني من عدة معوقات أهمها ظاهرة التهرب الضريبي واتساع الاقتصاد الموازي بالإضافة إلى مشكلة الفساد الضريبي، والتي ساهمت بصفة مباشرة في ضعف وتدهور إيرادات الجبابة العادية.

- **الفرضية الثانية: تعمل السلطات الضريبية في الجزائر على انتهاج استراتيجية جديدة بهدف عصنة ورقمنة القطاع الضريبي وتعزيز الحصيلة الضريبية.**

تعد هذه الفرضية صحيحة وقد تم تأكيد ذلك في الجانب النظري للأطروحة حيث اتخذت السلطات الوصية عدة إجراءات الكترونية لرقمة الإدارة الجبائية أهمها تطبيق مشروع نظام جبائي الكتروني متطور يعمل على تعزيز كفاءة الإدارة وحوكمتها وتقديم خدمات جبائية متميزة للمكلفين بالضريبة بهدف تحقيق الامتثال الضريبي وتحسين الإيرادات الضريبية.

- **الفرضية الثالثة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 ما بين رقمنة النظام الضريبي وتحسين مردودية التحصيل الضريبي في الجزائر.**

تم إثبات صحة هذه الفرضية في الدراسة الميدانية من خلال نتائج التحليل الإحصائي التي أثبتت موافقة أفراد العينة على وجود علاقة ارتباط إيجابية ما بين رقمنة الإدارة الضريبية وتحسين مردودية التحصيل الضريبي، كما تم تأكيد ذلك في الدراسة التحليلية التي تناولناها في الفصل الثاني المبحث الثالث، والتي تم الاعتماد فيها على عدة مؤشرات لقياس فعالية ونجاعة مشروع الرقمنة في الإدارة الجبائية ومدى مساهمته في تحسين الحصيلة الضريبية، كما تم الاعتماد على عدة إحصائيات خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2022 لتأكيد مدى مساهمة نظام جبايتك بكل من مديرية كبريات المؤسسات والمراكز الضريبية في تعزيز الإيرادات الضريبية في الجزائر وقد أثبتت النتائج المتحصل عليها ذلك.

2- نتائج الدراسة:

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أظهرت الدراسة أن القطاع الضريبي في الجزائر يواجه مشكلة ضعف التحصيل الضريبي بسبب وجود عدة معوقات أهمها ظاهرة التهرب والفساد الضريبي، والتي قامت على إثرها السلطات الضريبية بعدة إصلاحات منذ سنة 1992 سعى منها لمعالجة ذلك والرفع من فعالية المنظومة الضريبية.
- تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية أصبح ضرورة وليس خيارا لما تحققه من جودة في الخدمات الضريبية وتوفير للجهد والوقت وزيادة قدرتها في جمع المعلومات الدقيقة حول الأوعية الضريبية، والذي من شأنه أن يساهم في التقليل من عمليات التهرب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية.
- يفيد استعمال نظام المعلومات الجبائي في الحد من البيروقراطية والفساد الضريبي، كما يوفر مزيدا من الحيادية والشفافية في التعامل مع المكلفين.
- يعتبر النظام الجبائي الالكتروني أفضل وسيلة لتفعيل الرقابة فهو يساهم في إعداد وضبط برامج الرقابة الجبائية بشكل سريع ودقيق مما يرفع من كفاءتها وفعاليتها. لكن تبقى عملية رقمنة إجراءات الرقابة الجبائية متأخرة في الإدارة الجبائية الجزائرية لذا على السلطات المعنية الإسراع في رقمنة هذا المحور لما ينتج عنه من تسهيلات ومزايا لموظفي الإدارة خاصة المحققين والمراقبين الجبائيين.

- ساهم نظام المعلومات الجبائي بشكل كبير في تقليص نفقات التحصيل الضريبي من خلال الاستغناء على مختلف التعاملات الورقية والاعتماد على نظام جبائي إلكتروني يقوم بأداء مختلف الوظائف الجبائية بشكل ألي؛
- تطبيق الرقمنة في القطاع الضريبي سمح بزيادة التحصيل الضريبي في الجزائر حيث تعدت الموارد العادية الجبائية البترولية والتي تجاوزت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات الضريبية 60% في السنوات الأخيرة مما يدل على أنها في المسار الصحيح، لذا على السلطات الضريبية تكثيف الجهود والعمل أكثر من أجل تحقيق الأهداف المسطرة وهي التغطية الكاملة لإيرادات الدولة ونفقاتها.
- بالرغم من التقدم المحقق في مجال رقمنة الإدارة الجبائية، إلا أن النظام لا يزال يعاني من بعض الصعوبات كالمشاكل التقنية أو مشاكل في نقص التدفق للأنترنيت، بالإضافة إلى وجود نقص في تكوين الموظفين والإطارات الإدارية فيما يخص كيفية التعامل مع هذا النظام الإلكتروني.
- وجود تأخر في تطبيق نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر، حيث تتوفر هذه الخدمة حاليا على مستوى مديرية كبريات المؤسسات فقط عن طريق التحويل المالي عبر النظام البنكي، لذا على السلطات المعنية مضاعفة الجهود وتهيئة الأرضية المناسبة لتطبيق التحصيل الإلكتروني وتعميمه على كافة المراكز والمديريات الضريبية.

3- التوصيات:

بناءً على النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة، يتسنى لنا تقديم بعض التوصيات التي نأمل أن تساهم في نجاح رقمنة القطاع الضريبي في الجزائر وترقيته إلى مستوى أفضل يزيد من مردوديته الضريبية، وفيما يلي أهم هذه الاقتراحات:

- العمل على استقرار التشريع الضريبي وتكييف القوانين بما يتوافق ويسهل عملية الرقمنة؛
- توفير البنية التحتية الضرورية للتعامل الرقمي وضمان تدفق عالي للأنترنت وتعميمه على أكبر قدر ممكن من المكلفين بشكل يسمح بممارسة المعاملات الالكترونية بسهولة ويسر؛
- تنظيم دورات تكوينية لتنمية مهارات وقدرات الموظفين على استخدام التقنيات الحديثة والتي تسهل عملية الرقمنة ومن ثم تحسين الخدمة المقدمة؛
- ضرورة إنشاء شبكة رقمية تربط الإدارة الجبائية مع مختلف الإدارات الأخرى كإدارة الجمارك، والبنوك وقطاع العدالة...، بما يسمح بسهولة تبادل المعلومات الخاصة بنشاط المكلفين بالضريبة من أجل المساهمة في تفعيل الرقابة الجبائية ومحاربة ظاهرة التهرب الضريبي وتبسيط المنازعات بأقل تكلفة ممكنة.
- تعميم نظام الدفع الالكتروني على كافة المراكز الضريبية للتسهيل على المكلفين بالضريبة دفع مستحققاتهم عن بعد؛
- ضرورة المتابعة الميدانية لتسريع تطبيق مشروع النظام الجبائي الالكتروني وتعميمه على كافة الإدارات الجبائية من خلال الوقوف على المشاكل والمعوقات التي تواجه هذا البرنامج والبحث عن أفضل الحلول لتفادي المزيد من التأخير؛
- تكييف النظام الجبائي الالكتروني لمواجهة التحديات المستقبلية التي تواجه الإدارة الجبائية على غرار التجارة الالكترونية؛
- ضرورة تفعيل التعامل بالوثائق الالكترونية وبالأخص الفاتورة الالكترونية في المعاملات التجارية وفي تسديد المستحقات الضريبية؛
- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة والرائدة في مجال رقمنة القطاع الضريبي والأخذ منها بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي الجزائري، مع تفعيل اتفاقيات التعاون في هذا الإطار.

4-آفاق الدراسة:

في الأخير يمكن القول بأن دراستنا لهذا الموضوع فتح لنا المجال للعديد من الدراسات المستقبلية كما يلي:

- دور رقمنة الإدارة الجبائية في تفعيل الرقابة الجبائية الالكترونية.
- أثر رقمنة النظام الضريبي على تقليص الاقتصاد الموازي في الجزائر.
- التحول الرقمي للإدارة الجبائية كاستراتيجية لتحسين الخدمات الضريبية والتقليل من المنازعات.
- دور أليات التحصيل الضريبي الالكترونية في تعزيز ميزانية الدولة -دراسة مقارنة مع بعض الدول الناجحة والرائدة في مجال التحصيل الالكتروني.

المراجع

الكتب:

1. أحمد صقر عاشور، مكافحة الفساد في الدول العربية إشكالية البحث والقياس، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2006.
2. أمير فرج يوسف، الحوكمة ومكافحة الفساد، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، 2011.
3. أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المحاسبة عن الضريبة على الدخل، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.
4. المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام: الضرائب والموازنة العامة، الكتاب الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
5. حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1999.
6. حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2003.
7. حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، المالية العامة، بدون دار نشر، الإسكندرية، مصر، 2004.
8. حميد بوزيدة، جباية المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007.
9. خالد شحادة الخطيب، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
10. سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية "مدخل تحليلي مقارنة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
11. سعيد عبد العزيز عثمان، رجب شكري العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
12. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات حلي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008.
13. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
14. سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية - المفاهيم الأساسية -، الدار الجامعية، مصر، 2004.

15. عادل فليح الحسن، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
16. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار الحامد، الأردن، 2003.
17. عبد الفتاح عز، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2007.
18. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005.
19. علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي العامري، استراتيجية محاربة الفساد الإداري والمالي - مدخل تكاملي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
20. علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الالكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
21. علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006.
22. عيسى سماعيل، جباية ومحاسبة المؤسسة، منشورات الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2023.
23. فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007.
24. فهد بن ناصر العبود، الحكومة الالكترونية - التطبيق العملي للتعاملات الالكترونية الحكومية، العبيكان للنشر، الرياض، السعودية، 2009.
25. فوزي عطوي، المالية العامة: النظم الضريبية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
26. لطفي شعباني، جباية المؤسسة، مطبعة الصفحات الزرقاء الدولية، الجزائر، 2017.
27. محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
28. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
29. منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، مصر، 2004.
30. نسرين عبد الحميد نبيه، الاقتصاد الخفي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008.
31. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003.

32. ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992-2003)، منشورات بغداد، الجزائر، 2004.
33. ناصر مراد، التهرب الضريبي والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
34. نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، دار العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2013.
35. نصيرة بوعون يحيوي، الضرائب الوطنية والدولية، منشورات الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010.
36. يسرى أبو العلى، محمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
37. يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1984.
38. يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

الرسائل الجامعية:

1. إبراهيم حراش، عصرنة الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير - دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2002-2010، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
2. أحمد وسان، متطلبات تكيف النظام الضريبي الجزائري في ظل تحديات التجارة الالكترونية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016-2017.
3. أسماء بلعما، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2017-2018.
4. بومدين بكرتي، السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، 2017-2018.

5. جمال الدين سيليني، فعالية آليات التحصيل الضريبي الحديثة في تحسين الإيرادات العامة الجزائرية- دراسة نظام جبايتك، أطروحة دكتوراه تخصص مالية وجباية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2020-2021
6. فهيمة حدادو، الحوكمة الضريبية وأثرها على الحصيلة الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2008-2016، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة ألكلي محند أولحاج- البويرة، الجزائر، 2017-2018
7. حنان حاقة، أثر تنامي الاقتصاد الموازي على موارد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019-2020.
8. حسينة قرواط، دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي - دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2018-2019.
9. خولة حموش، فعالية النظام الضريبي في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر" دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2005-2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2021-2022.
10. سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي - دراسة حالة بمدينة الضرائب مصلحة الأبحاث والمراجعات بسكرة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015
11. عبد الحميد عفيف، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، 2013-2014،

12. فاتح أحمية، النظام الجبائي الجزائري في مواجهة التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2016-2017.
13. صافية لشلح، فعالية النظام الضريبي من خلال الإصلاحات الضريبية - دراسة النظام الضريبي الجزائري-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، 2014-2015.
14. نجاة مسمش، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 1980-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2017-2018.
15. نظيرة قلادي، دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة ميدانية بالمؤسسات الصغيرة لولاية قسنطينة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016-2017.
16. لخضر عبيرات، فعالية النظام الضريبي من خلال التحصيل في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة - دراسة حالة النظام الجبائي الجزائري-، أطروحة دكتوراه تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة عمار ثلجي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الأغواط، الجزائر، 2017-2018.
17. محمد دوة، أثر الفساد على فعالية النظام الجبائي التحديات والحلول، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، 2016-2017.
18. ميساء بنادي، مكافحة الفساد في مجال التحصيل، أطروحة دكتوراه في شعبة الحقوق، تخصص قانون جبائي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019-2020.
19. هني خروبي، انعكاسات عصرنة الإدارة الضريبية وتحسين خدماتها على المردودية الجبائية، دراسة حالة المديرية الجهوية للضرائب -الشلف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه شعبة العلوم المالية

والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2021-2022.

20. يوسف قاشي، واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014-2015.

المقالات العلمية:

1. أحسن ركي، سمير عماري، واقع وآفاق عصنة الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 01، 2020.
2. أحمد بساس، محمد دوة، أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية -دراسة تحليلية لإجراءات التحصيل الجبري وفق النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، العدد 15(خاص)، 2021.
3. أحمد بساس، مكافحة التهرب والغش الضريبي في الجزائر-حصر لأهم الإجراءات الجبائية الردعية للفترة الممتدة من 2008 إلى 2013، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، 2013.
4. أحمد وشان، بلعزوز بن علي، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية - قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 17، 2017.
5. بشرى قطوش، فضيلة جنوحات، دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 01، 2018.
6. بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، عصنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، 2021.
7. حساني بن عودة وآخرون، جهود الجزائر في مكافحة التهرب الضريبي لدعم التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 03، العدد 02، 2019.

8. حسين كماش ولقمان بوخدوني، رقمنة الإدارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992-2022 حالة البوابتان الالكترونيتان "جبايتك" و"مساهمتك"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2020.
9. حسين كماش، مساهمة الرقمنة في تفعيل عمليات التحري والرقابة الجبائية في الجزائر - الكشف التلخيصي السنوي ERA " نموذجاً"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 12، العدد 23، 2024.
10. حنان حاقة وآخرون، العلاقة بين الفساد والاقتصاد الموازي في الجزائر - دراسة قياسية تحليلية للفترة (2003-2016)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 11، العدد 01، 2020.
11. حنان حاقة وآخرون، انعكاسات حجم الاقتصاد الموازي على التحصيل الضريبي في الجزائر - دراسة قياسية تحليلية (1995-2017)، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 01، 2019.
12. حمزة بن عروس، لمين علوطي، الإدارة الالكترونية آلية لتعزيز عمل الإدارة الضريبية - دراسة حالة المغرب 2015-2019، مجلة آفاق علمية، المجلد 15، العدد 01، 2023.
13. حورية بورعدة، دريس رقيق ايسعد، واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية منه، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 11، العدد 01، 2017.
14. رابح بن محمد، عبد العزيز قتال، واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برنامج العصرية الجبائية - مديرية الضرائب برج بوعريريج نموذجاً للفترة (2013-2021)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07، العدد 02، 2022.
15. راقي دراجي، واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد 01، العدد 01، 2019.
16. رشيد سفاخلو، دور رقمنة الإدارة العمومية في الحد من مظاهر الفساد المالي والإداري في الجزائر (حالة رقمنة الإدارة الجبائية)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2024.

17. رضوان أيت قاسي عزو، حاج بن زيدان، نمو الجباية العادية في ظل الإصلاحات الضريبية وظرف النمو الاقتصادي، دراسة حالة الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، 2019.
18. زهير بوشملة، سليمان سعيدة، التحول الرقمي للإدارة الضريبية كاستراتيجية لتحسين مستوى الوعي الجبائي للمكلفين بالضريبة، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، المجلد 17، العدد 03، 2023.
19. سايح فطيمة، الإدارة الالكترونية كألية لتطوير الخدمة العمومية المحلية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 04، 2018.
20. سعاد رحمان، حاج بشير جيدر، واقع توزيع الجباية المحلية على الجماعات المحلية في الجزائر الرسم على النشاط المهني - أنموذجاً-دراسة حالة ولاية ورقلة خلال الفترة من 2017 إلى 2019، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 08، العدد 01، 2022.
21. سعدي حنان، بلبقرة عبلة، برامج عصرنه الإدارة الجبائية في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 02، العدد 04، 2019.
22. سفيان شعواي، قراءة في الخدمات الالكترونية للإدارة الجبائية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 07، العدد 01، 2023.
23. سهام عباد، صلاح الدين سواالم، التصريح الضريبي الالكتروني كتقنية مستحدثة لتفعيل نظام الرقابة الجبائية الجزائري - دراسة ميدانية بمركز الضرائب سوق أهراس-، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2022.
24. عادل سلطاني، عبد الغني دادن، التهرب الضريبي ودوره في تفعيل ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر-دراسة قياسية خلال الفترة الممتدة من (1990-2017)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، 2022.
25. عبد الحميد بوعبدلي، عبد الكريم كاكي، تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري بعد إصلاحات 1992 (التشخيص، المعالجة، والنتائج)، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 09، العدد 02، 2021.

26. عبد القادر مهداوي، الآليات القانونية الاتفاقية لمكافحة التهريب الضريبي الدولي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 12، 2015.
27. علي سعودي وعلي عياشي عمر، فعالية التحصيل الجبري في تحسين الحصيلة الجبائية - دراسة حالة مديرية الضرائب إليزي (2014-2021)، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 01، 2023.
28. علي قناص، يونس زين، التصريحات الجبائية الالكترونية وأثرها على زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2021.
29. عماد غزازي، سيد علي صغيري، أثر الفساد على الإيرادات الضريبية في الدول ذات الدخل المتوسط خلال الفترة (2002-2017)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 24، 2020.
30. عيسى سماعيل، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، العدد 15 (خاص)، 2021.
31. عيسى سماعيل، دراسة الفعالية الجبائية للنظام الجبائي الجزائري في ظل تراجع أسعار البترول وتدايعات جائحة كورونا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 27، 2021.
32. فاتح ميرود، رقمنة المالية العامة في الدول العربية - تجارب بعض الدول العربية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 01، 2022.
33. فاطمة مفتاح، هوارية بن حليمة، رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية - الواقع والتحديات، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 01، 2022.
34. فتيحة صالي، يوسف قاشي، تفعيل وتطوير الإدارة الضريبية لمواجهة التحديات المعاصرة، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، 2021.
35. فرج شعبان وآخرون، الحوكمة الجبائية ودورها في الحد من الفساد الجبائي بالجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 08، العدد 01، 2019.

36. فريدة بن شنهو، الإصلاح الجبائي في الجزائر وتأثيراته المحتملة على الاقتصاد الوطني، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 08، 2013.
37. فضيلة خير، إصلاح الإدارة الضريبية وانعكاسها على التحصيل الضريبي في الجزائر - مركز الضرائب لروبية نموذجاً، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 05، العدد 02، 2022.
38. فلة محتال، أحمد بساس، أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية (دراسة حالة المرتكز الضريبية بالأغواط)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 02، 2020.
39. فيصل بوزيان، محي الدين محمود عمر، عصنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، 2021.
40. كمال رزيق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، 2009.
41. محمد الصالح مباركي، التحصيل الضريبي واقع وآفاق، مجلة الإحياء، المجلد 21، العدد 29، 2021.
42. محمد فيصل مايدة وآخرون، الإصلاحات الضريبية وإشكالية جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2021.
43. محمد لعربية، فاروق سحنون، دور العصرية في تفعيل أداء الإدارة الجبائية وتحسين الالتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة-دراسة حالة مركز الضرائب لولاية سطيف، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 19، العدد 03، 2021.
44. محمد ملال، بوعبد الله رابحي، دور الإصلاحات الجبائية في تمويل الميزانية العامة للدولة - دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية خلال الفترة (1992-2019)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2021.
45. ناصر شارفي، سامي مباركي، الغش الضريبي في الجزائر أشكاله وسبل مكافحته، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.
46. ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، المجلد 43، العدد 2، 2003.

47. ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 02، 2009.
48. نبيل قليل، سبل تفعيل النظام الضريبي بالاستناد إلى الحصيلة الضريبية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 01، 2021.
49. هالة لطرش، آليات محاربة ومكافحة الفساد الإداري والمالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 22، العدد 01، 2023.
50. هبة عبد المنعم، صبري الفران، دراسة حول رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، مقال منشور على الموقع www.amf.org.ae تاريخ الاطلاع 2023/12/15.

الملتقيات:

1. بلقاسم بن خليفة وآخرون، الرقابة الجبائية لتحسين جودة التصاريحات الجبائية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي التكويني الرابع حول: دور المنازعات الجبائية في ضمان استدامة المؤسسات الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المنعقد يوم 26 فيفري 2022.
2. بوعلام ولهي، أثر الفساد الضريبي على تعبئة الإيرادات العامة في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، سطيف، يومي 11-12 مارس 2013،
3. رابح طويرات، لامية كشيدة، مساهمة الكشف التلخيصي السنوي (ERA) في دعم الرقابة الجبائية في ظل عصرنه الإدارة الجبائية -دراسة حالة مركز الضرائب لولاية سطيف، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول تحديات توجه الإدارة الجبائية نحو الرقمنة المنعقد في 12 نوفمبر 2022 بجامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر.
4. صالح بزة، العمري هشام، تفعيل وعصرنه النظام الجبائي الجزائري لمواكبة تحديات التجارة الالكترونية، الملتقى الوطني العلمي حول " تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل تحديات

- الاقتصادية الراهنة والمستقبلية يوم 21 نوفمبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية
5. فاطمة بوعروري، رقمنة التحصيل الضريبي في بعض الدول العربية، مداخله ضمن الملتقى الوطني الأول حول تحديات توجه الإدارة الجبائية نحو الرقمنة يوم 12 نوفمبر 2022، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف01، الجزائر.
6. فيروز جبرار، فيروز بوزورين، واقع رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية -دراسة حالة مجموعة من الدول العربية، مداخله ضمن الملتقى الوطني الأول حول تحديات توجه الإدارة الجبائية نحو الرقمنة يوم 12 نوفمبر 2022، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف01، الجزائر.
7. محمد الصالح فروم، شهرزاد علالو، جباية التجارة الالكترونية في الجزائر، مداخله ضمن الملتقى الوطني الأول حول تحديات توجه الإدارة الجبائية نحو الرقمنة يوم 12 نوفمبر 2022، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف01، الجزائر.
8. محمد زيدان، قويدر قورين حاج، الفساد الإداري في الدول النامية (أسبابه، أشكاله، آثار واستراتيجيات مكافحته) مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مداخله مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الإصلاح الإداري والتنمية الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بخميس مليانة، يومي 02-03 ديسمبر 2006.
9. يوسف نوري وآخرون، رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في تحسين وسائل التسيير الجبائي: دراسة حالة الإدارة الجبائية الجزائرية، الملتقى الدولي السادس حول: أثر الاستشارة الجبائية في نجاعة التسيير الجبائي: جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، المنعقد يوم 26 مارس 2022.

المحاضرات والمطبوعات:

1. عبد اللطيف حابي، جباية المؤسسة، مطبوعة بيداغوجية وفق المقرر الوزاري، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2022-2023.
2. يوسف قاشي، محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر محاسبة وتدقيق، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015.

القوانين:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 09، المرسوم التنفيذي رقم 13-84 المؤرخ في 2013/02/06، المادتين 02 و06، 2013.
2. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2023.
3. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2019.
4. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022.
5. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023.
6. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الرسم على رقم الأعمال، نشرة 2023.
7. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للمكلفين بالضريبة، 2021.
8. وزارة المالية، قانون المالية، 2021.
9. وزارة المالية، قانون المالية، 2024.

التقارير

1. المديرية العامة للضرائب، مرجعية نوعية الخدمة طموح قوي لتحسين استقبال المكلفين بالضريبة، مقال متوفر على الموقع الالكتروني، <https://mfdgi.gov.dz/index.php/ar/modernisation-48-51-2014-05-20-08-8voir-plus-ar/22> تاريخ الاطلاع 2023 /9/12
2. المديرية العامة للضرائب، بلاغ متعلق بتوفير خدمة جديدة لمستخدمي النظام المعلوماتي "جبايتك" على الرابط <https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/actu-ar/documents-fisc-jibayatic> تاريخ الاطلاع: 2024/05/30
3. مقال على موقع المديرية العامة للضرائب العصرية، متوفر على الرابط: <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/modernisation-voir-plus-ar/229-2014-05-20-08-45-32> تاريخ الاطلاع 2023/09/12
4. المديرية العامة للضرائب، بلاغ متعلق بالترقيم الجبايي والمصادقة على رقم التعريف الجبايي على الرابط <https://www.mfdgi.gov.dz/ar/2014-03-24-14-23-8/actu-impots-ar/2278-nifenline> تاريخ الاطلاع: 2023/10/25
5. المديرية العامة للضرائب، بوابة مساهمتك، دفتر الأحكام العامة المتعلقة بالإجراءات الالكترونية لبوابة "مساهمتك"، 2022، متوفر على الرابط <https://www.mfdgi.gov.dz/moussahamaticar/#> تاريخ الاطلاع 2023/09/20
6. المديرية العامة للضرائب، بلاغ عام عن التدابير الجبايية الرئيسية لقانون المالية لسنة 2024
7. المديرية العامة للضرائب، النظام المعلوماتي جبايتك نشرة إعلامية حول كيفية ملء الكشف التلخيصي السنوي، https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/guides_fiscaux/NOTICE_ERA_ar.pdf تاريخ الاطلاع 2023/10/23

المراجع باللغة الأجنبية:

Les livres :

1. Ahmed Sadoudi, La réforme fiscale, Annales de L'I.E.D.F, koléa, Algérie, ANEP, 1995.
2. Annie Vallée, **Les Systèmes Fiscaux**, Edition seuil, France, 2000.
3. Athman Kandil, **Théorie Fiscale et développement**, Algérie, SNDE, 1970.
4. Barilari Andrée, **Lexique fiscale**, 2eme édition, dalauz, paris, France, 1992.
5. Blankenshp Diane C, **Applied Research and Evaluation Methods in Recreation**, we. Human Kinetics, USA, 2009
6. François Deruel, Finance Puplique, Paris Dalloz, 11^{ème} édition, 1995
7. Martinez Jean Claude, **La Fraude Fiscale**, PUF, Paris, France, 1984.
8. Maurice D, **Elements de la Fiscalité**, Paris, France, 1986.
9. Jean Cloude martinez, **La Fraude Fiscal**, puf, France, 1984.
10. Pierre Beltrame, **La Fiscalité en France**, 10^{ème} Edition- Hachette supérieur, Paris, France, 2004.
11. Pierre Beltrame, Lucien Mehl, **Techniques, politiques et institutions Fiscales comparées**, PUF, France, 1997.

Les articles :

1. Meghan E and others, **Making a case for Local E-Government**, Center for Technology in Government, University at Albany, 2002.
2. Mathieu Bellon and others, **Digitalization and Tax Compliance Spillovers: Evidence from a VAT e-Invoicing Reform in Peru**, International Monetary Fund, IMF Working Papers, Washington, 2022.
3. Pierre Lemieux, **L'économie souterraine** (causes, importance, options), Les cahiers de L'Institut économique de Montréal, Montréal, Canada, 2007.
4. Zhiyan fang, **E-Government in digital era, concept, practice, and development**, (International journal of the computer, the Internet and Management), vol 1, no 2, 2002

Les rapports

1. Direction Générale Des Impôts, La lettre de la DGI, **Aboutissement des recommandations des assises nationales sur la réforme fiscale**, ,Bulletin d'information de la DGI(Numéro spécial) ; Novembre 2023, Sur la ligne <https://www.mfdgi.gov.dz/ar/2014-03-24-14-23-8/actu-impots-ar/23006lettres-dgi-ar> date de visite 24/ 11/2023
2. Direction Générale des Impôts, Lettre de la dgi N73, Allocution de Mr : Raouya Abderrahmane ; **Séminaire sur le système d'information- vers une administration électronique**. P 02. sur la ligne <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi> date de visite 20/ 12/2023
3. Direction Générale des Impôts, La lettre de la DGI. N 85, **Le lancement du nouveau système d'information « Jibayatic » une gestion de l'impôt plus transparente**, 2017.
4. Direction Générale des Impôts, **Notice ERA, Juin 2022**

الملاحق

الملحق رقم (01): قائمة الأساتذة المحكمين

الاسم واللقب	الجامعة
شارفي ناصر	جامعة البليدة 02
ولهي بوعلام	جامعة المسيلة
شعباني لطفي	جامعة بومرداس
سيليني جمال الدين	جامعة البليدة 02
محمد شريف بودالي	المركز الجامعي تندوف

الملحق رقم (02): استمارة استبيان

جامعة لونيبي علي - البلدية 02-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص جباية ومالية المؤسسة

استمارة استبيان

الأخ الكريم، الأخت الكريمة...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تحية طيبة وبعد؛

يسرني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يدخل ضمن متطلبات إنجاز أطروحة دكتوراه

تخصص جباية ومالية المؤسسة، والتي تهدف إلى التعرف على دور رقمنة النظام الضريبي في

تحسين مردودية التحصيل الجبائي في ظل الإصلاحات الضريبية.

نرجو منكم التكرم بالإجابة على فقرات الاستبيان بكل شفافية وموضوعية حيث أن صحة النتائج

التي نتوصل إليها تعتمد على دقة إجاباتكم، التي ستكون محل سرية تامة ولن تستخدم إلا في

إطار البحث العلمي.

هذا ونشكركم مسبقا على حسن تعاونكم معنا.

الطالبة: حداث أمل

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

☐	المؤهل العلمي:	☐ ليسانس	☐ ماستر	☐ دكتوراه	☐ شهادة مهنية
☐	الرتبة الوظيفية:	☐ مفتش الضرائب	☐ مفتش رئيسي للضرائب	☐ مفتش مركزي للضرائب	☐ مفتش قسم الضرائب
☐		☐ مفتش رئيس للضرائب	☐ قابض الضرائب	☐ رئيس مركز الضرائب	☐
☐	الخبرة المهنية:	☐ أقل من 5 سنوات	☐ من 05 إلى 10 سنوات	☐ من 10 إلى 15 سنة	☐ أكثر من 15 سنة

الجزء الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول: رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تحرص السلطات الضريبية في الجزائر على تعديل وضبط التشريعات القانونية الجبائية بما يتلاءم مع عملية تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية.					
2	هناك إرادة سياسية واهتمام من طرف الوزارة الوصية لدعم ومتابعة مشروع رقمنة النظام الضريبي والحرص على نجاحه.					
3	تطبيق مشروع الرقمنة في قطاع الضرائب يتطلب توفر قاعدة بيانات الكترونية عامة تساهم في نجاحه وتطويره.					
4	لا تمتلك الإدارة الجبائية بنية تحتية قوية لتدعيم فعالية رقمنة النظام الضريبي.					
5	وجود نقص في الإمكانيات المادية على مستوى الإدارة الجبائية والتي تعتبر ضرورية لرقمنة القطاع الضريبي.					
6	مشاركة كل الأطراف الفاعلة في المجال الاقتصادي والاجتماعي مع وزارة المالية في عملية الإصلاح يعطي دفعا قويا لإنجاح عملية رقمنة القطاع الضريبي.					

7	وجود نقص في تقديم الدورات التكوينية والتدريبية للموظفين بالإدارة الجبائية والتي تعتبر ضرورية لتطوير قدراتهم ومهاراتهم في التحكم والاستخدام الأمثل للأنظمة الرقمية.				
8	تسعى الإدارة الجبائية لتزويد مصالحها بمختلف التجهيزات التكنولوجية اللازمة مما يساهم في تسريع عملية الرقمنة.				
9	تملك الإدارة الجبائية خبراء ومختصين في المجال الالكتروني من أجل تطوير وتحديث البرامج الضريبية.				
10	توفر الإدارة الجبائية أنظمة وبرامج حماية تعزز سلامة وسرية الوثائق والعمليات الإدارية الالكترونية.				
11	تواكب عملية الرقمنة في الإدارة الجبائية التطورات العالمية في المجال التكنولوجي.				
12	مشروع رقمنة النظام الجبائي يشمل جميع هياكل الإدارة الجبائية.				
13	تساهم الرقمنة في تحويل الإدارة الجبائية من إدارة تقليدية إلى إدارة رقمية متطورة.				

المحور الثاني: تحسين مردودية التحصيل الجبائي:

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير بشدة موافق
البعد الأول: تقليص نفقات التحصيل الضريبي						
1	يؤدي تطبيق النظام الضريبي الالكتروني دورا هاما في تقليص النفقات الضريبية من خلال التقليل من عدد السجلات والملفات.					
2	تساهم رقمنة النظام الضريبي في تقليص بواقي التحصيل التي تؤثر على الحصيلة الضريبية.					
3	تساعد رقمنة النظام الضريبي على التقليل من تكاليف الطباعة الورقية مما يساهم في زيادة الإيرادات الضريبية.					

4					تساهم الرقمنة في التقليل من التكاليف الإدارية من خلال تقليص عدد الموظفين المكلفين باستلام التصريحات الورقية ومراجعتها وفرزها.	
5					استخدام الرقمنة في الإدارة الجبائية يعمل على حفظ الملفات الضريبية إلكترونياً مما يساهم في توفير تكاليف التخزين.	
6					تؤدي عملية التصريح الضريبي الإلكتروني إلى سهولة إحصاء المكلفين بالضريبة وبالتالي توفير مصاريف الخرجات الميدانية.	
7					يساهم هذا النظام الإلكتروني في تخفيف الضغط والأعباء الإدارية على الموظفين في عملية التحصيل.	
البعد الثاني: تفعيل الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي						
1					يسمح النظام الجبائي الإلكتروني باكتشاف الأخطاء في التصريحات الجبائية وتقليصها مما يساهم في فعالية التدقيق والرقابة الجبائيتين.	
2					يساهم التصريح الجبائي الإلكتروني في سرعة معالجة الملفات الجبائية والفحص المحاسبي لها مما يرفع من فعالية الرقابة الجبائية وبالتالي تحقيق تحصيل أفضل.	
3					يساهم الكشف التلخيصي السنوي من خلال المعطيات التي يقدمها للإدارة الجبائية في برمجة الملفات الخاضعة للتحقيق دون اللجوء إلى تفحص التصريحات الجبائية السنوية مما يجعل الرقابة الجبائية أكثر فعالية.	
4					التصريح الجبائي الإلكتروني يجعل المعلومات المعتمد عليها لإجراء التحقيقات الجبائية أكثر دقة ومصدقية وبالتالي تكون عملية الرقابة أكثر جودة وفعالية.	
5					استعمال النظام الجبائي الإلكتروني يؤدي إلى ضبط وإحصاء مختلف الأنشطة الممارسة من طرف المكلفين مما يرفع من فعالية الرقابة والتحصيل.	
6					تعتبر التصريحات الجبائية الإلكترونية بمثابة رقابة شكلية للقوائم المالية والمحاسبية الخاصة بالمكلفين بالضريبة مما يساهم في تسهيل وتبسيط إجراءات الرقابة الجبائية وتعزيز فعاليتها.	

7					يعمل النظام الجبائي الالكتروني على التقليل من مختلف التلاعبات في الأرباح المصرح بها مما يساهم في محاربة كل من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبيين وبالتالي تحقيق الفعالية في الرقابة والتحصيل.	
8					تعمل الرقمنة على تحسين درجة الامتثال الضريبي للمكلف مما يرفع من فعالية الرقابة والتحصيل.	
9					تساعد رقمنة الإدارة الجبائية أعوان الرقابة في الكشف عن الوعاء الحقيقي للمكلفين بالضريبة مما يساهم في توسيع القاعدة الضريبية وتحقيق تحصيل أفضل.	
البعد الثالث: تعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية						
1					استخدام الإدارة الجبائية لعملية الرقمنة يؤدي إلى تعزيز الثقة بينها وبين المكلف بالضريبة.	
2					يساعد النظام الجبائي الالكتروني في توفير معلومات جبائية تساهم في اتخاذ قرارات صائبة وسليمة من طرف أعوان الإدارة الجبائية مما يرفع من كفاءة الإدارة الجبائية.	
3					تطبيق التصريح والتحصيل الالكترونيين وتعميمهما على مستوى المصالح الضريبية يساهم في سرعة إنجاز الموظفين لأعمالهم ودقتها مما يزيد في الإيرادات الضريبية.	
4					تمكن الرقمنة من تحقيق العدالة الضريبية مع جميع المكلفين بالضريبة مما يساهم في زيادة مستويات الحصيلة الضريبية.	
5					يؤدي تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية إلى تطوير وزيادة قدرات ومهارات الموظفين لأداء وظائفهم وتواصلهم مع الهيئات الأخرى وتحقيق مرونة أكبر في العمل.	
6					تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في مكافحة الرشوة وظاهرة الفساد الضريبي.	
7					رقمنة الإدارة الجبائية تعمل على إضفاء شفافية كبيرة في المعاملات مما يؤدي إلى تقليص المنازعات الضريبية بين الإدارة والمكلف بالضريبة.	

البعد الرابع: تحسين نوعية الخدمات الضريبية						
1	تمكن رقمنة الإدارة الجبائية من تبسيط الإجراءات الضريبية للمكلفين مما يزيد في مردودية التحصيل الضريبي.					
2	تؤدي الرقمنة إلى تسهيل الاتصال بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة مما يساهم في زيادة الحصيلة الضريبية.					
3	رقمنة الإدارة الجبائية تمكن المكلف من الاطلاع على المعلومات الجبائية المحينة ومتابعة تصريحاته الدورية وديونه الجبائية.					
4	وجود تجاوب من طرف المكلفين فيما يخص الأساليب المستخدمة حاليا من قبل الإدارة الجبائية من خلال نظام التصريح والتحويل الإلكتروني.					
5	رقمنة الإدارة الجبائية تمكن المكلفين من الاستفادة من الخدمات الإلكترونية في أي وقت وفي أي مكان.					
6	البوابتان الإلكترونيتان "جبائتك" و"مساهمتك" مصممتان بطريقة جيدة وتتميزان بالسهولة والسرعة في الولوج إليهما من طرف المكلف وأداء التزاماته الضريبية.					
7	توفير الأمن والسرية الإلكترونية التي من شأنها حماية المعلومات الشخصية للمكلفين بالضريبة.					

الملحق رقم (03): مخرجات التحليل الإحصائي

Test T

Statistiques de groupe					
	المبحوثين	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne d'erreur standard
الدرجات	المجموعة الدنيا	54	3,4557	,21900	,02980
	المجموعة العليا	54	4,4018	,27152	,03695

Test des échantillons indépendants					
			الدرجات		
			Hypothèse de variances égales	Hypothèse de variances inégales	
Test de Levene sur l'égalité des variances	F		2,687		
	Sig.		,104		
Test t pour égalité des moyennes	T		-19,930	-19,930	
	Df		106	101,452	
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	
	Différence moyenne		-,94608	-,94608	
	Std. Standard		,04747	,04747	
	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	Inférieur	-1,04019	-1,04024	
		Supérieur	-,85197	-,85192	

Tailles d'effet pour échantillons indépendants					
		Standardisation n ^a	Estimation des points	95% Intervalle de confiance	
				Inférieur	Supérieur
الدرجات	d de Cohen	,24666	-3,836	-4,471	-3,193
	Correction de Hedges	,24842	-3,808	-4,439	-3,171
	Delta de Glass	,27152	-3,484	-4,241	-2,718

a. Dénominateur utilisé pour estimer les tailles d'effet.

Le d de Cohen utilise l'écart type combiné.

La correction de Hedges utilise l'écart type combiné, plus un facteur de correction.

Le delta de Glass utilise l'écart type échantillon du groupe de contrôle.

CORRELATIONS

/VARIABLES=TOT X Y A B C D

/PRINT=TWOTAIL NOSIG FULL

/MISSING=PAIRWISE.

Corrélations

Corrélations				
		الدرجة الكلية	المحور الأول: رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية	المحور الثاني: تحسين مردودية التحصيل الجبائي
الدرجة الكلية	Corrélation de Pearson	1	,974**	,957**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	200	200	200
المحور الأول: رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية	Corrélation de Pearson	,974**	1	,865**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	200	200	200
المحور الثاني: تحسين مردودية التحصيل الجبائي	Corrélation de Pearson	,957**	,865**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	200	200	200
البعد الأول: تقليص نفقات التحصيل الجبائي	Corrélation de Pearson	,674**	,564**	,761**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000
	N	200	200	200
البعد الثاني: تفعيل الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي	Corrélation de Pearson	,785**	,696**	,837**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000

	N	200	200	200
البعد الثالث: تعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية	Corrélation de Pearson	,791**	,713**	,829**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000
	N	200	200	200
البعد الرابع: تحسين نوعية الخدمات الضريبية	Corrélation de Pearson	,878**	,845**	,854**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000
	N	200	200	200

Corrélations				
		البعد الأول: تقليص نفقات التحصيل الجبائي (الاقتصاد في نفقات التحصيل)	البعد الثاني: تفعيل الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي	البعد الثالث: تعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية
الدرجة الكلية	Corrélation de Pearson	,674**	,785**	,791**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000
	N	200	200	200
المحور الأول: رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية	Corrélation de Pearson	,564**	,696**	,713**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000
	N	200	200	200
المحور الثاني: تحسين مردودية التحصيل الجبائي	Corrélation de Pearson	,761**	,837**	,829**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000
	N	200	200	200
البعد الأول: تقليص نفقات التحصيل الجبائي	Corrélation de Pearson	1	,562**	,473**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	200	200	200
البعد الثاني: تفعيل الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي	Corrélation de Pearson	,562**	1	,582**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	200	200	200
البعد الثالث: تعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية	Corrélation de Pearson	,473**	,582**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	200	200	200
البعد الرابع: تحسين نوعية الخدمات الضريبية	Corrélation de Pearson	,538**	,606**	,629**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000
	N	200	200	200

Corrélations			البعد الرابع: تحسين نوعية الخدمات الضريبية
الدرجة الكلية	Corrélation de Pearson		,878**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N		200
المحور الأول: رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية	Corrélation de Pearson		,845**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N		200
المحور الثاني: تحسين مردودية التحصيل الجبائي	Corrélation de Pearson		,854**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N		200
البعد الأول: تقليص نفقات التحصيل الجبائي	Corrélation de Pearson		,538**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N		200
البعد الثاني: تفعيل الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي	Corrélation de Pearson		,606**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N		200
البعد الثالث: تعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية	Corrélation de Pearson		,629**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N		200
البعد الرابع: تحسين نوعية الخدمات الضريبية	Corrélation de Pearson		1
	Sig. (bilatérale)		
	N		200

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

```

GET
  RELIABILITY
  /VARIABLES=X1 X3 X5 X7 X9 X11 X13 A1 A3 A5 A7 B1 B3 B5 B7 B9 C1 C3 C5 C7 D1
D3 D5 D7 X2 X4 X6 X8
  X10 X12 A2 A4 A6 B2 B4 B6 B8 C2 C4 C6 D2 D4 D6
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=SPLIT
  /STATISTICS=SCALE.

```

Fiabilité

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations			
		N	%
Observations	Valide	200	100,0
	Exclu ^a	0	,0
	Total	200	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité			
Alpha de Cronbach	Partie 1	Valeur	,899
		Nombre d'éléments	22 ^a
	Partie 2	Valeur	,909
		Nombre d'éléments	21 ^b
	Nombre total d'éléments		
Corrélation entre les sous-échelles			,922
Coefficient de Spearman-Brown	Longueur égale		,959
	Longueur inégale		,959
Coefficient de Guttman			,959

a. Les éléments sont : X1, X3, X5, X7, X9, X11, X13, A1, A3, A5, A7, B1, B3, B5, B7, B9, C1, C3, C5, C7, D1, D3.

b. Les éléments sont : D3, D5, D7, X2, X4, X6, X8, X10, X12, A2, A4, A6, B2, B4, B6, B8, C2, C4, C6, D2, D4, D6.

Statistiques d'échelle				
	Moyenne	Variance	Ecart type	Nombre d'éléments
Partie 1	86,66	69,011	8,307	22 ^a
Partie 2	82,33	70,092	8,372	21 ^b
Deux parties	168,99	267,362	16,351	43

a. Les éléments sont : X1, X3, X5, X7, X9, X11, X13, A1, A3, A5, A7, B1, B3, B5, B7, B9, C1, C3, C5, C7, D1, D3.

b. Les éléments sont : D5, D7, X2, X4, X6, X8, X10, X12, A2, A4, A6, B2, B4, B6, B8, C2, C4, C6, D2, D4, D6.

```

CORRELATIONS
/VARIABLES=X A
/PRINT=TWOTAIL NOSIG FULL
/MISSING=PAIRWISE.

```

Corrélations

Corrélations

		المحور الأول: رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية	البعد الأول: تقليص نفقات التحصيل الجبائي (الاقتصاد في نفقات التحصيل)
المحور الأول: رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية	Corrélation de Pearson	1	,564**
	Sig. (bilatérale)		0,000
	N	200	200
البعد الأول: تقليص نفقات التحصيل الجبائي	Corrélation de Pearson	,564**	1
	Sig. (bilatérale)	0,000	
	N	200	200

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

CORRELATIONS

/VARIABLES=X B

/PRINT=TWOTAIL NOSIG FULL

/MISSING=PAIRWISE .

Corrélations

Corrélations

		المحور الأول: رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية	البعد الثاني: تفعيل الرقابة الجبائية ومكافحة التهريب الضريبي
المحور الأول: رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية	Corrélation de Pearson	1	,696**
	Sig. (bilatérale)		0,000
	N	200	200
البعد الثاني: تفعيل الرقابة الجبائية ومكافحة التهريب الضريبي	Corrélation de Pearson	,696**	1
	Sig. (bilatérale)	0,000	
	N	200	200

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

CORRELATIONS

/VARIABLES=X C

/PRINT=TWOTAIL NOSIG FULL

/MISSING=PAIRWISE .

Corrélations

Corrélations

		المحور الأول: رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية	البعد الثالث: تعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية
المحور الأول: رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية	Corrélation de Pearson	1	,713**
	Sig. (bilatérale)		0,000
	N	200	200
البعد الثالث: تعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية	Corrélation de Pearson	,713**	1
	Sig. (bilatérale)	0,000	
	N	200	200

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

CORRELATIONS

/VARIABLES=X D

/PRINT=TWOTAIL NOSIG FULL

/MISSING=PAIRWISE .

Corrélations

Corrélations

		المحور الأول: رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية	البعد الرابع: تحسين نوعية الخدمات الضريبية
المحور الأول: رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية	Corrélation de Pearson	1	,845**
	Sig. (bilatérale)		0,000
	N	200	200
البعد الرابع: تحسين نوعية الخدمات الضريبية	Corrélation de Pearson	,845**	1
	Sig. (bilatérale)	0,000	
	N	200	200

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

CORRELATIONS

/VARIABLES=X Y

/PRINT=TWOTAIL NOSIG FULL

/MISSING=PAIRWISE .

Corrélations

Corrélations

		المحور الأول: رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية	المحور الثاني: تحسين مردودية التحصيل الجبائي
المحور الأول: رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية	Corrélation de Pearson	1	,865**
	Sig. (bilatérale)		0,000
	N	200	200
المحور الثاني: تحسين مردودية التحصيل الجبائي	Corrélation de Pearson	,865**	1
	Sig. (bilatérale)	0,000	
	N	200	200

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Fiabilité

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations			
		N	%
Observations	Valide	200	100,0
	Exclu ^a	0	,0
	Total	200	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,961	49

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression d'élément
المحور الأول: رقمنة النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية	188,6822	328,796	,935	,959
المحور الثاني: تحسين مردودية التحصيل الجبائي	188,6462	331,601	,984	,959
البعد الأول: تقليص نفقات التحصيل الجبائي	188,5835	334,778	,703	,960
البعد الثاني: تفعيل الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي	188,6179	331,344	,821	,959
البعد الثالث: تعزيز كفاءة أداء الإدارة الجبائية	188,6657	330,813	,801	,959
البعد الرابع: تحسين نوعية الخدمات الضريبية	188,7178	329,722	,866	,959
تحرص السلطات الضريبية في الجزائر على تعديل وضبط التشريعات القانونية الجبائية بما يتلاءم مع عملية تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية.	188,6107	331,054	,578	,960
هناك إرادة سياسية واهتمام من طرف الوزارة الوصية لدعم ومتابعة مشروع رقمنة النظام الضريبي والحرص على نجاحه.	188,7207	328,410	,637	,960
تطبيق مشروع الرقمنة في قطاع الضرائب بالجزائر يتطلب توفر قاعدة بيانات الكترونية عامة تساهم في نجاحه وتطويره.	188,7507	328,373	,653	,960
لا تمتلك الإدارة الجبائية بنية تحتية قوية لتدعيم فعالية رقمنة النظام الضريبي.	188,7107	328,396	,659	,960
وجود نقص في الإمكانيات المادية على مستوى الإدارة الجبائية والتي تعتبر ضرورية لرقمنة النظام الضريبي.	188,7357	327,709	,707	,959
مشاركة كل الأطراف الفاعلة في المجال الاقتصادي والاجتماعي مع وزارة المالية في عملية الإصلاح يعطي دفعا قويا لإنجاح عملية رقمنة القطاع الضريبي	188,4357	328,650	,594	,960
وجود نقص في تقديم الدورات التكوينية والتدريبية للموظفين بالإدارة الجبائية لتطوير قدراتهم ومهاراتهم في التحكم والاستخدام الأمثل للأنظمة الرقمية.	188,6707	328,921	,630	,960
تسعى الإدارة الجبائية لتزويد مصالحها بمختلف التجهيزات التكنولوجية اللازمة مما يساهم في تسريع عملية الرقمنة.	188,7507	327,801	,702	,959
تملك الإدارة الجبائية خبراء ومختصين في المجال الالكتروني من أجل تطوير وتحديث البرامج الضريبية.	188,6957	328,383	,624	,960
توفر الإدارة الجبائية أنظمة وبرامج حماية تعزز سلامة وسرية الوثائق والعمليات الإدارية الالكترونية.	188,7507	329,596	,616	,960

تواكب عملية الرقمنة في الإدارة الجبائية التطورات العالمية في المجال الضريبي.	188,6757	329,649	,547	,960
مشروع رقمنة النظام الجبائي يشمل جميع هياكل الإدارة الجبائية.	188,6707	329,602	,601	,960
تساهم الرقمنة في تحويل الإدارة الجبائية من إدارة تقليدية إلى إدارة رقمية متطورة.	188,6907	330,928	,555	,960
يؤدي تطبيق النظام الضريبي الإلكتروني دورا هاما في تقليص النفقات الضريبية من خلال التقليل من عدد السجلات والملفات.	188,6757	336,330	,379	,961
تساهم رقمنة النظام الضريبي في تقليص بواقي التحصيل التي تؤثر على الحصيلة الضريبية.	188,6107	333,648	,470	,960
تساعد رقمنة النظام الضريبي على التقليل من تكاليف الطباعة الورقية مما يساهم في زيادة الإيرادات الضريبية.	188,6407	334,945	,425	,960
تساهم الرقمنة في التقليل من التكاليف الإدارية من خلال تقليص عدد الموظفين المكلفين باستلام التصريحات الورقية ومراجعتها.	188,3257	334,365	,374	,961
استخدام الرقمنة في الإدارة الجبائية يعمل على حفظ الملفات الضريبية الكترونيا مما يساهم في توفير تكاليف التخزين.	188,5057	331,167	,483	,960
تؤدي عملية التصريح الضريبي الإلكتروني إلى سهولة إحصاء المكلفين بالضريبة وبالتالي توفير مصاريف الخزرات الميدانية.	188,7007	336,924	,335	,961
يساهم هذا النظام الإلكتروني في تخفيف الضغط والأعباء الإدارية على الموظفين في عملية التحصيل.	188,6257	337,876	,318	,961
تساعد رقمنة الإدارة الجبائية أعوان الرقابة في الكشف عن الوعاء الحقيقي للمكلفين بالضريبة مما يساهم في توسيع القاعدة الضريبية وتحقيق تحصيل أفضل.	188,4257	331,810	,505	,960
يسمح النظام الجبائي الإلكتروني باكتشاف الأخطاء في التصريحات الجبائية وتقليصها مما يساهم في فعالية التدقيق والرقابة الجبائين.	188,6207	330,777	,569	,960
يساهم التصريح الجبائي الإلكتروني في سرعة معالجة الملفات الجبائية والفحص المحاسبي لها مما يرفع من فعالية الرقابة الجبائية بالتالي تحقيق تحصيل أفضل.	188,5107	331,803	,465	,960
يساهم الكشف التلخيصي السنوي من خلال المعطيات التي يقدمها للإدارة الجبائية في برمجة الملفات الخاضعة للتحقيق دون اللجوء إلى تفحص التصريحات الجبائية السنوية مما يجعل الرقابة الجبائية أكثر كفاءة.	188,6707	332,306	,472	,960
التصريح الجبائي الإلكتروني يجعل المعلومات المعتمد عليها لإجراء التحقيقات الجبائية أكثر دقة ومصداقية وبالتالي تكون عملية الرقابة أكثر جودة وفعالية	188,6207	329,547	,593	,960

استعمال التصريح الجبائي الالكتروني يؤدي إلى ضبط وإحصاء كافة الأنشطة الممارسة من طرف المكلفين مما يرفع من فعالية الرقابة والتحصيل.	188,6607	332,072	,470	,960
تعتبر التصريحات الجبائية الالكترونية بمثابة رقابة شكلية للقوائم المالية والمحاسبية الخاصة بالمكلفين بالضريبة مما تساهم في تسهيل وتبسيط إجراءات الرقابة الجبائية وتعزيز فعاليتها.	188,6557	333,801	,395	,961
يعمل النظام الجبائي الالكتروني على القضاء على مختلف التلاعبات في الأرباح المصرح بها مما يساهم في محاربة كل من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبيين وبالتالي تحقيق الفعالية في الرقابة والتحصيل.	188,7057	332,969	,431	,961
تعمل الرقمنة على تحسين درجة الامتثال الضريبي للمكلف مما يرفع من فعالية الرقابة والتحصيل.	188,6907	329,664	,562	,960
استخدام الإدارة الجبائية لعملية الرقمنة يؤدي إلى رفع كفاءة عملها وتعزيز الثقة بينها وبين المكلف بالضريبة.	188,6157	331,391	,545	,960
يساعد النظام الجبائي الالكتروني في توفير معلومات جبائية تساهم في اتخاذ قرارات صائبة وسليمة من طرف أعوان الإدارة الجبائية مما يرفع من كفاءة الإدارة الجبائية.	188,6957	330,991	,564	,960
تطبيق التصريح والتحصيل الالكترونيين وتعميمها على مستوى المصالح الضريبية يساهم في سرعة إنجاز الموظفين لأعمالهم ودقتها مما يزيد في الإيرادات الضريبية.	188,6607	330,568	,574	,960
تمكن الرقمنة من تحقيق العدالة الضريبية مع جميع المكلفين بالضريبة مما يساهم في زيادة مستويات الحصيلة الضريبية.	188,6707	329,724	,635	,960
يؤدي تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية إلى تطوير وزيادة قدرات ومهارات الموظفين لأداء وظائفهم وتواصلهم مع الهيئات الأخرى وتحقيق مرونة أكبر في العمل.	188,6807	331,272	,560	,960
تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في مكافحة الرشوة وظاهرة الفساد الضريبي.	188,6607	329,062	,623	,960
رقمنة الإدارة الجبائية تعمل على إضفاء شفافية كبيرة في المعاملات مما يؤدي إلى تقليص المنازعات الضريبية.	188,6757	334,045	,460	,960
تمكن رقمنة الإدارة الجبائية من تبسيط الإجراءات الضريبية للمكلفين مما يزيد في مردودية التحصيل الضريبي.	188,8057	332,043	,516	,960
تؤدي الرقمنة إلى تسهيل الاتصال بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة مما يساهم في زيادة الحصيلة الضريبية.	188,7807	330,201	,614	,960
رقمنة الإدارة الجبائية تمكن المكلف من الاطلاع على المعلومات الجبائية المحينة ومتابعة تصريحاته الدورية وديونه الجبائية.	188,6107	329,438	,577	,960

وجود تجاوب ورضا من طرف المكلفين فيما يخص الأساليب المستخدمة حاليا من قبل الإدارة الجبائية من خلال نظام التصريح والتحصيل الالكتروني.	188,7457	328,744	,640	,960
رقمنة الإدارة الجبائية تمكن المكلفين من الاستفادة من الخدمات الالكترونية في أي وقت وفي أي مكان.	188,6607	329,707	,569	,960
البوابتان الالكترونيتان "جبايتك" و"مساهمتك" مصممتان بطريقة جيدة وتتميزان بالسهولة والسرعة في الولوج إليهما من طرف المكلف وأداء التزاماته الضريبية.	188,7057	329,095	,610	,960
توفير الأمن والسرية الالكترونية التي من شأنها حماية المعلومات الشخصية للمكلفين بالضريبة.	188,7157	330,441	,584	,960

Statistiques d'échelle			
Moyenne	Variance	Ecart type	Nombre d'éléments
192,5857	344,701	18,56613	49